الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب

-عين تموشنت-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مطبوعة موجهة لطلبة العلوم الاقتصادية

سنة أولى ماستر

نظرية الخيارات العمومية

تخصص: تحليل اقتصادي

إعداد الأستاذ:

على دحمان محمد

السنة الجامعية

2021/2020

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحـة
المقـدمة العامـة	**01**
المحور الأول: الدولة والسياسات الاقتصادية	**02**
تمهيد	**03**
I. الدولة ماهيتها ومقوماتها	**03**
1.1. مفهـوم الـدولة	**03**
2.1. وظائف الدولة	**05**
3.1. أشكال الدولة	**07**
4.1. الجدل حول تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي	**08**
II. السياسة الاقتصادية كمظهر من مظاهر تدخل الدولة	**11**
1.2. تعريف السياسة الاقتصادية:	**11**
2.2. أسلوب اعداد السياسة الاقتصادية	**12**
3.2. مبادئ السياسات الاقتصادية	**14**
4.2. أهداف السياسة الاقتصادية	**14**
5.2. أدوات السياسة الاقتصادية	**16**
6.2. أدوات السياسة الاقتصادية	**16**
المحور الثاني: تأثير السلطات الاقتصادية	**23**
تمهيد	**24**
I. الفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية:	**24**
1.1. البنك المركزي	**24**
2.1. الحكومة المركزية	**25**
3.1. المجموعات الجهوية والمحلية	**25**
4.1. الجمعيات المهنية المنظمة	**25**
II. اتجاهات تأثير السلطات الاقتصادية في السياسة الاقتصادية	**25**

1.2. البنك المركزي	25
2.2. الحكومة المركزية	31
المحور الثالث: إخفاقات السوق وتدخل الدولة	35
تمهيد	36
I. ماهية فشل السوق	36
1.1. مفهوم فشل السوق:	36
2.1. عوامل فشل السوق	37
II. فشل الحكومة	39
1.2. مفهوم فشل الحكومة	39
2.2. مصادر فشل اللاسوق (فشل الحكومة):	39
III. الدور الحكومي كمكمل للأسواق:	41
المحور الرابع: الدولة كمعالج للآثار الخارجية	42
تمهيد	43
I. **دور الدولة في معالجة التضخم**	43
II. **التنسيق بين السياسات الاقتصادية كخيار استراتيجي لتحقيق توازن في ميزان المدفوعات**	44
III. **الخيارات العمومية في ظل الصدمات الخارجية**	45
1.3. أهم الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي	45
2.3. السياسات الاقتصادية المعتمدة في حالة الصدمات الاقتصادية المواتية والمعاكسة	50
IV. الاتجاهات الدولية الحديثة لمواجهة أزمة الديون الخارجية:	52
1.4. مقايضة الديون بأصول الملكية	52
2.4. مقايضة الديون ببعض عناصر التنمية:	53
3.4. مشاركة الدول أو المؤسسات الدائنة في ملكية الأصول الإنتاجية في الدول المدينة	53
4.4. مقايضة دين بدين آخر	53
المحور الخامس: الدولة الضابطة	545
تمهيد	55
I. ماهية سلطات الضبط الاقتصادي	55
1.1. نبذة تاريخية عن السلطات الإدارية المستقلة	55

2.1. تعريف سلطات الضبط الاقتصادي	56
3.1. أسباب ظهور السلطات الإدارية المستقلة	56
4.1. خصائص السلطات الإدارية المستقلة	57
II. سلطات الضبط المستقلة في الجزائر وآلية للانتقال من الدولة المتدخلة إلى الدولة الضابط	57
1.2. مراحل انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي	58
2.2. إحصاء سلطات الضبط المستقلة في الجزائر:	60
3.2. خصائص ومميزات سلطات الضبط الاقتصادي	60
4.2. سلطات الهيئات الإدارية المستقلة	61
المحور السادس: الدولة المنتجة للخيارات العمومية	63
تمهيد	64
I. مدخل تحليل السياسات العامة	64
1.1. مفهوم تحليل السياسات العامة:	64
2.1. خصائص تحليل السياسات العامة	64
II. تحليل السياسات في المجتمع الحديث كمدخل لتقييم برامج الحكومة	65
III. مجالات الاستفادة من تحليل السياسات العامة	66
1.3. تحديد الخيارات الاستراتيجية:	66
2.3. التخطيط والبرمجة وإعداد الموازنة التقديرية:	66
3.3. زيادة الكفاءة والفعالية التشغيلية	67
4.3. المتابعة والمراجعة وتقييم البرامج	67
IV. أساليب تحليل السياسات العامة	67
1.4. أسلوب التنبؤ وتقدير الموقف والتوقعات	67
2.4. أسلوب تحليل النفقة والمنفعة	69
3.4. بحوث العمليات	69
V. إطار التدخل الحكومي الكفء	69
المحور السابع: مدرسة الخيارات العمومية	72
تمهيد	73
I. مدخل لنظرية الخيارات العمومية	73
1.1. نشأت نظرية الخيار العام	73

2.1. تعريف نظرية الخيار العام	**74**
II. الأساس الفكري لنظرية الخيار العام	**74**
III. محاور نظرية الخيارات العمومية	**75**
IV. الدولة ونظرية الخيار العام	**75**
V. نظرية الخيارات العمومية والتحليل اقتصادي للظواهر السياسية	**76**
1.5. نظرية الناخب الوسيطي والسياسة العامة	**76**
2.5. نظرية الخيار العام والسوق السياسي	**77**
VI. الانتقادات الخاصة بالنظرية	**78**
المحور الثامن: المقاربة النظرية لتقييم السياسات الاقتصادية العمومية	**80**
تمهيد	**84**
I. ماهية تقييم السياسة الاقتصادية العمومية	**84**
1.1. مفهوم تقييم السياسة العمومية	**81**
2.1. الأهداف	**81**
II. المقتربات النظرية والمنهجية للسياسات العمومية	**82**
1.2. النظرية النسقية	**82**
2.2. نظرية الجماعات	**82**
3.2. نظرية النخبة	**82**
4.2. النظرية المؤسسية	**82**
5.2. نظرية الاختيار العقلاني	**82**
III. **مراجع التقييم ومعاييره**	**83**
1.3. المعايير الكلاسيكية للتقييم	**83**
IV. **مكانة التقييم في دورة السياسة العمومية**	**83**
1.4. الأطراف المعنية بالتقييم:	**83**
2.4. حدود تقييم السياسات العمومية	**84**
3.4. اختيار الموضوع ووضع المشروع بمعية الأطراف المعنية	**85**
4.4. مصاحبة الأطراف المعنية في انشاء المشروع	**86**
5.4. تخطيط التقييم	**87**
6.4. وضع الصيغة النهائية للنتائج	**88**
7.4. نشر تقرير التقييم	**88**

الخاتمة العامـــــــة	89
قائمـــة المـراجـــــع	90

قائمة الأشكال

الرقم	العنـــوان	الصفحـة
01	تطور وظائف الدولة حسب الفكر الاقتصادي	08
02	أسلوب اعداد السياسة الاقتصادية	13
03	المربع السحري للسياسة الاقتصادية	19
04	الفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية	24
05	أدوات السياسة المالية المستقلة أو تعمدية	32
06	مصادر فشل اللاسوق (فشل الحكومة)	40
07	تقلبات الاسعار منذ 1960 وحتى الربع الاول من عام 2017	48
08	تطور أسعار النفط حسب الأحداث العالمية خلال الفترة(1981-1998)	48

مقدمة:

يندرج موضوع الدولة ضمن أهم المواضيع لتي حظيت بكبير اهتمام من قبل فلاسفة الفكر السياسي القديم وكذا من قبل المفكرين والأساتذة والباحثين المختصين في حقل السياسات المقارنة ضمن سياقه الغربي، وهو ما انعكس في كثافة الكم المعرفي وفي تعدد وتنوع الأدبيات التنظيرية للظاهرة، التي ظلت مواكبة لواقع المسار التطوري لهذا النمط من الدولة، ومعالجة لأزماتها ومصححة لانحرافاتها عبر مراحل تطورها المختلفة.

ولعل من بين أهم النقاشات التي تطرح اليوم وهو ما يتعلق بمسألة تدخل الدولة في الاقتصادي والدي ساهم في بروز ما يعرف بالآثار الخارجية. وعلى هدا الأساس فالإشكال المطروح للنقاش **يتعلق بالأدوات الأكثر نجاعة الممكن للدولة استخدامها للتأثير في الواقع الاقتصادي؟**

استنادا الى هده الإشكالية سوف نسعى من خلال المحاضرات المقدمة الى تقديم عرض واف حول المفاهيم المتعلقة بالدولة وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية، كما سنحاول توضيح دور الدولة في علاج الأثار الخارجية، وكيف يمكن تقييم مدى فعالية السياسات العمومية. بالإضافة الى دلك سوف نحاول التطرق الى أبرز النظريات الاقتصادية المعاصرة التي كان لها انعكاس على دور الدولة والسياسة العامة ودلك من خلال ما يعرف بنظرية الخيارات العامة.

المحور الأول:

الدولة والسياسات الاقتصادية

تمهيد:

عند الحديث عن مفهوم الدولة المعاصرة فهو حديث عن ظاهرة تاريخية نسبيا تعود جدورها الي الأفكار السائدة في القرن 16-17 فهو مفهوم واسع يكاد يتسع ليشمل المجتمع ككل باعتبارها التنظيم السياسي للمجتمع على عكس مفهوم الحكومة الدي يقصد به المؤسسات الحاكمة المقابلة للأفراد والهيئات الخاصة. وعلي هدا الأساس الحديث عن دور الدولة في السياسات الاقتصادية يدفعنا أولا الي بعض الجوانب الخاصة بهذا المفهوم.

I. الدولة ماهيتها ومقوماتها:

1.1. مفهـوم الـدولـة

لقد تعدر الاتفاق بين العلماء على تحديد معنى الدولة بشكل واضح وثابت، ودلك لأن الدولة لم تكن هيئة قد تجمعت عبر التاريخ بل صيغة سياسية ما برحت في حالة من التطور المستمر بتأثير التطور العام التي يشمل المجتمعات العصرية والعلاقات الدولية وتكون الدولة نفسها ظاهرة معقدة ومتعددة الصور والزوايا التي يمكن معالجتها من خلالها.

1.1.1. تعريف الدولة: لقد وردت عدت تعاريف خاصة بهذا المفهوم ندكر منها[1]:

- **يعرفها واقنر A. WAGNER** على أنها: ما نسميه بالهياكل الإدارية المستقلة لها وظائف يؤدونها من أجل حياة الأمة، بصفتهم يمثلون الاقتصاد القومي أو وحدات اقتصادية اجبارية.
- **أما جيمس بوشانن J. BUCHANAN** وفي دراسته للمالية العامة يعتبر أن تعريف الدولة هو من محض المجال السياسي، ولكن يعطي تعريف بسيطا يعتبر فيه أن الدولة: شخص معنوي يشبه مجموعة من رجال الأعمال المنتخبون لتسيير هيئة اقتصادية.
- **ويعرفها أدامس MC. ADAMS: على** أنها تنظيم سلمي وفقا لمعايير سياسية وإقليمية عوض المعايير الأسرية أو منظمة وفقا لعلاقات أخرى.
- يعرفها **أيضا ماكس وبر MAX WEBER** على أنها: الهيئة التي تحتكر صفة الاكراه الشرعي على مستوى إقليم معين[2].
- كما يعرفها أيضا **دافيد هيومDAVID HYOUME** على أنها: وسيلة في يد مجموعة من الأفراد يستعملونها من أجل تحسين وضعيتهم.

---

[1] الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص 48

[2] ورز الدين نوارة، **مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري**، مدكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والسياسية، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة سطيف2، 2015-2016، ص 98

- **يعرفها أيضا ماركس على أنها**: أداة في يد الطبقة الحاكمة للسيطرة علي باقي الطبقات أي المضطهدة بحيث تقوم الدولة بحماية الطبقة المالكة.
- **كما عرفها ماكس فيبر MAX WIBER** الدولة هي جماعة تحوز على احتكار سلطة الاكراه المادي المشروع، ولها جهاز قوي منشأ لهدا الغرض، فالدولة هي منشأة سياسية دات طابع مؤسساتي تتمتع في تطبيق قوانينها باحتكار سلطة الاكراه المادي[3].

2.1.1. مميزات الدولة: تتميز الدولة بثلاثة مميزات رئيسية هي كما يلي[4]:

- سلطة الاكراه: تستعمل الدولة سلطة الاكراه الشرعية في تعاملها مع باقي الأعوان (سواءا كانوا طبيعيين أو معنويين)لكن بطريقة منظمة.
- الهيئة الوحيدة التي تستعمل سلطة الاكراه.
- تقوم الدولة من خلال الميزتين السابقتين بضمان النظام في المجتمع (يمكن أن يكون لها نشاطات متنوعة الا أن وظيفتها الأساسية هو ضمان النظام) حل جميع النزاعات بين الأفراد بصفة سليمة) .

3.1.1. نظريات نشأت الدولة: اختلف علماء القانون والتاريخ والاجتماع حول أصل نشأت الدولة وترتب عن هدا الاختلاف ظهور العديد من النظريات والأفكار التي وضعت لتفسير هده النشأة ولعل من بينها:

أولا. نظرية القوة: رائدها هو أرسطو بحيث ترجع أصل الدولة الي الأسرة وأساس سلطة الحاكم الي السلطة الأبوية وقد انتقدت هده النظرية من قبل العديد من المفكرين بحيث الدين يرون بان المخاطر الطبيعية هي التي دفعت الأفراد الي التجمع بفعل غريزة الاجتماع ولا يمكن أن يكون أصل كل دولة الي التوسع في الأسرة[5].

ثانيا. نظرية العقد الاجتماعي: ترجع هده النظرية في ظهورها الي القرن 16 ،رغم صور العقد المتعددة واختلافها من مفكر لآخر إل أن هذا العقد الاجتماعي نظّم قواعد السلطة بين الأفراد لإقامة نوع من النظام الاجتماعي يساهم في استقرار وأمن الجماعة المنطوية تحت هذا العقد، وبموجبه ظهرت الدولة كقوة سيدة لها كافة الصلاحيات، المطلقة في تنفيذ بنود هذا العقد عند هوبز بدون اعتراض أو مقاومة مهما بلغ استبداد الحاكم في استعمال السلطة، بينما يرى لوك أن الدولة التي ظهرت بموجب هذا العقد هي دولة تطبق القانون وتخضع له، ويمكن مقاومتها والثورة عليها إذا تعسفت في استعمال السلطة، أما روسو وكما عرفنا أن الدولة التي تظهر بموجب هذا العقد فهي دولة

---

[3] الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**، مرجع سابق، ص 48.

[4] على سعد الله، **نظريات نشأت الدولة في الفكر الخلدوني**، دار مجد للنشر، الأردن، 2003، ص 15.

[5] عابد عبد الكريم غرسي، دور **الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية)**، مدكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة تلمسان ،2010-2011، ص 05 .

الشعب نفسه، فالشعب ل يتنازل لأي جسم سياسي غريب، بل يتنازل لنفسه من خلال ما عَرفُ بالإرادة العامة. وقد أرجع هؤلاء أصل فكرة نشأة الدولة الي فكرة العقد أي أن الفراد قد انتقلوا تدريجيا من الحياة البدائية الي حياة الجماعة بموجب العقد[6].

ثالثا. نظرية التطور التاريخي: لقد أرجع أنصار هذه النظرية أن الدولة هي نتاج مجموعة من العوامل المترابطة والمتشابكة بمعنى أدق أنه لا يمكن أن تقوم وتنشأ الدولة على عامل واحد ووحيد، وانما هناك عوامل متعددة كالقوة والاقتصاد والفكر وغيرها من العوامل التي استعملتها جماعات الأفراد لفرض سيطرتها على باقي الجماعات في شكل هيئة عليا حاكمة وأن تفاعل هده القوى قد تم تدريجيا عبر فترات زمنية.

رابعا. النظرية الماركسية: حسب ماركس لا تعدو الدولة أن تكون ظاهرة قانونية تمثل انعكاسا لتكوين الطبقات وسيطرة احداها علي المجتمع اثر انقسام الجماعات الي طبقات متصارعة استطاعت احداها احتكار ملكية الإنتاج واستغلال طبقات المجتمع تحت تسمية الدولة [7].

2.1. وظائف الدولة:

لم يلقى مفهوم الدولة اجماعا بالنسبة للاقتصاديين باعتباره يخص المجال الإيديولوجي والفلسفي، وحتى نبقى في المجال الاقتصادي فقد ركزنا على أهم وظيفة للدولة وهي خدمة المصلحة العامة للمجتمع من خلال أدائها لوظائفها التقليدية والمتمثلة في: الدفاع، الأمن والعدالة.

لكن لا يمكن تجاهل دور الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال وضع ايطار للنشاط الاقتصادي لتنظم عمليات الإنتاج، الاستهلال والتبادل، وعلى هدا الأساس عدم تدخل الدولة كطرف في بعض المبادلات التجارية لا يعني تخليها عن وضع القواعد القانونية المنظمة لمثل هده الأنشطة بل تضعها حماية للأفراد وحقوقهم ويكون دورها من خلال الرقابة والاشراف على اتباع هده القواعد[8].

عند الحديث عن الدول الاقتصادي للدولة نجد أن هنلك تضارب في الآراء بين المفكرين الاقتصاديين بين مؤيد ومعارض لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كما يلي:

- حسب الفكر التجاري لابد من وجود دولة قوية قادرة على توحيد السوق الداخلية وحمايتها من الواردات المنافسة للصناعة الناشئة وتشجيع غزو الأسواق الخارجية، ولدلك يعتبر التجاريون أن زيادة الثروة القومية نرتبط بتنمية حجم الصادرات وتلك عي من مسؤوليات الدولة.

---

[6] محمد حسين نصر، **مفهوم الدولة**، مجلة جامعة سبها (العلوم الانسانية)، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، 2015، ص ص،95-96.

[7] عابد عبد الكريم غرسي، دور **الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية)**، **مرجع سابق**، ص06.

[8] حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، الطبعة الأولى، مصر،1998، ص 23.

- وعكس المدرسة التجارية فقد رأى آدام سميث "في كتابه بحث طبيعة وأسباب ثروة الأمم"أنه: لا يمكن للدولة أنتمارس الا الوظائف التي يعزف الأفراد عن القيام بها، سواءا لعدم قدرتهم أو عدم رغبتهم في دلك فالفرد الدي يعمل من أجل مصلحته الخاصة يساهم ودون دراية منه في المصلحة العامة.
- أما النظرية الكلاسيكية فترى الدولة كمجموعة من الأفراد يتصرفون جماعيا يتصرفون جماعيا، وتعتبر المصلحة العامة مجموعا للمصالح الفردية الخاصة، وقوى السوق هي التي تحدد التوازن وعلى هدا الأساس لا تتدخل الدولة الا من أجل رفع الحواجز التقنية التي تعيق التخصيص الأمثل للموارد ومعالجة مشكلة الاحتكار والآثار الخارجية. وبالتالي فدور دول الدولة حسب الفكر النيوكلاسيكي دور مساعد ومحدد بواسطة قيود السوق.
- لقد ساهم ضهور الأزمات الاقتصادية وبالأخص أزمة 1929 في إعادة النظر بدور الدولة في الاقتصاد ولدك من خلال بروز فكر اقتصادي جديد. فقد قام جون **ميناردكينز** بنشر كتابه ' **النظرية العامة للتشغيل الفائدة والنقود**' التي يهدف من خلالها الى الوصول لحالة التشغيل التام للموارد الاقتصادية وكيفية تجنب التقلبات الظرفية، وقد أوضح بأن الأفراد والمشروعات الخاصة يلتزمون الحدر الشديد في نفقاتهم على الاستهلاك والاستثمار ومن ثم يستقر التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، كما أن جمود الأجور والأسعار يحول دون الوصول الى مستوى التشغيل التام.وعلى هدا الأساس لا بد من ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد لإكمال النقص في الطلب على السلع الخدمات ودلك من خلال السياسة الاقتصادية كأداة لمعالجة مشكلة البطالة وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.
- ان ظهور أزمة الكساد التضخمي وتراجع معدلات النمو الاقتصادي ابتداءا من سنة 1971وزيادة العجز في الميزانيات العامة كلها عوامل ساهمت في ضرورة إعادة النظر في المفهوم الكينيزي ودلك من خلال ظهور نظريات حديثة تحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وتدعوا الى ضرورة الاعتماد على آليات السوق الحرة. ولعل من بين أبرز هده النظريات المدرسة النقدية بقيادة ميلتن فريدمان (Milton Friedman) والتي شككت في نظرية المضاعف الناتجة عن الزيادة الأولية في الانفاق العام وطالبت بحرية الأسعار والمنافسة في الأسواق وحصر تدخل الدولة في حماية هده الحرية .
- لقد حاول آدام سميث تحديد الوظائف الأساسية للدولة في النشاط الاقتصادي الا أن هده الفكرة لم تتضح الا من خلال نظرية بيجو (A. Pigou) **في** كتابه' اقتصاد الرفاهية' والدي نادى بضرورة التدخل التصحيحي للدولة في الاقتصاد عندما تكون التكاليف والأرباح الخاصة بالحساب الاقتصادي للأفراد تختلف عن التكاليف

العامة للمجتمع. ليأتي بعد دلك R. Musgrave في كتابه ' نظرية المالية العامة' 1956 أين حاول بناء نظرية نموذجية تحدد وظائف الدولة بالاقتصاد لتشمل ثلاثة وظائف أساسية كما يلي:

– التخصيص الأمثل للمواردL'allocation optimale des ressources ولدل من خلال استخدام أفضل الطرق والوسائل لتوظيف المال العام

–إعادة توزيع الدخل والثروة بما يضمن العدالة بين أفراد المجتمع

–المحافظة على الاستقرار بحيث تتدخل الدولة في الاقتصاد للوصول الى حالة التشغيل التام لعوامل الإنتاج وتحقيق استقرار في الأسعار وهو نفس المبدأ الدي تبناه كينز من خلال نظرية الطلب الكلي الفعال.

ان التباين بين النيوكلاسيك والكينيزيين مند الثلاثينات حول إشكالية تدخل الدولة في الاقتصاد كانت له مكانة هامة في كتابات رواد المدرستين، كما أن النقداويين والكلاسيك الجدد يؤيدون فكرة اليد الخفية (J.B.Say) وبالتالي الرجوع الى حد أدنى من الوظائف تقوم بها الدولة لخدمة السوق، بينما تلاميذ كينز فقد دافعوا عن فكرة الدولة الراعية وهدا لاقتناعم بعدم فعالية اليد الخفية والملاحظ أن كل رأي من هده النظريات قد فرضته ظروف محددة.

3.1. أشكال الدولة:

لقد عرف الفكر الاقتصادي عدة أشكال للدولة نستعرضها فيما يلي[9]:

1.3.1. الدولة الحارسة: وهي الدولة التي تستوحي وظائفها من الفكر اللبرالي والدي يدعوا الى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واكتفائها بأداء الوظائف التقليدية والمتمثلة في: الدفاع، الأمن، العدالة.

2.3.1. الدولة المتدخلة: لقد نادى العديد من المفكرين الاقتصاديين بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وعدم اكتفائها بالوظائف التقليدية ولدلك نجد تدخل الدولة هو مبرر له في اطروحات التجاريين التجاريين لضمان ميزان تجاري موافق ودلك بالحد من الاستيراد حفاظا على المعدن النفيس، أو في أطروحات المدرسة التاريخية والقاضية بضرورة حماية الصناعات الناشئة، أو في أطروحات الكينيزيين والقاضية بخلق الطلب الفعلي.

3.3.1. دولة الرفاهية: ضهر هدا الشكل الجديد للدولة بعد 1945 معتمدا على سياسة ميزانية نشطة وعلى التوسع في الحماية الاجتماعية، ولدلك لان الدولة قد أخدت على عاتقها مسؤولية تحقيق قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

---

[9] قدي بد المجيد: **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 13.

4.3.1. دولة التحويلات: وهي عبارة عن تطور سلبي في دولة الرفاهية حيث انطوت على تحويلات ليست بالضرورة من الأغنياء حيث مع ضرورة الوقت لم يعد التركيز منصبا على حماية القطاعات الأكثر تعرضا للأخطار الناجمة عن عدم المساواة المتأتية عن النظام وانما انصب الاهتمام على الاستمرار في تعويض الدين تخلفوا عن الركب في سباق الرخاء مع ترك القطاعات الأضعف قدرة على ممارسة الضغط السياسي على أطراف الطريق.

الشكل رقم (01): تطور وظائف الدولة حسب الفكر الاقتصادي

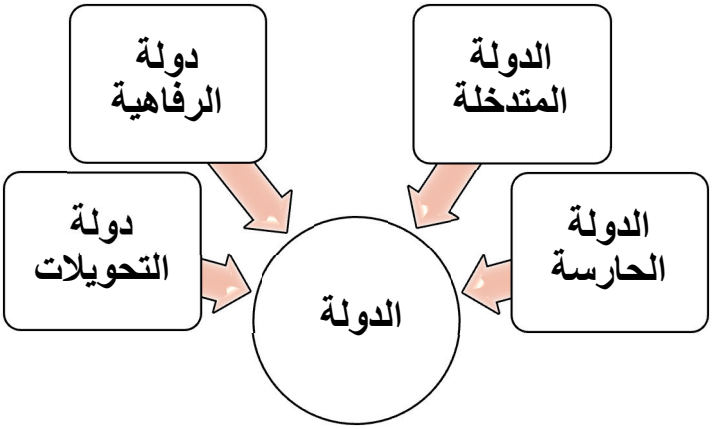

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على البيانات السابقة

4.1. الجدل حول تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

بالنسبة للتيارات الأكاديمية الأساسية حول حدود التدخل الحكومي، فإنه يمكن التمييز بين ثلاث تيارات أساسية، هي: التيار الرافض للتدخل الحكومي، والتيار المؤيد للتدخل الحكومي، والتيار الذي يرى وجوب التدخل مع تحقيق انسجام بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق على نحو يكمل كل منهما الأخر دون تعارض[10].

1.4.1. التيار الرافض للتدخل الحكومي: بالنسبة للفكر الاقتصادي الرافض للتدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية فتمثله المدرسة الكلاسيكية (classical school) أو الكلاسيكية الجديدة (New-Classical) وتمتد جذور هذه المدرسة الفكرية إلى مدرسة الطبيعين الفرنسية (الفيزوقراط)، والتي كانت ترى أن القوانين الاقتصادية أشبه بقوانين الطبيعة الكونية، وهو ما يعني أن التدخل من قبل الإنسان في عمل هذه القوانين لن يترتب عليه سوى عرقلة هذه القوانين. وباختلاف الكتابات منذ أدم سميث وحتى فريدمان، فإن المبدأ الأساسي هو رفض التدخل الحكومي على الأساس الفرضيات التالية:

- ✓ الحرية الاقتصادية والمنافسة هي الضمان لتحقيق أهداف المجتمع، إذ إن اقتصاد السوق الخالي من التدخل هو الأكر كفاءة في عملية تخصيص الموارد.

[10] . التقرير الصادر عن برنامج هي لدعم المرأة القيادية: **مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة**، الطبعة الأولى، لبنان 2015، ص 25

- ✓ فرضية كمال الأسواق (market perfection) ففي ظل فرضية كمال الأسواق فإن آليات السوق الحر هي التي تحقق مصلحة الفرد والجماعة معًا، إذ يتم الإنتاج عند أقصاه وبأقل تكلفة.
- ✓ انسياب وتوافر المعلومات في بيئة ذات درجة عالية من الشفافية والوضوح.
- ✓ التناغم بين مصلحة الفرد والمصلحة العامة.

ويؤسس هذا التيار الفكري فكرته المعارضة للتدخل الحكومي ع ى مجموعة من المبادئ الأساسية حول الدور الحكومي، والتي تتمثل فيما يلي:

- التدخل الحكومي غير ضروري؛ إذ إن ما يمكن أن تقوم به الدولة يستطيع القطاع الخاص القيام به.
- التدخل الحكومي غير فعال؛ إذ ما يمكن أن تقوم به الدولة يستطيع القطاع الخاص القيام به بصورة أفضل.
- التدخل الحكومي يقترن دائمًا بنقص في رفاهية الأفراد، أو على الأقل تقليل مستويات النشاط الاقتصادي

2.4.1. التيار الفكري المؤيد للتدخل الحكومي:

إذا كانت المدرسة الكينيزية أو الكينيزية الجديد (new keynesian) قد عارضت فكرة الحد الأدنى لتدخل الدولة على الرغم من إيمانها بمبادئ نظام السوق والمنافسة فإن أدبيات الرفاهة الاقتصادية وخاصة أدبيات الفشل (market failure) قد سيطرت على النقاش الأكاديمي حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية. وبصورة أكر تحديدًا فإن فكرة الفشل السوقي في أدبيات الرفاهة تخص فكرة الكفاءة في تخصيص الموارد؛ أي أنها لا ترتبط بفكرة العدالة في التوزيع.

ووفقًا لأدبيات الرفاهة الاقتصادية فثمة مجموعة من الأسباب التي لو توافرت لأدت إلى عدم الوصول إلى الوضع الأمثل لتخصيص الموارد، هذه الأسباب يمكن أن نجملها في ثلاثة عوامل أساسية هي كما يلي:

- ☜ غياب المنافسة في السوق.
- ☜ الآثار الخارجية.
- ☜ السلع.

أما المبرر الثاني للتدخل الثاني وفقًا للأدبيات المختلفة هو الاعتبارات التوزيعية. إذ ينتقد نظام السوق على أساس عدم مراعاة اعتبارات العدالة في توزيع الدخل. إذ يستند الإطار العام بنظام السوق على فرضية ضمنية أن لدى جميع الأفراد القدرة على النفاذ للأسواق أو المشاركة في العملية الإنتاجية. ومن ثم فإن وجود فئات لا تستطيع الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتها.

3.4.1. التيار الفكري الداعي إلى التكامل بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق:

بين الرفض التام للتدخل والمطالبة بتدخل أوسع في النشاط الاقتصادي لا بد أن نشير إلى تيار فكري لا يرفض مبدأ التدخل الحكومي، بل يعتبره في كثير من الأحيان مؤثرًا على الحياة الاقتصادية، ولكن من ناحية أخرى يؤكد على أن التدخل الحكومي الخاطئ قد يكون له أثار سلبية مدمرة. وقد كانت تجربة دول جنوب شرق أسيا من أهم الأمثلة التي أكدت أهمية فكرة التكامل بين آليات السوق والتدخل الحكومي، أو ما يمكن أن نطلق عليه علاقة المشاركة بين الدولة والقطاع الخاص. هذا التيار الفكري يؤكد على مجموعة من الأسس فيما يتعلق بدور الدولة والعلاقة مع عمل آليات السوق. وتتمثل أهم هذه الأسس فيما يلي[11]:

- الاعتماد على فرضية الفشل أيًّا كان سببه أو مظهره كسبب للتدخل هي فرضية غير مكتملة، فالقول بضرورة تدخل القطاع العام في نشاط ما يستلزم أولً تحديد موطن الفشل السوقي، وثانيًا إثبات أن القطاع العام أكثر قدرة على القيام بالمهمة من القطاع الخاص، إذ لا يوجد ما يؤكد أن الفشل السوقي في حالة وجود الاحتكار سوف يكون أفضل في حالة الملكية العامة، إذ قد تحل عدم الكفاءة في التسعير محل عدم الكفاءة في النفقة.
- إذا كانت مشكلة تحديد موطن الفشل أيسر نسبيًّا، فإن إثبات أن القطاع العام أكثر قدرة على القيام بالمهمة من القطاع الخاص مهمة ليست باليسيرة؛ ولهذا يمكن القول أن مسالة تحديد حدود للفصل بين ما يجب أن تقوم به الدولة وما يترك للقطاع الخاص مسألة نسبية وديناميكية وفقًا لمنطق أن الضرورة تقدر بقدرها. ومن ثم فهناك عدة عوامل يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الوصول إلى شكل توافقي لهذه العلاقة لما بين ما هو عام وما هو خاص.
- إن مبررات التدخل الحكومي لا تفترض التلازم بين الإنتاج وبين تقديم الخدمة والملكية، فلا داعي دائمًا للتلازم بين الملكية وبين تقديم الخدمة. إذ تستطيع الدولة تقديم الخدمة أو السلعة من خلال العديد من الآليات قد تكون الملكية العامة فيها إحدى هذه الأشكال. فإذا تم تحديد السلع والخدمات التي على الحكومة أن تقدمها فإن التدخل الحكومي قد يأخذ عدة أشكال، مثل الجمع بين الملكية العامة والإنتاج، أو تقديم أو توفير الخدمة دون القيام بالإنتاج من خلال الاستعانة بالقطاع الخاص أو حتى من خلال التأثير على عملية تخصيص الموارد بواسطة القطاع الخاص من خلال التوجيه أو الدعم أو الإشراف من خلال الأطر القانونية.

[11] التقرير الصادر عن برنامج هي لدعم المرأة القيادية: **مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة**، مرجع سابق، ص 26

II. السياسة الاقتصادية كمظهر من مظاهر تدخل الدولة

تعتبر السياسات الاقتصادية اليوم وسيلة ضرورية تستخدمها الدولة لبلوغ الأهداف المسطرة، بحيث لا يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل تلقائي وبالمستوى المطلوب من الكفاءة دون استخدام سياسة اقتصادية تسعى الدولة من خلالها للوصول إلى هذه الأهداف.

1.2. تعريف السياسة الاقتصادية:

- تعرف السياسة الاقتصادية على أنها مجموع القرارات المرتبطة والمتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة باستخدام مختلف الوسائل لتحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير والأجل الطويل[12].
- السياسة الاقتصادية هي مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية : نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية...الخ[13].
- تعرف أيضا على أنها مجموع من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة[14].

من خلال التعاريف المذكورة يتضح لنا أن السياسة الاقتصادية تتضمن جملة من التدابير الحكومية التي تتدخل الدولة من خلالها لتصويب الاختلالات الاقتصادية التي تضر بالاقتصاد، حيث ليس من السهل التوفيق بين الكفاءة في الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي. و هذه التصويبات لها أثرها على خلق الثروة وتوزيع الدخل والتوجه القطاعي للاقتصاد بحيث ترتكز السياسة الاقتصادية بالدرجة الأولى على المفاضلة بين أهداف السياسة الاقتصادية، النمو الاقتصادي، التشغيل، التوازن الخارجي، استقرار الأسعار، السيطرة على معدلات التضخم فالسياسة الاقتصادية تمثل تصرف عام للدولة ومنهج معين في المجال الاقتصادي عن طريق جملة من القواعد والوسائل والأساليب والتدابير التي تقودها الدولة وتسدد قراراتها نحو بلوغ مطالب اقتصادية واجتماعية معينة خلال فترة زمنية محددة و يمكن تحديد السياسة الاقتصادية لدولة ما على أنها مجموعة الأهداف و الأساليب في الميدان الاقتصادي و مجموع العلاقات المتبادلة بينها. وبالتالي مفهوم السياسة الاقتصادية لا يخرج عن:

أهداف +أدوات + زمن

---

[12] أحمد نصير، **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 90.

[13] قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، مرجع سابق، ص 29.

[14] قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، مرجع سابق ص 32.

من أجل تحقيق أفضل أداء للسياسة الاقتصادية في تحقيق الأهداف فهذا يرتكز على جانبين هامين و هما:

- حجم الموارد المتاحة داخل المجتمع
- الطريقة التي يتم بها استخدام هذه الموارد لتحقيق أقصى الغايات وإشباع أكبر قدر من حاجيات المجتمع، بمعنى توظيف أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف.

2.2. أسلوب اعداد السياسة الاقتصادية:

من اجل اعداد سياسة اقتصادية سليمة فلابد من اتباع مجموعة من الخطوات والتي تتمثل فيما يلي[15] :

- **تحديد الأهداف**: يبحث أي اقتصادي بإتباع سياسة اقتصادية محددة لتحقيق أهداف معينة، وفي الغالب تكون هده الأهداف تسعى الى تحقيق النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، تقليص الفوارق، تنمية القطاعات الإستراتيجية، استقرار الأسعار وامتصاص البطالة... الخ. ولتحديد أي هدف من هده الأهداف فلا بد أولا من تحديد المشكلة التي من أجلها وجدت السياسة الاقتصادية مع ضرورة مراعات كافة الظروف والعوامل الخارجية.
- **وضع تدرج بين الأهداف**: ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد من التقليل في الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار، بما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل والتشغيل.
- **تحليل الارتباطات بين الأهداف**: عند وضع التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات، مثل رفع معدل الربح بكبح الكتلة الأجرية، أخذا بعين الاعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر على الاستثمار.
- **اختيار الوسائل**: اختيار الوسائل التي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف وترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد تحقيقه. وتتكون هده الوسائل على العموم من فروع السياسة الاقتصادية وهي[16]:
  - السياسة النقدية.
  - سياسة الصرف.
  - السياسة الجبائية.

---

[15] إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد، موسي عريقات: **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص53

[16] قدي عبد المجيد، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سابق، ص31

- السياسة الميزانية.
- سياسة المداخيل.
- السياسة الاجتماعية.

- **تحديد السياسات البديلة:** عند وضع السياسة الاقتصادية فمن المفيد تحديد جميع الإمكانيات او الطرق والأساليب التي يمكن للاقتصادي أن يسلكها من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.
- **تحليل دقيق لكل السياسات البديلة:** اثناء وضع السياسات الاقتصادية يجب الأخذ بعين الاعتبار السياسات البديلة من خلال دراسة دقيقة للآثار التي سوف تنتج عنها، وهو ما يمكنه من اختيار البديل الأمثل من بين كل الحلول المتاحة
- **مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي:** حتى يتمكن الاقتصادي من اجراء تقييم مبدئي للحلول المختارة، فهو ملزم بدراسة مدى فعالية تطبيق هده السياسة في الماضي، وبدلك سيساعده في تبني السياسة الاقتصادية المنتهجة او البحث عن حلول وبدائل أخرى متاحة تتماشى والواقع الاقتصادي.

الشكل رقم (02): أسلوب اعداد السياسة الاقتصادية

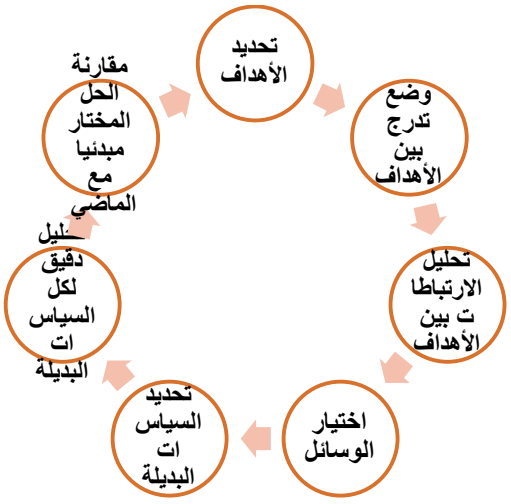

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى البيانات السابقة.

3.2. مبادئ السياسات الاقتصادية:

ان الوصول إلى إعداد إطار فعال للسياسة الاقتصادية يقتضي الانطلاق من جملة مبادئ تبرز أهمها فيما يلي[17]:

أولا. التساوي العددي بين الأدوات والأهداف: ينسب هذا المبدأ إلى الاقتصادي " يان تينبرغين" الذي أشار إلى ضرورة أن تستهدف كل أداة من أدوات السياسة الاقتصادية هدفا وحيدا تسعى لتحقيقه، ومن ثم ضرورة أن يتساوى عدد الأهداف مع عدد أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة في تحقيقه.

ثانيا. كفاءة الأداة بالنسبة للهدف: ينسب هذا المبدأ إلى الاقتصادي "روبرت مندل" الذي أشار إلى أن صناع القرارات السياسة الاقتصادية عليهم أن يختاروا في سبيل تحقيق كل هدف من أهداف السياسة الاقتصادية الأداة المناسبة والأكثر قدرة على ذلك مقارنة ببقية الأدوات.

ثالثا. مراعاة الواقع الاقتصادي: لا يمكن الوصول إلى فعالية السياسة الاقتصادية إذا ما كان إعدادها يهدف لتحقيق جملة أهداف بعيدة عما يمليه الواقع الاقتصادي المحلي والعالمي من ظروف وخصائص. إذ أنه وكما تؤثر العوامل والأجواء المحيطة بسير الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي نظرا للترابطات الموجودة بين مختلف اقتصادات العالم في عصر العولمة، فإن موارد الاقتصاد المحلي تحدد قدرات النشاط الاقتصادي على التطور والازدهار. وبالتالي فإن واقعية أهداف السياسة الاقتصادية تساعد على الحكم على مدى كفاءة الأدوات المختارة حاليا ومن ثم في طبيعة قرارات السياسة الاقتصادية المستقبلية.

4.2. أهداف السياسة الاقتصادية:

قبل تفعيل السياسة الاقتصادية لابد من تحديد الأهداف الاقتصادية، لأنه لا يمكن وضع سياسة اقتصادية معينة بدون أهداف محددة، والواقع يشهد أن أهداف السياسات الاقتصادية تتغير من اقتصاد لأخر، إلا أنه يمكن تحديد أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف المجتمعات الاقتصادية[18]:

- **النمو الاقتصادي** : هو الهدف الأول لأي سياسة اقتصادية و الأكثر شمولا بين الأهداف الأخرى ، و الذي يرتبط بتزايد مستمر في الإنتاج و المداخيل ، حيث غالبا ما يتم الارتكاز على زيادة الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي ، إلا أن هذا المؤشر يطرح مشاكل تتمثل في كيفية تقدير الناتج المحلي الإجمالي الخام، و ذلك بسبب اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في ضبط حقل الإنتاج من اقتصاد لآخر، و بالتالي فإنه

---

[17] . بودخدخ كريم، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر ،2015/2014، ص 12

[18] مدحت محمد العقاد، **مقدمة في علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية للنشر . القاهرة . مصر،1983 . ص 45

يتمثل النمو الاقتصادي في بلد ما بارتفاع الإنتاج خلال فترة طويلة نسبيا و هذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة . والجدير بالذكر أن مطلب تحقيق النمو داخل اقتصاد ما مرتبط بمعدل نمو السكان، أي لابد أن يزيد معدل النمو الاقتصادي عن معدل النمو السكاني، حتى يمكن القول أن هناك فعليا نمو في الاقتصاد، ما يساهم في تحسن مستوى معيشة الأفراد. ومن المهم أيضا أن يصحب هدف النمو الاقتصادي الاهتمام بحماية البيئة، حيث تواجه السياسة الاقتصادية اليوم إشكالية كيفية تحقيق أكبر معدل للنمو الاقتصادي بأقل درجة ضرر بيئي، والحفاظ على الموارد الطبيعية للاقتصاد.

- **التوظيف الكامل** :ويطلق عليه أيضا التشغيل الكامل أو العمالة الكاملة ، و يعني زيادة العمالة و تحقيق أقصى توظيف، ما يتحقق مع أدنى قدر ممكن من البطالة ، بهدف زيادة الإنتاج و تعظيم النمو الاقتصادي، و يتحقق التوظيف الكامل للعمالة عندما يلتحق كل شخص قادر و راغب ويطلب العمل بعمل ، و حتى لا ينتج حالة من البطالة ، و يتعدى التوظيف الكامل ذلك من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية ، بحيث لا تبقى بعض الموارد معطلة، الأمر الذي ينتج عنه قصور في تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد و الإمكانيات المتاحة و ينتج عن ذلك بطالة بمعناها الواسع .
- **استقرار الأسعار**: إن ظاهرة التضخم لها تأثير سلبي على المستوى المعيشي للأفراد وبالخصوص الأفراد ذوي الدخل الضعيف من خلال التأثير على القدرة الشرائية للمواطن، كما أن زيادة المستوى العام للأسعار يؤثر على المدخرات، سياسات التأمين والسندات، بحيث لابد لأي سياسة اقتصادية أن تؤمن استقرار الأسعار لكي تتفادى حدوث التضخم أو الانكماش[19].
- **عدالة توزيع الدخول**: من بين أهم الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية إلى تأمينها هي عدالة توزيع الدخول من خلال توزيع الناتج الوطني بصورة عادلة بين أفراد المجتمع أو على الأقل بشكل أقرب إلى العدالة، ولا يتحقق ذلك إلا بتوزيع الدخول حسب إنتاجية الأفراد ومجهودهم العملي استنادا لشعار (لكل حسب عمله) مع مراعاة ضمان حد أدنى من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع.
- **التوازن في ميزان المدفوعات**: يعبر التوازن في ميزان المدفوعات عن مجموع الصفقات الاقتصادية بين الوطن والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، حيث تهتم السياسة الاقتصادية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الذي يشمل الصفقات على الصادرات والواردات وتدفقات رأسمال المختلفة، حيث أن كل دولة تسعى أن

[19] بودخدخ كريم، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 24.

تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها وتفادي حصول عجز فيه، عن طريق اتخاذ إجراءات محددة من شانها تحقيق فائض أو على الأقل موازنته.

5.2. أنواع السياسات الاقتصادية:

يمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسة الاقتصادية[20]:

- **سياسة الضبط:** تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم، المحافظة على توازن ميزان الدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل هدا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة الى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (كتقليص الضغوط التضخمية، السياسات المضادة للأزمة).
- **سياسة الإنعاش:** يهدف الإنعاش الى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدما العجز الموازناتي، حافز الاستثمار، الأجور والاستهلاك، تسهيلات القروض ...الخ. وهي مستوحات من الفكر الكينيزي، ونلجأ في بعض الأحيان الي التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والانعاش عن طريق الاستثمار.
- **سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي:** وتهدف هده السياسة الى تكييف الجهاز الصناعي مع التطور العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، مع تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل.
- **سياسة الانكماش:** تهدف هده السياسة الى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل: الاقتطاعات الاجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هده السياسة في العادة الى تقليص النشاط الاقتصادي.
- **سياسة التوقف ثم الذهاب:** وهي سياسة تم اعتمادها من طرف بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم سياسة الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

6.2. أدوات السياسة الاقتصادية:

تشكل أدوات السياسة الاقتصادية مجموع الوسائل التي لا تمثل أهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل و الأساليب التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية ، والتي يجب التصريح بها مما يسهل مساهمة كل أطراف النشاط الاقتصادي في اتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة، وتظهر أدوات السياسة الاقتصادية الكلية في شكل إجراءات كمية و نوعية والتي يجب أن تتمتع بالمرونة حتى تستطيع الوصول إلى الأهداف المسطرة

[20] قدي عبد المجيد، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سابق، ص ص: 31-32.

في ظل أي تغيير يمكن أن يطرأ مستقبلا، و يشمل هيكل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الاقتصادية و هي:

1.6.2. السياسة النقدية

أ.مفهوم السياسة النقدية: تنوعت واختلفت تعاريف السياسة النقدية بشكل واسع، إلا أن هناك اتفاقا حول العناصر المكونة للسياسة، وهي الإجراءات المتخذة للهيئة المصدرة لهذه الإجراءات والهدف النهائي المرجو تحقيقه. ولعل من بين التعاريف المقدمة الخاصة بهذا المفهوم ندكر ما يلي:

- فيرى كينت (kent) بأن السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد قصد بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل.
- بنفس الاتجاه يرى براثر (Prather): بأن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة[3].
- حسب الأستاذ الدكتور عبد المطلب عبد الحميد فإن السياسة النقدية هي: مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة[4].
- وفي نفس السياق يعرّف الدكتور عبد المجيد قدي السياسة النقدية بأنها: تعبّر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين. وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض[21].

من هنا نجد أن السياسة النقدية هي تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي، والتي تضمن التسيير الأمثل للمعروض النقدي المتداول في الاقتصاد من خلال استخدام عدة وسائل وأدوات تضمن نقل أثر السياسة النقدية عبر قنوات إبلاغ أو مسارات إلى كافة القطاعات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بمعالجة الاختلالات الظرفية أو حتى تحسين الظروف والأوضاع والمؤشرات التي تدل على مستوى رفاهية الاقتصاد ومحاولة الحفاظ على هذه المستويات عند حدودها الطبيعية بما يعرف بالاستقرار الاقتصادي.

---

[21] عبد المجيد قدّي: "**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكليّة– دراسة تحليلية تقييمية**"، مرجع سابق، ص53.

ب. أهداف السياسة النقدية

يعتبر التحكم في الكتلة النقدية أبرز المهمات التي أنيطت بها السياسات النقدية بوصفها إحدى وسائل السياسة الاقتصادية في سعيها إلى إدراك الأهداف الاقتصادية الكبرى.

تتفق الكثير من اقتصاديات على أن استقرار الأسعار هو الهدف النهائي للسياسة النقدية كإسبانيا وألمانيا أعلنتا عن هذا الهدف كقانون، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أشركت مع هذا الهدف أهدافا أخرى تمثلت في التشغيل الكامل، التخفيض من أسعار الفائدة على المدى المتوسط.

أما هدف السياسة النقدية في الدول النامية غير قليل من الضبابية ليس من الناحية التحديد، ولكن من جانب إمكانية التحقيق، فنجد السياسة النقدية في الدول النامية يعلق عليها أكثر من هدف، فمثلا نجد الاقتصاديات العربية تنص على أهداف السياسة النقدية كالآتي:

- تحقيق الاستقرار النقدي.
- ضمانات قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة.
- تشجيع النمو الاقتصادي.
- المساهمة في إيجاد سوق نقدي ومالي متطور.
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة.
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

تصنف الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية: وهي ثلاثة أنواع وهي:

☜ الأهداف الكمية (مجاميع النقود أو القروض)، ومنها الكتلة النقدية.

☜ أسعار الفائدة.

☜ أسعار الصرف.

إن اختيار أحد أنواع هذه الأهداف تتبع الأهمية النسبية لعوامل عدة تشكل بواعث قرارات السلطات النقدية، ومنها:

- طرق التحكم والتدخل التي يتيحها النظام المؤسسي لفائدة السلطات النقدية.
- سمات الوسيط المالي، لا سيما نوع ومدى اتساع شبكات نظام البنك الخارجي.
- هيئة وأثر القطاعات غير المالية (الأجنبي، القطاع العام، الشركات، والعائلات) لاسيما الفوائض والعجز في حساباتها المالية.

- الواردات بالعملة المحلية، وارتفاع سعر الواردات يمكن أن تؤدي إلى تقليص الإنفاق على الواردات وبالتالي انخفاضها.

الأهداف النهائية للسياسة النقدية: أهداف السياسة النقدية النهائية تطابق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، وهي: استقرار الأسعار، التوازن الخارجي، النمو الاقتصادي، والتشغيل الكامل، إنها ما يسميه بعضهم: السعي وراء المربع السحري.

الشكل رقم (03): المربع السحري للسياسة الاقتصادية

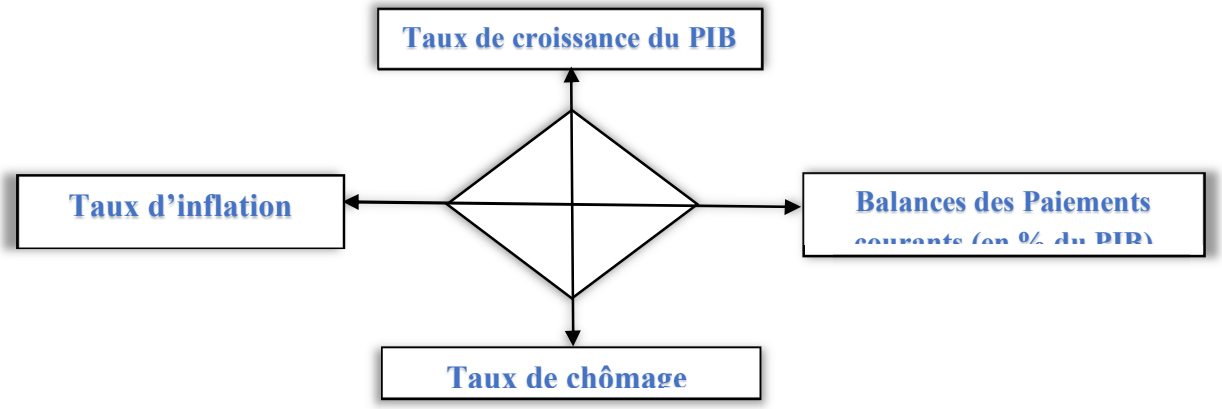

Source : Marie Delaplace - « Monnaie et Financement de l'économie » - édition DUNOD – Paris - p118.

لقد أثبت تجربة سنوات التسعينات وبينت أنه لا يرجى إدراك غرض التوازن الخارجي والأسعار دون أن يتبع ذلك تبعات سلبية على النمو الاقتصادي والتشغيل، وبالمقابل الوجهة المعاكسة، فانصب جل اهتمام السياسة الاقتصادية على تحقيق نمو اقتصادي أكبر ودرجة تشغيل عالية يفضي في الأغلب إلى استفحال معضلة التضخم، وإلى اختلال التوازن الخارجي.

يعتمد اختيار أي هدف (الهدف الوسيطي أو الهدف النهائي) من السياسة النقدية على عوامل التي تحدد وضعية السلطات النقدية، ومنها عملية المراقبة والتداول الذي يسمح به الإطار المؤسسي، خصائص الوساطة المالية، وكذلك طبيعة السوق المالي الخارجي للنظام البنكي، وضعية وآثار النظام غير المالي (القطاع العام، العائلات، والشركات) وكذلك الفائض أو الخسائر في حسابه المالي، وأخيرا العناصر التقليدية للبنوك المركزية والوقرات المختلف الإحصاءات حتى يتسنى أو يسهل عملية التوقع[22].

[22] محمد خليل برعي: **مقدمة في الاقتصاد الدولي**. مكتبة النهضة الشرق القاهرة، 2003، مصر. ص 34.

يتم تفضيل الهدف الوسيطي القرض الداخلي أي عنصر من مقابلات الكتلة (النقد) إذا كان ميزات المدفوعات يحقق فائضا في هذه الحالة، يفضل أخذ مجاميع الكتلة النقدية كهدف، وهكذا فالسياسة النقدية تبحث عن تسوية هذه الوضعية باللجوء إلى تحديد آثار فائض ميزات المدفوعات على السيولة الداخلية

وعلى العموم نجد أن السلطات النقدية في أي دولة تعتمد على وضع ورسم إستراتيجية نقدية خاصة، قد تبدي عليها بعض التعديلات من فترة لأخرى نظرا لبعض الاختلالات المسجلة لبعض المؤشرات الاقتصادية. إذن يتعيّن على البنك المركزي تسطير جملة من الأهداف الواجب بلوغها يتقدمها التركيز على هدف معين كونه أهم هدف ينبغي استهدافه أولا، وعلى العموم نجد أن استقرار المستويات العامة للأسعار يمثل الهدف المشترك في أغلب الدول.

2.6.2.السياسة المالية:

أ.تعريف السياسة المالية: للسياسة المالية عدة تعاريف حسب المفكرين الاقتصاديين ندكر منها:

– تعرف بأنها عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هدا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن تكييفا لحجم الانفاق العام والإيرادات العامة وكدا تكييفا نوعيا لأوجه هدا الانفاق ومصادر هده الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها تحقيق النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار ودلك من خلال التقريب بين طبقات المجتمع وإتاحة تكافؤ الفرص[23].

–وفي تعبير آخر السياسة المالية هي تعبر عن البرنامج الدي تخططه الدولة، مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الانفاقية لأحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تحقيقا لأهداف المجتمع.

ب.وظائف السياسة المالية: يمكن القول بأن وظائف السياسة المالية هي انعكاس لأهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تأتي وظائف السياسة المالية تعبيرا خرفيا عن تلك الأهداف التي يمكن اجمالها فيما يلي[24]:

- تحقيق العمالة الكاملة (معالجة البطالة).
- استقرار الأسعار (معالجة التضخم).
- زيادة مستوى الدخل.
- إعادة توزيع الدخل.

[23] العياطي جهيدة، **تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي**، مقال مقدم بمجلة مجاميع المعرفة، المجلد 03، العدد 01، تيندوف، 2017، ص 154

[24] عبد الحكيم رشيد: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن ،2012، ص 219

- اشباع الحاجات والرغبات العامة.
- تشجيع أنماط مفيدة من الاستهلاك.
- ضمان وجود بعض السلع الهامة.
- تحسين توزيع عوامل الإنتاج.
- حماية الصناعة والإنتاج المحلي.

ولقد تطرق الاقتصادي Musgrave (1959) في كتابه The theory of public Financeأن الدولة بتدخلها في الاقتصاد من خلال استخدام أدوات السياسة المالية (النفقات، الإيرادات والموازنة العامة) فهي تهدف الى القيام بثلاثة أدوار أساسية كما يلي[25]:

- ☜ تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- ☜ تخصيص الموارد.
- ☜ إعادة توزيع الدخل الوطني.

3.6.2. السياسة التجارية:

تعتبر السياسة التجارية من أهم ركائز وأدوات السياسة الاقتصادية والتي تتضمن لوائح وتشريعات رسمية مصادق عليها من طرف الدولة التي ترتبط بها تجارية من أجل تقييد أو تحرير التجارة ودلك حسب بنود الاتفاق الثنائي أو المتعدد الأطراف.

أ. **مفهوم السياسة التجارية:** يختلف مفهوم السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية وتطورها فهو يختلف من بلد صناعي لبلد آخر في النمو، كما أنه يختلف في النظام الواحد حسب مراحل التطور الاقتصادي المختلفة لذلك البلد، ويرجع هذا الاختلاف في السياسة التجارية إلى مدى رغبة كل دولة في محاولة تأثيرها على جوانب اقتصادية مختلفة، حيث تفرد لها أدوات معينة، قصد تحقيق أهداف خاصة بها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها.

من التعاريف المتداولة، تلك التي ترى بأن السياسة التجارية هي عبارة عن " مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة ".[26]

---

[25] درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 86

[26] أحمد فارس مصطفي: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا 1982، ص 147.

- تعريف آخر يرى بأن السياسة التجارية هي " السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية، ويقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة، ويرتب عن ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية لتحقيق أهداف معينة ".[27]
- السياسة التجارية هي مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم المبادلات التجارية لبلد مع العالم الخارجي[28]

من ذلك يمكن القول أن أي إجراء تتخذه الدولة بقصد التأثير:

- على تدفقات حركات كل من السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية أو المحلية دخولا أو خروجا من البلد.
- على سعر الصرف وعلى الأرصدة الأجنبية ثباتا أو ارتفاعا أو انخفاضا.
- على حجم ميزان المدفوعات أو عناصره وعلى الحسابات الفرعية له مع دول العالم، وكذا على سوق الصرف، فكل ذلك يعتبر ضمن السياسة التجارية، وقد عرفت السياسة التجارية الدولية تطورا عبر المراحل التي مر بها الفكر الاقتصادي.

ب. أدوات السياسة التجارية: لعل من أبرز أدوات السياسة التجارية التي تستعملها الهيئات الحكومية من أجل تنظيم النشاط التجاري ما يلي:

من أبرز إجراءات السياسة التجارية تحديد سعر الصرف، فرض رسوم على الواردات، تشجيع التصدير، تحديد حصص الواردات، الاتفاقيات التجارية. بحيث يتم تنفيذ هذه السياسات بما يلائم وضعية الاقتصاد، ففي حالة ركود الاقتصاد يمكن اللجوء إلى تشجيع الصادرات والتقليص من الواردات، و العكس صحيح في حالة الضغوط التضخمية.

---

[27] جودة عبد الخالق: **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة 1992، ص 153.

[28] Jean François fortin, **analyse de politique commerciale ; Etat de travaux théorique étude internationale** ,Vol 36,N03 ,2005,P339

المحور الثاني:

تأثير السلطات الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر السياسة الاقتصادية تعبيرا عن رغبة الدولة في توجيه الاقتصاد نحو الوجهة المطلوبة سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر وذلك لتحقيق حزمة من الأهداف اقتصاديا أو اجتماعيا. ولدلك سنحاول من خلال هدا المحور التطرق الى السلطات الاقتصادية المسؤولة عن وضع وتسيير هده السياسة.

I. الفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية:

اذا كانت السياسة الاقتصادية تعبر عن تصرفات السلطات العمومية في المجال الاقتصادي بشكل واع وهادف فان هدا لا يعني أن التدابير المتخذة تتم من قبل جهة واحدة وهدا نميز بين عدد من السلطات الاقتصادية والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04): الفاعلون في مجال السياسة الاقتصادية

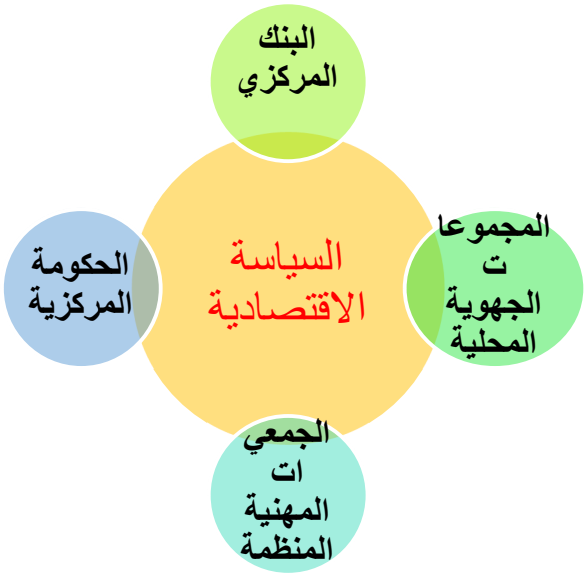

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على:

- قدي عبد المجيد، **المدخل الى السياسات الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 51

1.1. البنك المركزي:

ان الاستقرار النقدي والاقتصادي يعتبر من الأهداف الرئيسية التي تسعى كل من الحكومة والبنك المركزي الى تحقيقهما، ودلك لا يتأتى الا اذا كان النشاط الاقتصادي يدار ضمن البيئة الاقتصادية سليمة[29].

[29] سعيدان عمر، **دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، جامعة أم البواقي، 2009/2008، ص 102

لقد أدى انتشار عدى الأزمات المالية التي كان لها تأثير كبير على اقتصاديات دول العالم الى تزايد التركيز على دور البنوك المركزية في تدعيم الاستقرار المالي من خلال توفير الظروف المناسبة التي تتسم بدرجة عالية من الأمان والسلامة بهدف دعم الثقة بالجهاز المصرفي الدي أصبح يلعب دورا محوريا في دعم النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل اللازم لإنجاز المشاريع الاستثمارية التي ترتكز عليها أي محاولة للوصول الى الاستقرار الاقتصادي[30].

2.1. الحكومة المركزية

وتتكون من الوحدة أو الوحدات المؤسسية التي تتكون منها الحكومة المركزية، بالنسبة لتأثير الحكومة المركزية على السياسة الاقتصادية فيكون من خلال سياسة الانفاق العام أي من خلال السياسة المالية والتي تعبر بشكل صريح عن حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

المجموعات الجهوية والمحلية.

3.1. المجموعات الجهوية والمحلية: وتتكون من المؤسسات الغير هادفة الى ربح التي تسيطر علها الحكومة المركزية وتمولها بصفة رسمية. كما قد يقصد بالمجموعات المحلية أو الحكومة المحلية الوحدات المؤسسية التي تمتد سلطتها المالية، التشريعية والتنفيذية على أصغر المناطق الجغرافية المميزة لأغراض سياسية وإدارية. ولها دور متغير بحسب قوتها ودرجة لامركزية السلطة، ففي ألمانيا تضمن البلديات 45% من النفقات العمومية.

4.1. الجمعيات المهنية المنظمة: وتتكون في العادة من نقابة أرباب العمل، الغرف التجارية والصناعية ...الخ. تكون دائما قادرة على اتخاد قرارات مستقلة في شكل لوائح تؤثر على القرارات الخاصة بل أحيانا تلعب دور السلطة المضادة بممارستها الضغوط على السلطة العمومية.

II. اتجاهات تأثير السلطات الاقتصادية في السياسة الاقتصادية

لقد تطرقنا من خلال العنصر السابق الى أربع جهات أساسية تؤثر في وضع السياسة الاقتصادية لكن سنقتصر مجال الدراسة على وحدتين أساسيتين لتحديد مجال تأثيراتها المباشرة على السياسة الاقتصادية:

1.2. البنك المركزي:

1.1.2. وسائل السياسة النقدية: : تظهر القوة الأساسية للسلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي في قدرتها على زيادة أو إنقاص حجم النقود لدى الجهاز المصرفي، وكذلك في المجتمع، وذلك عن طريق الاعتماد على مختلف الأدوات والوسائل والأساليب الفنية للسياسة النقدية. وتتمثل هذه الأدوات في الرقابة الغير مباشرة، الرقابة المباشرة

[30] محمد طرشي، نبيل بوفليح: **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي**، مقال مقدم بمجلة معارف، العدد 12، البويرة ، جوان 2017، 328

الكمية والرقابة المباشرة الكيفية والوسائل الأخرى التي يمكن أن تلجأ لها السلطات النقدية، والتي تشكل في مجموعها موضـوع السياسة النقدية[31].

أولا. التدخلات في السوق النقدية: ومن خلال هذه الأداة يقوم البنك المركزي بالعديد من الآليات نذكر منها:

أ. **سياسة السوق المفتوحة:** عمليات السوق المفتوحة هي العمليات الناتجة عن تدخل البنك المركزي في السوق المالي لشراء وبيع مختلف السندات المالية العامة أو الخاصة، بقصد التأثير على الاحتياطات السائلة لدى البنوك التجارية من أجل تقييد أو توسيع الائتمان بحسب الأهداف الاقتصادية المرغوبة[32].

فإذا نزل البنك المركزي إلى السوق بائعا لبعض الأصول المالية والتجارية، فإنه يهدف من وراء ذلك تحويلها إلى أصول نقدية، الشيء الذي يمكنه من ابتلا ع وامتصاص فائض العملة الرائجة، وبالتالي انخفاض قدرة البنوك التجارية على منح القروض، أما إذا رغب في زيادة حجم المعروض النقدي فما عليه إلا أن ينزل إلى السوق مشتريا لهذه الأصول (الأوراق التجارية والمالية والسندات) ويصب مقابل ذلك نقودا في السوق ، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة السيولة في السوق فيمنح القروض ويخلق الائتمان[33]. وقد طبقت هذه السياسة لأول مرة في إنجلترا في الثلث الثاني من القرن التاسع عشر، وانتهجت الولايات المتحدة الأمريكية طريق إنجلترا بدءا من سنة 1913 ثم عقبتها فرنسا سنة 1938[34].

ب. **سياسة معدل إعادة الخصم:** يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات[35].

وتعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لمراقبة الائتمان، وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من سنة 1847 ثم سار البنك المركزي تدريجيا خلال هذه الفترة على وضع يجعله «المقرض الأخير»، وفي فرنسا سنة 1857 وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913.

وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد لآخر، إلا أنها تحتوي بشكل عام على ما يلي:

---

[31] حمدي زهير شامية، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر– عمان– الطبعة الأولى 1993، ص328.

[32] حمدي زهير شامية، **النقود والمصارف**، مرجع سابق، ص328.

[33] مصطفى رشدي شيحة، **اقتصاديات النقود والمصرف والمال**، دار المعرفة الجامعية، الطبعة السادسة 1996، ص226

[34] كمال الغالي، **مبادئ الاقتصاد المالي**، دمشق مطبعة جامعة دمشق، الطبعة الثالثة 1968، ص364

[35] عبد المنعم السيد علي، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الأكاديمية للنشر الأردن 1999، ص397

– السندات التجارية التي يكون آجال استحقاقها لمدة معينة مثلا (60 يوما) وقد يشترط أن تكون متمتعة بثلاث ضمانات) وجود ثلاث توقيعات ساحب، مسحوب عليه ومستفيد)كالكمبيالات

– سندات الخزينة التي قد يشترط أن تكون ذات أجل محدد.

– أوراق مالية ممثلة لقروض قصيرة الأجل.

– سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل.

– سندات محركة للسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويل.

فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض، فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير على القدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو بالنقصان

كما أن دور معدل إعادة الخصم لا يقتصر فقط على التحكم في الائتمان في الداخل فحسب بل يمتد أثره ليشمل قطاع التجارة الخارجية، إذ أنه عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم يمكن للبنك المركزي جذب رؤوس الأموال الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات يعاني من عجز، كما يمكن له أن يخفض من تدفقها إذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائضا[36].

ثانيا. القيود على الحافظات: يستخدم البنك المركزي مجموعة من القيود على الحافظات المالية للبنوك أهمها:

أ.تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة ، واعتماد هذا الأسلوب يتبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية ، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة[37].

ب. النسب الدنيا للسيولة: ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسب دنيا، يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

---

[1]– محمد خليل برعي، عبد الهادي سويفي، **النقود والبنوك** ، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة 1984، ص118 .

[2]– قدي عبد المجيد، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سابق، ص80.

ج.معدل الاحتياطي القانوني: معدل الاحتياطي القانوني هو إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة عند اللزوم[38].

وظهرت هذه الأداة التي تسمى متطلبات الاحتياطي المتغير كأداة للسياسة النقدية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال تعديلات مناسبة في قانون الاحتياط الاتحادي في سنة 1933 و1935، ولقد كان استخدام هذه الأداة بصورة عامة كوسيلة بديلة أو إضافية لممارسة الرقابة على عرض النقود.

ثالثا. وسائل أخرى: بالإضافة إلى الأدوات السابقة الذكر المستخدمة من قبل السلطات النقدية للوصول إلى الأهداف المسطرة هناك وسائل أخرى نذكر منها:

أ. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: توجب هذه الوسيلة القانونية على المستوردين ترك جزء من قيمة الصفقة التجارية الخارجية كوديعة لدى البنك المركزي وذلك لمدة محددة، وبما أن المستوردين ليسو في الأغلب مستعدين لتجميد أموالهم الخاصة فإنهم يكونون مجبرون عندئذ على الاستنجاد بالنظام البنكي حتى يوفر لهم قروضا بنكية تسمح لهم بتعويض الجزء المجمد من ممتلكاتهم. فهذا الإجراء من شأنه إذا تقليص حجم القروض التي بوسع باقي الاقتصاد التصرف فيها بزيادة تكاليف الاستيراد إذا كان هذا المقصد داخلا ضمن أغراض السياسة النقدية[39].

ب. التأثير والإقناع الأدبي: يقوم البنك المركزي (السلطة النقدية) بمحاولة إقناع البنوك التجارية بما يلزم إتباعه لمواجهة المشاكل التي يتخبط فيها الاقتصاد الوطني، وما يتعين القيام به في هذا الشأن متبعا بذلك أسلوب التوجيه والنصح وإبداء الرأي والمشورة إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على[40]:

- خبرة البنك المركزي وممارسته في هذا المجال وطول الفترة التي مضت من نشأته.
- مدى أهمية البنك المركزي بالنسبة للبنوك التجارية.
- مدى التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

ومع ذلك تبقى هذه السياسة من أهم أدوات الرقابة المباشرة على الائتمان المصرفي من حيث فعاليتها في التأثير على النشاط الائتماني والمصرفي خاصة في الدول النامية.

2.1.2. استقلالية البنك المركزي وتأثيراته على السياسة المالية:

---

[38] محمد زكي شافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة 1978، ص299

[39] خرشي مليكة، **الجهاز المصرفي الجزائري ومحاولة تقييم أداء السياسة النقدية في ظل نظام التثبيت الاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر 2003، ص32.

[40] ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص270

إن استقلالية البنك المركزي له أثره على السياسة المالية فإذا واجهت السلطات المالية بنكا مركزيا قويا ومستقلا وينفذ سياسة لا تدعم التضخم، فإنها لن تستطيع التوسع في عجز الموازنة العامة اعتمادا على تمويل العجز لأنه سيؤدي لمزيد من التضخم، وبالتالي ستضطر السلطات المالية للعودة مرة أخرى بتوازن في الموازنة، أي أنها ستضطر لتقييد العجز طالما لا تجد من يموله.

لقد أثبتت الدراسات التجريبية هذا الاستنتاج، حيث وضعت دراسة خاصة تعتمد على تقسيم البنوك المركزية لمجموعة من الدول باستخدام مقياس للاستقلالية بين البنك المركزي والسلطة، حيث صنفت البنوك المركزية في أربع مستويات أو معايير متدرجة، وشملت الفترة 1972 . 1986، وبناءا على هذه الدراسة يتصدر البوند سبتك (البنك المركزي الألماني) والبنك القومي السويسري قائمة البنوك المركزية المستقلة بمعيار (**4**)، ثم تأتي الولايات المتحدة واليابان بمعيار (**3**)، ثم بريطانيا وبلجيكا وكندا والنرويج والدانمارك وفرنسا بمعيار (**2**)، وأخيرا أستراليا ونيوزلندا وإسبانيا وإيطاليا بمعيار (**1**).

وقد وجد أن الدول التي تتمتع بنوكها المركزية بأكبر قدر من الاستقلالية . وهو معيار (**4**) . حققت معدل تضخم 4% في المتوسط، أما الدول التي تحقق بنوكها المركزية معيار (**1**) بمتوسط معدل التضخم بها 12.05%، ويلاحظ أن الدول التي نجحت في تخفيض معدل التضخم حققت معدلات أقل من البطالة مما يعني أن محاربة التضخم بها لم تكن على حساب البطالة. اعتمادا على هذه النتائج زاد الاهتمام بتحقيق الاستقلالية للبنوك المركزية وتحقيق هذا الهدف يستلزم الإجابة على سؤالين:

- **السؤال الأول**: ما هي الدرجة المرغوب فيها من قبل السياسيين والمجتمع لاستقلالية البنك المركزي؟
- **السؤال الثاني**: ما هي الترتيبات اللازمة لتحقيق استقلالية البنك المركزي؟
- **إن من أهم هذه الترتيبات كالتالي**:

- وضع هداف محددة للبنك المركزي معرفة تعريفا دقيقا[41].
- تجديد طريقة تكوين مجالس إدارة البنوك المركزية، لأن لهذا تأثير كبير على مدى استقلاليتها، حيث إذا قامتا لحكومة بتعيين أغلب أعضاء المجلس فسوف تتحكم في قراراته بلا شك.

[41] باري سيجل، ترجمة الدكتور طه عبد الله منصور والدكتور عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد: **النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين**، دار المريخ، 1987، ص ص 260 . 261.

- وضع قيود على تمويل البنك المركزي للحكومة، وعلى سبيل المثال في ألمانيا وسويسرا وهولندا تضع التشريعات حدودا صارمة على الائتمان المباشر من البنك المركزي للحكومة، ولكنها تسمح بحيازة الأوراق الحكومية في عمليات السوق المفتوحة.
- تمتع البنك المركزي بالاستقلال المالي عن الحكومة لأنه في حالة عدم وجود استقلال مادي تستطيع الحكومة بطريقة غير مباشرة التحكم في البنك عن طريق التحكم في تحويله.
- حددت الأستاذة بورسلاهكس (*) مفهوم البنك المركزي «القادر" و"الفعال" بالكلمات التالية:(إن البنك المركزي ليس مجرد محافظ ونائب ومجموعة من الموظفين، وإنما البنك المركزي هو مجموعة من العقول ذات المعارف العلمية والخبرة الواسعة في الشؤون النقدية والاقتصادية والقانونية والتي ينتظم عليها في مؤسسة لها صلاحيات واسعة واستقلالية في ممارسة أعمالها لتحقيق الأغراض التي تعارف العالم المتقدم على أنها أغراض البنوك المركزية).
- أما البعض الآخر فيرى أن ربط السلطة النقدية بقاعدة قانونية قد لا تكون مرنة يمكن أن يؤدي في حالة الانزلاق وعدم تحقيق ذلك الهدف إلى وضع مصداقية السلطة النقدية في موقف غير سليم.
- كما لا تعني استقلالية البنك المركزي استقلاله التام عن الحكومة في كل شيء، سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية والائتمانية، أو الهيكل التنظيمي، حيث أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة، ولكن يجب أن تكون قراراتها . وخصوصا فيما يتقل بعمليات التعيين وعدم الاستغناء عن خدماتهم . قبل الفترة المحددة لهم بموجب قانون.
- ومن جهة أخرى وخاصة في الدول ذات الاقتصاد المخطط تكون فيها السياسة النقدية ضمن صلاحيات الحكومة، ويقتصر دور والبنك المركزي على تطبيق قرارات الحكومة بشأنها، وبذلك تكون السلطات النقدية تابعة للسلطة المالية، سواء كان ذلك نتيجة للتشريع الداخلي في البلاد أو من حيث الممارسة.
- وتطرح اليوم ضرورة الفصل بين السلطات المالية والنقدية، والمناداة بضرورة استقلالية السلطات النقدية للقيام بدورها الهام في النحو المتمثل في المحا فضة علي استقرار الأسعار. إن هذه الاستقلالية . أو ما يطلق عليها بالاستقلالية الشخصية . تلعب دورا هاما في استقلالية البنك المركزي في اتخاذ قراراته.
- ومن أهم الأسباب التي أدت إلى إعادة المناداة باستقلالية البنوك المركزية عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصا في محل مكافحة التضخم، تدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية.

2.2. الحكومة المركزية:

في سبيل أن تحقق السياسة المالية أهدافها المذكورة هنلك نوعين رئيسيين من الأدوات التي تستخدمها هده السياسة في سبيل تحقيق أهدافها وهده الأدوات هي:

- أدوات أوتوماتيكية أو أدوات تلقائية.
- أدوات مستقلة أو أدوات تعمدية.

1.2.2. أدوات أوتوماتيكية أو أدوات تلقائية

أولا. التغيرات في حصيلة الضرائب: عندما يمر الاقتصاد بحالة الانكماش فان الحاجة تدعو الى زيادة الانفاق الكلي، حيث أن الانكماش سوف يؤدي الى تدني مستويات الدخول الفردية، ونتيجة لدلك فان الضرائب التي ستقطع من هده الدخول ستقل أيضا أي أن الضرائب تعمل باتجاه معاكس.

أما اذا كان الاقتصاد في فترة تضخم فان الدخول الفردية سوف ترتفع، ولكن ارتفاع الدخول سوف يصاحبه ارتفاع أعلى في نسبة الضريبة المقتطعة مما يجعل نسبة الأموال المتاحة للإنفاق أقل وهدا الأمر مرغوب فيه في وقت التضخم. اذا نظرنا الى الضرائب باعتبارها إيرادات للحكومة ومصدر للإنفاق العام فانه في وقت الانكماش سوف تقل حصيلة الضرائب الأمر الدي يؤدي الي ظهور العجز في الموازنة العامة وهدا الأمر مرغوب فيه وقت الانكماش (التمويل عن طريق العجز). أما في فترة التضخم فان حصيلة الضرائب سوف تزيد الأمر الدي سوف يؤدي الى ظهور فائض في الموازنة العامة وهو أمر مرغوب فيه أيضا.

ثانيا. التغير في مستوى الانفاق: يميل الأفراد الى المحافظة على مستوى معيشة معين حتى ولو حصلت تغيرات طارئة على مستوى الدخل. ففي فترة الانكماش نتوقع أن يقل الانفاق ولكن مستوى الانخفاض لن يقل بنفس مستوى انخفاض الدخل لأن الفراد يحاولون الحفاظ على نفس نمط مستوى المعيشة. أما في فترة التضخم نتوقع أن يزيد الانفاق لكن مستوى الزيادة في الانفاق لن يكون بمستوى ارتفاع الدخل

ثالثا. توزيع الأرباح على المساهمين: من المعروف أن الشركات والإدارات العاملة لا تعتمد على سياسة توزيع الأرباح على المساهمين في المدى القصير. ولدلك نجد أن الأرباح الموزعة تعمل في اتجاه إعادة التوازن الاقتصادي ومعالجة الوضع في حالة الانكماش وفي حالة التضخم.

رابعا. الإعانات الحكومية: تقوم بعض الحكومات بتقديم الدعم المباشر والاعانات للإنتاج في بعض القطاعات المرغوبة، ولدلك نجد أن هده الإعانات تعمل تلقائيا على تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي ودلك باعتبار أنها تعمل

على تخفيض كلفة الإنتاج الأمر الدي يشجع المنتجين على التوسع ويجعلهم أكثر قدرة على منافسة المنتجات الأجنبية

خامسا. التعويضات عن البطالة: تمثل التعويضات التي تدفع للعاطلين عامل استقرار اقتصادي أيضا وتؤثر في حجم الطلب بشكل إيجابي وبالتالي تؤثر على العرض مما يحفز القطاعات الاقتصادية على زيادة حجم النشاط ودلك فهي تعمل تلقائيا على تحقيق التوازن المرغوب فيه.

2.2.2.أدوات مستقلة أو أدوات تعمدية: وتتمثل هده الأدوات فيما يلي[42]:

الشكل رقم (05): أدوات السياسة المالية المستقلة أو تعمدية

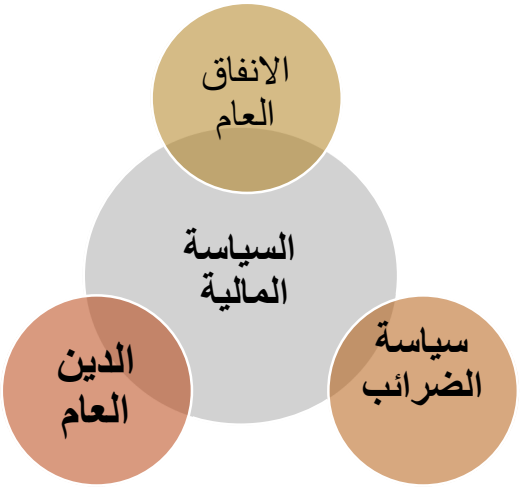

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على:

- عبد الحكيم رشيد: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص123

أولا.سياسة النفقات: تلجأ الدولة الي زيادة الانفاق العام في أوقات الكساد فيعمل دلك على زيادة الدخل وبالتالي زيادة الطلب الدي يكون مرغوبا فيه من أجل حلق حلقة توسعية في الإنتاج والاستثمار أما في أوقات التضخم فان الدولة تلجأ الى تقليص حجم النفقات العامة الي أقصى المستويات مما يؤدي الى انخفاض حجم الدخل المتاح مما يؤدي الى انخفاض الطلب وبالتالي انخفاض في المستوى العام للأسعار.

أما بالنسبة لأدوات سياسة الانفاق العام فهي تشمل ما يلي:

[42] عبد الحكيم رشيد: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سابق، ص 224

تخفيض أو زيادة الانفاق العام: وهدا لكون استخدام حجم النفقات العامة يرتبط بحجم المشاكل التي يعرفها حجم الاقتصاد القومي من جهة وبحجم القيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى، وبهذا يمكن أن تكون توسعية أو تقيدية. الا أنه من المفيد جدا إدراك أنه لا يمكن أن تتجه الدولة الى زيادة أو تخفيض حجم الانفاق العام دون وضع حدود لما قد يحدثه من آثار سلبية على الاقتصاد كالتضخم أو على المجتمع من خلال تخلي الدولة عن تغطية بعض النفقات الاجتماعية.

إعادة هيكلة بنية الانفاق العام: وهدا من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومة، وعلى هدا الأساس عادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي[43]:

- نفقات الخدمات العامة.
- نفقات الامن والدفاع.
- نفقات الخدمات الاجتماعية.
- نفقات الشؤون الاقتصادية.
- نفقات أخرى.

يحدث هدا التغيير تبعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة من جهة، وتبعا لرغبة السلطات في تغييرها.

ثانيا. السياسة الضريبية: تعبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية. والسياسة الضريبية هي" مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع" [44].

وعلى هدا الأساس نجد أنه في أوقات الكساد تعمل الدولة الى خفض الضرائب أما في حالة التضخم فان الدولة تعمل على فرض المزيد من الضرائب مما يؤدي الى زيادة الحصيلة الضريبية المقتطعة من الدخل القابل للنفاق.

وتعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات التي أصبح يعبر عنها في الأدبيات الضريبية بالإنفاق الضريبي والتي تتمثل في تخفيضات تمس المعايير الجبائية النمطية. ولدلك نجد بأن السياسة الضريبية تتضمن المحاور التالية[45]:

- تحديد أولويات الأهداف الرئيسية للنظام الضريبي لدولة معينة.

---

[43] قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، مرجع سابق، ص172

[44] أحمد عبد العزيز الشرقاوي، **السياسة الضريبية والعدالة في مصر**، معهد التخطيط القومي، جوان 1981، ص 10

[45] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سابق، ص 139

- التوليف المناسب بين أدوات السياسة الضريبية، خاصة فيما يتعلق بتحديد الهيكل الضريبي.
- التقليل بين التعارضات التي تنشأ بين قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها وذلك حسب الأولويات المحددة لها.
- التنسيق والتوليف بين السياسة الضريبية والسياسات الاقتصادية.

وتصنف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية النفقات الجبائية الى خمس مجموعات:

- ☜ التخفيضات الضريبية
- ☜ القرض الضريبي
- ☜ التخفيضات الخاصة بالمعدلات
- ☜ تأجيل مواعيد الدفع
- ☜ الإعفاءات الضريبية

وتشكل النفقات الضريبية اليوم موضوع نقاش حاد اد ينظر اليها على أنها مصدر من مصادر تعقيد الأنظمة الضريبية تهيئ المناخ قصد البحث عن المزايا قصد التهرب الضريبي.

ثالثا. سياسة الدين العام: تعمل الدولة عادة الى زيادة الدين العام في حالة التضخم أما في حالة الكساد فان الحكومة تعمل عادة الى تقليص حجم الدين العام الى أدني المستويات. ومن أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية تعمل الحكومة المركزية على وضع وتطبيق استراتيجية لإدارة الدين الحكومي بحيث يتم توفير مزيد من مصادر تمويل ذلك الدين، وتحقيق أهداف الحكومة المتعلقة بالمخاطر والتكلفة، بالإضافة إلى أية أهداف عامة أخرى تكون الحكومة قد حددتها في إطار إدارة الدين العام، مثل: إقامة سوق كفء لتداول الأوراق المالية الحكومية[46].

[46] Kamal, Mona, **The Theoretical Framework for the Coordination of Fiscal and Monetary Policies**, MPRA Paper, University of London,2010, p 05
https://mpra.ub.uni muenchen.de/26856/

المحور الثالث:

إخفاقات السوق وتدخل الدولة

تمهيد:

تزداد الدعوات في أغلب البلدان النامية الى تبني حرية السوق كمنهج بديل لتدخل الدولة. ورغم سلامة هدا التوجه ادا ما كان يهدف الى تعظيم المنفعة والكفاءة واحترام مستوى مقبول من توزيع الدخل. الا أنه لا يمكن تقبل هدا المنهج دون توفر بعض الشروط التي أشارت اليها بعض النظريات الاقتصادية كنظرية المنافسة التامة. وعلى هدا الأساس يبرز التدخل الحكومي كعامل أساسي لمعالجة الاختلالات التي قد تحدث في الأسواق. ادن تساؤل المطروح حول هدا الموضوع يتعلق بالإشكالية التالية: **ما المقصود باختلال فشل الأسواق؟ وماهي أهم الآليات التي تتدخل بها الحكومة لمعالجة هده الاختلالات؟**

I. ماهية فشل السوق

1.1. مفهوم فشل السوق:

يكمن المبرر الرئيسي لتدخل السياسات العامة في وجود العيوب العديدة لمخرجات الأسواق ومع دلك فهدا السبب لايعدو كونه شرطا ضروريا وان يكن غير كاف لأتخاد سياسات معينة أو لتدخل الحكومة والملاحظة التي أبداها في هدا الصدد هنري سيدغويك (Henry Sidrgwick) والتي لا يمكن اجراء أي تحسين أو تغيير عليها اد يقول: ليس من المصلحة في شيء أن تتدخل الحكومة كلما عجزت سياسة عدم التدخل من تحقيق أهدافها ، والسبب في دلك هو أن الأخطاء التي سيكون من المحتمل أن ترتكبها الحكومة في أي حالة من الحالات المعينة هي أسوأ من أي قصور يعترى جهود القطاع الخاص .فيها الجهود وعلى هدا الأساس يقتضي رسم السياسات بصورة صحيحة مقارنة العيوب الفعلية التي تقع فيها نتائج السوق بالعيوب المحتملة التي قد تقع فيها الجهود اللاسوقية عند البحث عن طرق العلاج .ادن السؤال الدي نطرحه للنقاش يتعلق بالتساؤل التالي: **كيف يمكن الحكم على نجاح أو فشل أداء السوق؟**

- هناك معياران يستخدمان عادة وبصورة صحيحة للحكم على نجاح أو فشل السوق ودلك استنادا الى[47]: معيار الكفاءة ومعيار عدالة التوزيع.

1.1.1. معيار الكفاءة: يمكن ان توصف نتائج السوق بأنها كفؤة ادا كان مستوى معين من اجمالي الفوائد لا يمكن الحصول عليها بتكلفة أقل أو كبديل لدلك، اد كان من غير الممكن تحقيق فوائد أكبر بنفس المستوى من التكاليف .

[47] تشارلز وولف: الأسواق **أم الحكومات**، دار البشير للنشر، عمان، 1996، ص33

يمكن توسيع هدا المعيار ليضم أنماط أخرى من الكفاءة وعلى سبيل مثال: الكفاءة الديناميكية والتي أكد عليها "جوزيف شومبيتر" (j- Schumpeter) حيث يخدد هدا النوع من الكفاءة بقدرات الأسواق الحرة أو قدرات الترتيبات المؤسساتية الأخرى على تشجيع التكنلوجيا الجديدة التي تقلقل من التكاليف وتحسن نوعية المنتجات.

2.1.1. معيار عدالة التوزيع: رغم أن هدا المعيار يذهب الى ما هو أبعد من الحدود التقليدية للاقتصاد الجزئي فان لهدا المعيار مغزى عميق عند صياغة السياسات العامة البديلة وتقييمها وتطبيقها. وحسب جاكوب فاينر (Jacob Viner):"التدخل الحكومي واسع النطاق في السوق الحر وقد نجم أي حد كبير نتيجة عدم الرضا عن التوزيع السائد للدخل، ولن يكون لأي شعب معاصر حماس للسوق الحرة ما لم تعمل في مناخ يسوده العدل التوزيعي الدي يطيق هدا الشعب الرضا عنه".

وفي ظل عدم وجود معيار موحد او مستوى محدد لقياس مستوى العدالة التوزيعية لكن يمكن تفسيرها من خلال مساواة النتائج أو من خلال مساواة الفرص

2.1. عوامل فشل السوق

يمكن أن يحدث فشل السوق مقابل الوضع الأمثل والدي أطلق عليه وضع« **باريتو** »والدي يشير الى أن أي مكسب لطرف لا بد أ يقابله خسارة للطرف الآخر بسبب العوامل التالية:

- تمتع بعض الأطراف في السوق بمركز للقوى مما يحضر على الأطراف الأخرى بالحصول على مكاسب تجارية.
- أن يكون لبعض الأطراف في السوق آثار غير مباشرة مثل غياب المعلومات وحجبها.
- فشل الأسواق قد يكون نتيجة السلعة داتها باعتبار أن بعض السلع تعتبر سلع عامة.
- عدم اتصاف نظام حقوق الملكية بالانضباط والكمال..

بالإضافة الى هده العوامل هناك أربع مصادر أو أنماط لمواطن فشل أو ضعف السوق[48]:

1.2.1. المؤثرات الخارجية: كانبعاثات الكيماوية والضوضائية المنبعثة من الطائرات وغيرها من النشاطات الصناعية فوجودها يعطي الحجة للتدخل الحكومي عن طريق الضرائب واللوائح والقوانين المباشرة للتعويض عن ميل السوق للفراط في انتاج المخرجات ولدلك لأن الأشياء الخارجية المشار اليها لم تأخد بعين الاعتبار من قبل الجهات الأخرى الغير حكومية.

2.2.1.العوائد المتزايدة :عندما تكون النشاطات الاقتصادية عرضة لزيادة العوائد وانخفاض التكاليف الحدية، فان الأسواق ستفشل ثانية في خلق النتائج الكفؤة ،وفي ظروف انخفاض التكاليف فان حالة الإنتاج الأقل ما يكون

[48] تشارلز وولف: **الأسواق أم الحكومات**، مرجع سابق، ص 36

تكلفة ستتحقق من قبل منتج واحد وبالتالي فان السوق الحرة ستؤدي الى الاحتكار .وحسب معيار الكفاءة الديناميكية الدي جاء بها" شومبيتر" فان روح المنافسة والتحدي من قبل الأشخاص الدين يحتمل دخولهم السوق أن يفرض نظاما صارما على المحتكرين واجبارهم على مستوى عال من البحث والتطوير والإبقاء على الابتكار السريع لحماية أسواق الاحتكار.

3.2.1. عيوب السوق: حينما تبتعد الخصائص المثالية للسوق من حيث الأسعار والمعلومات هنا يقوم مبرر منطقي لتدخل الحكومة ودلك باعتبار أن هدا النمط يؤثر سلبا في كفاءة السوق وفي هده الحالة فان عيوب السوق هو القيد المفروض على الوصول الى المعلومات والتي سببها حق الامتياز (براءة الاختراع). والهدف من هده القيود هو زيادة الحوافز للقيام بالتحسينات التكنلوجية وبالتالي الاسهام في الكفاءة الديناميكية على المدى الطويل.

4.2.1. العدالة التوزيعية: لقد أوضح "جاكوب فاينر" قبل عدة عقود أن الاختبار الحاسم لمدى تقبل الأسواق في المجتمعات الديمقراطية المعاصرة يعتمد أساسا على المدى الدي تستطيع الأسواق عنده التعايش ضمن ايطار عام من العدل التوزيعي يكون الناخبون عنده على درجة مقبولة من الرضا أو الاقتناع.

من خلال ما سبق يمكن القول أن فشل السوق يكون مقابل الوضع الأمثل والدي يطلق عليه وضع« **باريتو** الأمثل »والدي يشير الى أن أي مكسب لطرف لا بد أن يقابله خسارة للطرف الآخر بسبب العوامل التالية:

- ☜ تمتع بعض الأطراف في السوق بمركز للقوى مما يحضر على الأطراف الأخرى بالحصول على مكاسب تجارية
- ☜ أن يكون لبعض الأطراف في السوق آثار غير مباشرة مثل غياب المعلومات وحجبها.
- ☜ فشل الأسواق قد يكون نتيجة السلعة داتها باعتبار أن بعض السلع تعتبر سلع عامة.
- ☜ عدم اتصاف نظام حقوق الملكية بالانضباط والكمال..

بالإضافة الى هده العوامل يمكن ارجاع فشل السوق الى وجود عوامل مصاحبة مثل فشل النظام السعري أو حدوث فشل في توزيع الموارد، أو وجود سوق غير تنافسي، وسيادة حالة وجود الاحتكار الطبيعي ومنع حدوث المنافسة الكاملة. وضع العالم الاقتصادي« **باريتو** »أسباب خاصة به مثل أن هناك مكاسب غير مستغلة في السوق من إجراء التجارة بين الأفراد، مما يسبب نقص في الأسواق ونقص في المكاسب التي يمكن للأفراد الحصول عليها من التجارة، تقليص المكاسب يجلب الخسارة والفشل. كما قال العالم« **آرو** »**عن** هذه المشكلة في عام 1971 إن

فشل السوق مرتبط بالأسواق غير الكاملة لأن تشغيل الأسواق يتطلب تبادل بين البائعين، وتبادل المنافع يسبب حدوث حالة من الكفاية الاجتماعية[49].

II. فشل الحكومة

1.2. مفهوم فشل الحكومة:

يشار أحيانا الى هدا المفهوم **بالفشل الغير سوقي** (فشل الاسوق) ويحدث هدا الفشل عندما يتسبب التدخل الحكومي بتخصيصات غير كفؤة للسلع والموارد ويمكن القول بأن الاهتمام بهذا المفهوم. يعد حديثا نسبيا ودلك بفضل نظرية الخيارات العمومية. وينظر الى الفشل الحكومي على أنه أي اجراء أو سياسة تمنع السوق من العمل بكفاءة. وحسب هده النظرية فان الأشكال المتداول للفشل الحكومي تتمثل فيما يلي:

- ظاهرة المزاحمة: الناتج عن توسع الحكومة في الاقتراض لتمويل النفقات المتزايدة الأمر الدي ينتج عنه مزاحمة القطاع الخاص في الانفاق.
- ظاهرة البحث عن الريع: والتي تشير الى حيل قوى الضغط والمصالح للاستفادة من مناصبهم العامة للاستفادة من مزايا شخصية. عادة ما تكون ظاهرة البحث عن الريع من قبل ثلاثة أشخاص: المشرعين، الإداريين والجهات المنظمة.
- تعقد اجراءات التراخيص: مثل طول فترة الحصول على ترخيص مصنع.
- المبالغة في فرض الضرائب بشكل يترتب عنه خفض الاستثمار والتأثير السلبي على النشاط الاقتصادي.
- الإعانات الغير مبررة على أسس من الحماية الرشيدة، والتي من شأنها خلق مزايا تنافسية وهمية.

2.2. مصادر فشل اللاسوق (فشل الحكومة):

هنلك أربعة مصادر رئيسية خاصة بفشل الاسوق تنحم عن عدة خصائص مميزة للعرض والطلب اللاسوقيين والمتمثلة في الشكل الموالي:

[49] أحمد الكواز، **إخفاقات آلية الأسواق وتدخل الدولة** ، مجلة جسر التنمية العدد التاسع والستون، الكويت ، 2008، ص 04

الشكل رقم (06): مصادر فشل اللاسوق (فشل الحكومة)

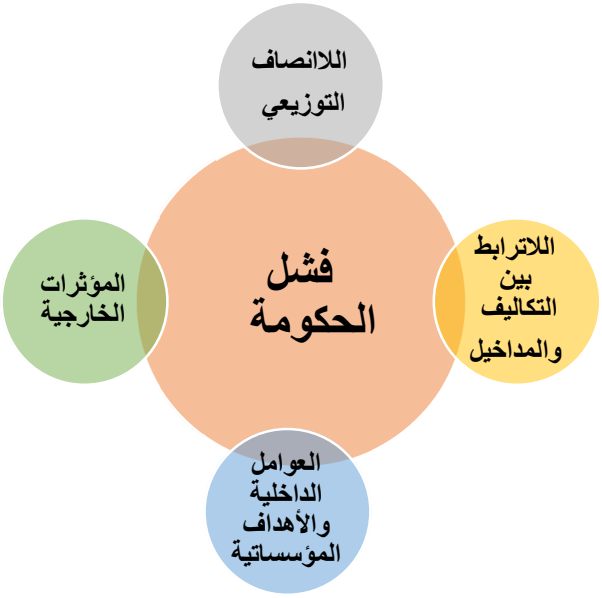

المصدر: من اعداد الباحث استنادا على:

- تشارلز وولف: **الأسواق أم الحكومات**، مرجع سابق، ص 82

1.2.2. اللاترابط بين التكاليف والمداخيل: ان غياب هده الصلة بالغ الأهمية يؤدي الي فصل ملاءمة قيمة الإنتاج اللاسوقية عن التكاليف التي تدفع لقاء هدا الإنتاج. ويعني عدم الترابط أن يزداد سوء تخصيص المصادر زيادة هائلة، وحيثما لا تكون أوجه الدخل الدي يبقي على نشاط ما مرتبط بتكاليف انتاجه (فقد تستخدم مصادر أكثر مما هو مطلوب للقيام بإنتاج ما أو العكس).

2.2.2.العوامل الداخلية والأهداف المؤسساتية: تحتاج جميع الوكالات والهيئات العاملة الى بعض المعايير الواضحة حتى تستطيع تسيير شؤونها ولا ينجم هدا المتطلب بصورة أساسية عن حاجة الوكالة أهو الهيئة الى تبرير نشاطاتها للجهات الخارجية عنها، بل بالأحرى عن المشاكل العملية المرتبطة بعملياتها وادارتها الداخلية اليومية مثل تقييم أداء العاملين وتحديد الرواتب. لكن نجد أن الهيئات أو المؤسسات العامة تفتقر الى مؤشرات مباشرة لتقييم الأداء.

3.2.2. **المؤثرات الخارجية:** قد يؤدي تدخل الحكومة لتصحيح فشل السوق الى خلق آثار غير متوقعة تكون في مجالات بعيدة عن تلك التي يراد للسياسات العامة أن تعمل فيها، والمؤثرات الخارجية يصعب التنبؤ بها، لأن نتائج السياسات العامة قد تكون بعيدة جدا عن الأهداف المحددة.

4.2.2. اللاانصاف التوزيعي: تهدف النشاطات اللاسوقية الى التغلب على اللاانصاف التوزيعي الخاص بالسوق أو لمعالجة غير دلك من عيوب الأداء السوقي لكن في الحقيقة أنها هي نفسه تولد أنماط الاانصاف التوزيعي والتي تحث مرارا وتكرارا نتيجة مؤشر النفود والامتيازات أكثر من مؤشر الدخل والثروة.

III. الدور الحكومي كمكمل للأسواق:

لايتم معالجة اختلالات الأسواق الا من خلال التدخل الحكومي عن طريق انتهاج احدى الآليات التالية[50]:

- تركيز الانفاق العام على السلع العامة
- اصلاح ضريبي قائم على أساس توسيع القاعدة الضريبية مع فرض معدلات ضريبية ملائمة.
- تحديد سعر فائدة موجب وفقا لاعتبارات السوق
- أن تكون أسعار الصرف تنافسية
- تحرير التجارة وفقا لما تتطلبه مقتضيات التبادل التجاري
- فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر
- خصخصة المشاريع العامة من أجل إعطاء الحرية للمبادرة الخاصة
- إزالة مختلف القيود التي تعيق المنافسة التامة بين الأعوان الاقتصاديين
- توفير الحماية القانونية لحقوق الملكية.

[50] أحمد الكواز ، **إخفاقات آلية الأسواق وتدخل الدولة**، مرجع سابق، ص 10

المحور الرابع:

الدولة كمعالج للآثار الخارجية

تمهيد:

تكون نظام الدولة الحديثة في القرن السابع عشر، وأصبحت تعني كيانا إقليميا محددا وسلطة سياسية مهيمنة وخاصة بعد أن استطاعت تقليص سلطة الإقطاع، وساعدت على نشوء الرأسمالية وتطورها. وبدءا من نشوء الرأسمالية أين، تتحول الدولة من حارسة إلى تدخلية حسب الحاجة وبما يخدم مصلحة النظام الرأسمالي، وحتى الآن، تغيرت النظرة إلى دور الدولة واختلفت من مرحلة إلى أخرى وخاصة في المجال الاقتصادي. ولدلك سنحاول من خلال هدا المحور ابراز دور الدولة في معالة بعض الأثار الخارجية التي تشكل تهديدا لسياستها العامة واستقرارها الاقتصادي.

I. دور الدولة في معالجة التضخم:

ان احتواء ظاهرة التضخم تتطلب من الهيئات العمومية المزج بين السياسات المالية والنقدية وكذلك سياسة الرقابة المباشرة على الأجور والأسعار وذلك لضبط التضخم، فالسياسة النقدية هدفها الرئيسي هو علاج حالة التضخم التي قد يعاني منها الاقتصاد الوطني وذلك باستخدام أدواتها المباشرة المختلفة (سعر البنك، نسبة الاحتياطي القانوني، السوق المفتوح...الخ). أما السياسة المالية فهي تحاول الحد من الارتفاعات التضخمية بتطبيق الأساليب الملائمة لعناصر الميزانية العامة للدولة وذلك باستعمال السياسة الضريبية التي لها فعالية كبيرة في ضبط التضخم وكذلك سياسة القروض العامة التي تحد من آثار التضخم وفي الرتبة الثالثة نجد سياسة الرقابة على الإنفاق العام. أما إذا كان نوع التضخم ناشئا عن زيادة التكاليف فالوسيلة المقترحة هي سياسة الأجور والأسعار وهذا بالبحث عن كيفية ضبط ورقابة الأجور مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة الموجودة بين الأجور والأسعار، باعتبار الأجور هي المحرض الرئيسي لارتفاع الأسعار.

تعد استراتيجية استهداف التضخم أو ما يعرف ب " Inflation Targeting " واحدة من أهم التطورات البارزة على صعيد السياسة النقدية منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي التي حظيت باهتمام واسع من قبل البنوك المركزية على مستوى العالم. تشكل هذه الاستراتيجية التزاما من قبل السلطات النقدية بتحقيق الاستقرار السعري، وتقليص معدلات التضخم من خلال تبني تحقيق معدلات مستهدفة للتضخم[51]. يتمثل المغزى من هذه السياسة في تعزيز قدرة السياسة النقدية على دعم مسارات النمو الاقتصادي من خلال المحافظة على الاستقرار السعري. فمن خلال هذه السياسة يتحكم البنك المركزي في مسارات التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة

[51] Kamal, Mona, **The Theoretical Framework for the Coordination of Fiscal and Monetary Policies**, op cit, P18.

وعلى رأسها أداة سعر الفائدة للإبقاء على معدلات التضخم ضمن الحدود المستهدفة ذلك استناداً إلى العلاقة العكسية ما بين معدلات التضخم وأسعار الفائدة، وهو ما يقود إلى زيادة مستويات الاستقرار الاقتصادي[52].

II. التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية كخيار استراتيجي لتحقيق توازن في ميزان المدفوعات

إذا كان الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية وعجز في ميزان المدفوعات، فإن أفضل وسيلة لعلاج ذلك هي اتباع سياسة مالية نقدية انكماشية مصحوبة بسياسة تجارية تعمل على فرض قيود مباشرة على المعاملات الخارجية. فالإجراءات المالية التي تقوم على خفض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب أو استحداث ضرائب جديدة لتقليل حجم السيولة التي بحوزة الأفراد، والتي تكون مصحوبة بإجراءات نقدية مفادها إقدام البنك المركزي على رفع معدل الاحتياطي الاجباري أو معدل إعادة الخصم أو شراء الأوراق المالية في السوق المالي لرفع تكلفة الاقتراض والحد من التوسع في منح القروض، مع إجراءات تجارية تعمل على فرض حصص الاستيراد وفرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات قصد تقليل حجم السلع والخدمات المستوردة، ومنح اعانات التصدير لتنشيط الصادرات وزيادة متحصلات الصرف الأجنبي، قد تؤدي في النهاية إلى انخفاض حجم الانفاق المحلي ومعه الانفاق على السلع والخدمات المستوردة، وبالتالي انخفاض الطلب الداخلي على السلع ولاسيما السلع القابلة للتصدير، مما يجعل أسعار السلع المحلية منخفضة مقارنة بنظيرتها الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى تحويل إنفاق كل من المواطنين والأجانب من السلع والخدمات الأجنبية إلى تلك المنتجة محليا، فيزداد بذلك الطلب على المنتجات المحلية على النحو الذي يزيد من حجم الصادرات ويقلل من حجم الواردات، وكنتيجة لذلك يتحسن وضع الميزان التجاري وعليه يتحسن وضع ميزان المدفوعات رغم انخفاض مستوى الدخل والتشغيل، وهو ما يؤكد صحة العلاقة العكسية بين توازن ميزان المدفوعات

إن تخفيض سعر الصرف العملة هو الآخر يعمل على تحسين وضعية مي ا زن المدفوعات وذلك لما له من تأثير على كافة بنود ميزان المدفوعات، كالصادرات والواردات، حركة رؤوس الأموال والتحويلات من جانب واحد. فإذا كان الحساب الجاري يمثل حصة الأسد من إجمالي مركز المدفوعات الخارجية، وباعتبار أن هناك من يعتقد أن تخفيض قيمة العملة قد يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري بدلا من تحسينه، فلابد أن يقوم صناع السياسة الاقتصادية دراسة الأثار الجانبية المتوقعة من تخفيض قيمة العملة قبل مباشرة التخفيض[53].

---

[52] هبة عبد المنعم، **استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية**، تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي ، 2020، ص 05

[53] ميراندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، ورقة بحثية، مركز التعليم المفتوح بكلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2010، ص 110

من جهة أخري، يتضح دور مزيج السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات من خلال العلاقة الموجودة بين عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة، فعجز ميزان المدفوعات يتبع دائما عجز الموازنة العامة، لذلك فإن تحسين وضع ميزان المدفوعات يتحقق من خلال معالجة العجز في الموازنة
العامة. فالعجز في الموازنة العامة وخاصة الجزء الممول من القروض الأجنبية أو السحب من الاحتياطيات الدولية يساهم بشكل مباشر في إحداث العجز في ميزان المدفوعات، أضف إلى ذلك، فإن العجز في الموازنة العامة يترتب عليه ارتفاع أسعار السلع المحلية وتدهور قيمة العملة وارتفاع أسعار الفائدة وتدهور سعر الصرف وما ينتج عنه من هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج بحثا عن بيئة اقتصادية مستقرة وتحقيق أكبر عائد[54]، وهو ما يقود في النهاية إلى المزيد من التدهور في ميزان المدفوعات. ولهذا يجب على صناع السياسة الاقتصادية ضرورة اتباع سياسة مالية تقوم على تنويع الهيكل الانتاجي وتخفيض معدلات الأسعار المحلية والمحافظة على سعر الصرف وتجنب الوقوع في المديونية، مع سياسة تجارية تعمل على دعم سياسة مالية تقوم على تنويع الهيكل الانتاجي وتخفيض معدلات الأسعار المحلية والمحافظة على سعر الصرف وتجنب الوقوع في المديونية، مع سياسة تجارية تعمل على دعم القدرات التصديرية والحد من الواردات.

III. الخيارات العمومية في ظل الصدمات الخارجية

1.3. أهم الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي

ان الاقتصادات العالمية المتقدمة منها والنامية قد تعرضت في العقود الثلاثة الماضية على وجه العموم وعقد السبعينات والثمانينات من القرن العشرين على وجه الخصوص للعديد من الصدمات الخارجية مما أدى الى التراجع الشديد في الاقتصاد العالمي ونخص بالذكر منها ما يلي:

1.1.3. الصدمات البترولية Oïl shocks

أولا. مراحل تطور أسعار النفط والمحطات التاريخية في الأسواق العالمية: مرت أسعار النفط بعدد من المحطات التي أدت إلى تأرجحها عبر تاريخ النفط الذي يمتد لأكثر من 138عاما فقد تراوحت أسعار النفط الخام خلال الفترة من عام 1948وحتى نهاية الستينات بين 2.50و 3دولارات للبرميل. ثم ارتفع سعر النفط من 2.50عام

[54] عبده مدهش صالح الشجري، **اتجاهات اصلاح السياسة المالية في الاقتصاد اليمني**، أطروحة، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2008، ص 30

1948إلى حوالي 3دولارات عام 1957واستقرت عند هذا السعر تقريبا حتى عام 1970م بعد ذلك تضاعف هذا السعر[55].

بعد ذلك قررت الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) أن ترفع السعر العالمي للنفط لزيادة دخولها وقامت هده الدول بإنجاز هدا الهدف بالتخفيض الجماعي لكميات النفط التي تضخها. لقد حدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية منذ عام 1970، وتجلت في ظهور بوادر اختلال بين المعروض من النفط في الأسواق العالمية والمطلوب من قبل مستهلكيه، ساعدت الأقطار المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة في الأسعار المعلنة وزيادة الحصة الضريبية، وقد أدت هده التطورات إلى أن يتقرر سعر النفط الخام في السوق العالمية من قبل منظمة الأوبك بدلا من تقريرها من قبل الشركات النفطية الكبرى.

ولقد سجلت اتفاقية طهران في 14 فيفري 1970 حدثاً بارزاً في تأريخ الصناعة النفطية حينما فرضت الأوبك على شركات النفط الكبرى الاعتراف بها كمنظمة وقبولهاا لمبدأ التفاوض مع أقطار الأوبك من أجل إعادة النظر في الأسعار المعلنة، وذلك نتيجة لعوامل عديدة، منها التضخم المستورد، وهبوط سعر صرف الدولار، ولقد تم الاتفاق في طهران على زيادة الأسعار المعلنة للنفط الخام، وأصبح للأوبك منذ ذلك التاريخ دور مباشر مع الشركات في عملية تحديد هده الأسعار بعد أن احتكرتها الأخيرة لعقود عديدة من الزمن 1972اجتمعت أقطار الخليج العربي وأصدرت قرارها التاريخي بزيادة أسعار نفوط الأوبك الخام من جانب واحد، وبذلك القرار انتهى وإلى الأبد، التحكم المطلق للشركات العالمية للنفط في عملية تسعير النفط الخام لأقطار الأوبك، وتضمن مؤتمر الكويت تخفيض إنتاج النفط، فضلا عن قرار آخر تضمن قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن بعض الدول الغربية ''الولايات المتحدة الأمريكية، هلندا البرتغال'' بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية. ونظرا لاستمرار الحظر النفطي العربي، فقد حدث عجز واضح في المعروض النفطي بالسوق النفطية، قابلها تزايد في الطلب العالمي عليه (نتيجة لظروف الحرب) ونتيجة فعالية قانون العرض والطلب أدى ذلك الموقف غير المتوازن إلى تأثر الأسعار المعلنة للنفط الخام، ثم استقرت أسعار النفط العالمية خلال عام 1974وحتى عام 1978ما بين 12.21دولارا للبرميل و 13.55دولارا للبرميل.

دخلت أسعار النفط مجالا جديدا بعد بروز أحداث بمنطقة الشرق الأوسط حيث يقع معظم مكامن النفط، فقد أفضت الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية مجتمعتين إلى زيادة أسعار النفط الخام لأكثر من الضعف من 14دولارا

[55] سالم عبد الحسن رسن، **إقتصاديات النفط**،:دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى،ليبيا، 1999 ، ص ص195-196.

للبرميل في عام 1978إلى أكثر من 35دولارا للبرميل عام 1981.بعد ذلك منيت أسعار النفط بانخفاض خلال الفترة من 1983- 1985 وحاولت الأوبك وضع حصص إنتاج منخفضة إلى مستوى تستقر عنده الأسعار"[2]". لكن هذه المحاولات لم تفلح بسبب أن معظم أعضاء المنظمة كانوا ينتجون كميات أعلى من حصصهم، بيد أن الأسعار انهارت في متصف عام 1986إلى أقل من 10دولارات للبرميل ما دفع الأوبك إلى الاتفاق على هدف سعر 18دولارا للبرميل غير أن الأسعار استمرت ضعيفة[56].

ارتفعت الأسعار في عام 1990بسبب الإنتاج المنخفض والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت وانطلاق حرب الخليج. بعده دخلت أسعار النفط في فترة انخفاض دائم، حتى عام 1994حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1973.نجحت الأوبك في ضبط الحصص واستعادت الأسعار عافيتها عام 1996م إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا حيث انتهت زيادة الأسعار نهاية سريعة في أواخر عام 1997وعام 1998، نتيجة إلى تجاهل تأثير الأزمة الاقتصادية في آسيا وتحركت الأوبك وخفضت إنتاجها بمقدار 3ملايين برميل في عام 1999م لتصعد الأسعار إلى 25دولارا للبرميل

ساعدت المشاكل الفنية بداية عام 2000 نتيجة تحسين الطلب على النفط بسبب الرواج الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب شرق آسيا وخروج دول الاتحاد السوفيتي السابق من أزمتها، والتزام دول اوبك بحصتها وتخفيض الإنتاج في صعود أسعار النفط إلى مستوى 30دولارا وغذت الاضطرابات والمشاكل الفنية مسار النفط الصاعد إلى عام 2003 وفي عام 2005 قفزت أسعار النفط بسبب الأعاصير والعوامل الجيوسياسية إلى مستوى 78دولارا للبرميل أدى ضعف الدولار الأمريكي، والنمو السريع للاقتصاديات الآسيوية واستهلاكها للنفط والعوامل المناخية والجيوسياسية والظروف الأمنية في نيجيريا وفنزويلا والعراق خلال هذا العام إلى وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية لامست 90دولارا للبرميل الخام

شهد عام 2010 ثاني أعلى متوسط لأسعار النفط الاسمية، حيث بلغ متوسط سعر خام غرب تكساس نحو 79 دولارا للبرميل. وكان عام 2008 قد شهد أعلى متوسط لأسعار النفط في تاريخ الصناع نحو 100 دولار للبرميل[57]. و قد أرجع الخبراء سبب هدا الارتفاع الى الاضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية منذ 2011 سميت

---

[56] محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية** مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02،جامعة ورقلة، 2013 ، ص201.

[57] سمية موري، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص24.

بالربيع العربي ؛ مما ادى إلى انقطاع إمدادات الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن، اذ فقد السوق نحو 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تستطيع أوبك تعويض الكمية، مما ادى الى ارتفاع أسعار النفط منذ ذلك الحين فوق مستوى 100 دولار.واستمر الارتفاع الى عام 2012، اذ فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظرا على تصدير النفط الإيراني تسبب بخروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق، مما فاقم المخاوف من رد فعل عسكري إيراني؛ أبقى أسعار النفط عالية حيث وصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك سنة 2017 الى 52.5 دولار/برميل وهو أعلى معدل له مند سنة 2014 .و المخطط البياني التالي يوضح أهم المحطات التي شهدها سعر البترول على مستوى السوق العالمية :

الشكل رقم (07): تقلبات الاسعار منذ 1960 وحتى الربع الاول من عام 2017

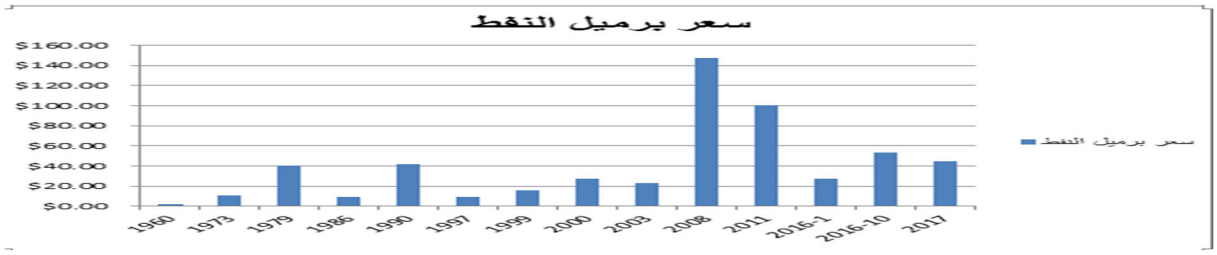

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا على:

- BP Statistical Review of World Energy June

الشكل رقم (08): تطور أسعار النفط حسب الأحداث العالمية خلال الفترة (1981-1998)

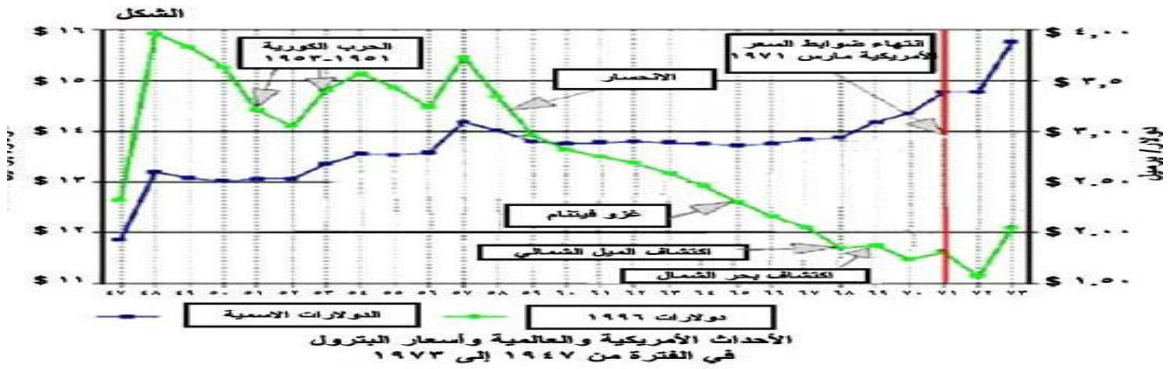

المصدر: سمية موري، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص81.

ثانيا. العوامل المتحكمة في أسعار النفط في الأسواق الدولية: وقد وضعت مجموعة من التفسيرات النظرية التي تشرح العوامل التي تقف وراء تغيرات أسعار النفط لاسيما على المدى الطويل، هذا وتعتبر عملية تقييم مثل هذه التفسيرات عملية شائكة ومعقّدة وتتطلب قدر أًيسيراً من الحذر، ونعرض فيما يلي بعض من تلك التفسيرات[58]:

- **المنهج الحدّي ومبدأ الندرة:** يعتبر مفهوم الندرة من أكثر المفاهيم شيوعاً في تحليلات أسعار النفط على المدى البعيد، ويقوم تفسير الندرة على حقيقة أن النفط شأنه شأن أي مورد طبيعي غير متجدد، متوفر ولكن بكميات ناضبة في الأرض .وبالتالي فإن أي زيادة في الطلب العالمي على إمدادات محدودة(أي محكومة بالنضوب)لابد و أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- **تحليل أثر المنافسة:** يعطي بعض الاقتصاديين أهمية كبرى لدرجة التنافس في السوق العالمية للنفط حيث يرى البعض أنّ قوى المنافسة تسيطر على كل من الشركات والدول المنتجة، ويُعتقد بقوة الاتجاه الانكماشي في السوق النفطية العالمية إلى درجة قد تحول دون أي محاولة للحد من المنافسة، ويُدعّم هذا القول بتحليل يعترف بدرجة التنافس في السوق العالمية للنفط وهكذا فإن درجة التنافس في السوق تؤثر بشك لواضح على مستوى الأسعار في السوق النفطية العالمية.
- **احتكار القلة:** تختلف سوق النفط الخام عن أسواق أكثر السلع الأولية الأخرى في هذه المرحلة بكونها سوق لاحتكار القلة أو ما يعرف أيضاً بسوق منافسة القلة أي أن قلة من المنتجين يتنافسون في الإنتاج، ومن المعروف أن احتكار القلة يشير إلى ذلك الشكل من أشكال السوق الذي يسيطر فيه عدد صغير من المشروعات على صناعة معينة بحيث تقتسم هذه المشروعات سوقا لصناعة فيما بينها.
- **إنخفاض سعر صرف الدولار:** لقد أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثرًا كبيرًا على صناعة النفط العالمية، إذ أن انخفاضها يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط حيث أن الارتفاع الكبير الذي يبدو في الأسعار الإسمية، فارتفاع معدلات التضخم وانخفاض أسعار النفط أمام العملات الرئيسية الأخرى ساهم إلى حد بعيد في اتساع الهوة بين قيمته الحقيقية والإسمية. وعليه فإن عملية تحديد أسعار النفط الخام في الوقت الحاضر والمستقبل تعتمد في جزء أساسي منها على ما

[58] حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 62، الكويت، نوفمبر 2006، ص ص12-14.

تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية للنفط الخام بالإضافة إلى وجود عوامل غير اقتصادية لها تأثير في الأسعار (الظواهر الطبيعية والتوترات الجيو سياسية التي شهدها العالم) [59].

2.1.3. التغيرات الكبيرة في معدلات التبادل الدولي: حيث تضمنت قصور عرض عدد من السلع الزراعية في أواخر السبعينات من القرن العشرين، كما شهدت الفترة الممتدة 1957-1990.وفي هدا الصدد تشير الدراسات أن مصدري الصادرات السلعية قد خسروا ما يقارب 130 بليون دولار أمريكي (بأسعار عام 1980) أي ما يقارب 25% من حصيلة الصادات نتيجة لأثر السعر.

3.1.3.التزايد السريع في معدلات الفائدة العالمية: اثرت أسعار الفائدة العالمية في أواخر السبعينات والثمانينات تأثيرا عكسيا على موازين الحسابات الجارية في الدول النامية من خلال ما ترتب عنها من تزايد أعباء خدمة الديون الخارجية المستحقة على تلك الدول .وقد تفاوت عمق الأثر السلبي لهدا المتغير على اقتصاديات الدول النامية خلال الفترة 1973-1983 نظرا لاختلاف هيكل الديون المستحقة على هده الدول .ولا شك أن ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية كان عاملا رئيسيا في انفجار أزمة الدين في النصف الثاني من عام 1982 وانتشار الموجة الانكماشية الحادة التي شملت كل الاقتصاد العالمي.

4.1.3. التغيرات في الطلب العالمي على الصادرات: حيث تعرضت معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة لتدهور ملموس خلال الفترة 1973-1983 حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 4.7% (خلال الفترة الممتدة 1963-1972) الي 2.8% (خلال الفترة 1973-1976) ودلك عقب صدمت البترول الأولى ثم تحسنت بعد دلك تحسنا طفيفا ببلوغها نسبة 3.2 % (1977-1980)لتنخفض بعد دلك الى حدود 1.3% (1980-1983)

2.3. السياسات الاقتصادية المعتمدة في حالة الصدمات الاقتصادية المواتية والمعاكسة

ان استجابة السياسة الاقتصادية يجب ان تتم في حالة الصدمات المعاكسة وكدلك في حالة ما تحققت صدمات مواتية وهو الأمر الدي يتطلب الإشارة اليه على النحو التالي[60]:

1.2.3. السياسات الاقتصادية في حالة الصدمات المعاكسة: في حالة مواجهة أحد الصدمات المعاكسة من الأنواع التي أشرنا اليها سابقا تصبح في هده الحالة الحاجة ملحة لوقف النزيف في الاحتياطات النقد الأجنبي الموجودة

---

[59] محمد راتول، معزوز لقمان، انعكاسات **تقلبات أسعار صرف- الدولار والأورو- على أسعار النفط العالمية، دراسة قياسية وتحليلية(2010-1990)**،مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ،المجلد 37، العدد139 ،الكويت،2011، ص 14.

[60] سيد طه بدوي: مبادئ **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة،2010/2009، 141

لدى البنك المركزي والحكومة في محاولتها لسيطرة علي هده المشاكل تواجه ثلاثة مستويات من الاختيار والتي تتمثل فيما يلي:

- **الخيار الأول**: يجب تحديد أولا الي أي مدى يمكن أن تواجه هده المشاكل من خلال التمويل أو التكيف أو من خلال الاقتراض لتسوية ومواجهة انخفاض عوائد الصادرات وزيادة أسعار الواردات أو زيادة مدفوعات الفوائد أو من خلال زيادة الصادرات وخفض الواردات.
- **الخيار الثاني**: اذا تم اختيار منهج التكيف فان على الحكومة أن تقر الي أي مدى يتم الاعتماد على خفض الانفاق أي خفض الطلب العام والخاص أو محاولة تحويل الطلب من السلع الأجنبية الي السلع المنتجة محليا.
- **الخيار الثالث**: وأخيرا يمكن اتباع منهج تحويل الانفاق اما بواسطة خفض قيمة العملة أو بالاتجاه الى أدوات السياسة التجارية أي بزيادة سعر الصرف الخارجي أو باستخدام حصص الواردات ، اعانة الصادرات والأدوات الأخرى للحد من بعض الواردات وزيادة الصادرات .

ومن المعروف أن الاتجاه الى سياسة تخفيض الانفاق تؤدي الي تخفيض الاستهلاك المحلي وبالتالي تخفيض الطلب عليها ومن ثم توفير فائض قابل للتصدير، أما بالنسبة للحالة الثانية فان تحويل الانفاق يمارس تأثيره من خلال تغيير أسعار التجارة بالنسبة للسلع المحلية وبالتالي تقليل الواردات منها وبدلك كلا السياستين تهدفان الي تحسين الميزان التجاري من خلال التأثير على مكونات معادلة الدخل القومي التالية:

الدخل القومي الإجمالي= الانفاق على الاستهلاك +الانفاق على الاستثمارات+ الصادرات – الواردات

وتجدر الإشارة أن استراتيجية تمويل العجز في ميزان المدفوعات نتيجة الصدمات الخارجية المعاكسة تصبح مناسبة فقط اذا كانت هده الصدمات دات طابع مؤقت ويتوقع لها أن تتلاشى وتنشأ في اتجاه مواتي قبل أن يصبح الاقتراض الخارجي عبئا ثقيلا على الاقتصاد المحلي.

2.2.3. السياسة الاقتصادية في حالة الصدمات المواتية:

ان موضوع التمويل أو التكيف ينطبق أيضا في حالة الموجات المواتية للصدمات، ومن ثم فانه يمكن استخدام الموارد الجديدة في تسديد الديون الخارجية أو اضافتها للاحتياطات النقدية الأجنبية للدولة .

لدلك نجد أن فترة السبعينات من القرن العشرين قد شهدت ارتفاع في أسعار البترول مما انعس بصفة إيجابية على اقتصاديات بعض الدول من خلال استخدامها لثلاثة خيارات اقتصادية كما يلي:

- **الخيار الأول:** استخدام الإيرادات الإضافية في دفع الديون الأجنبية أو في تراكم الأصول الأجنبية (عملات أجنبية أو أصول حقيقية) ودلك لتحويلها الى أصول سائلة في المستقبل للحفاض على مستوى ثابت من الانفاق المحلي.
- **الخيار الثاني:** حيث توسعت بعض الدول في مستويات الاستثمار العام ودلك شريطة الحصول على عائد أكبر من الاستثمار في الأصول الأجنبية.
- **الخيار الثاني:** زيادة الانفاق العام عن طريق زيادة التوظيف العام مع زيادة حجم التحويلات وحجم الاستثمار.

IV. الاتجاهات الدولية الحديثة لمواجهة أزمة الديون الخارجية:

ظهر في السنوات القليلة الماضية وسائل حديثة لتخفيض أعباء الديون الخارجية على الدول المدينة ودلك بناءا على اتفاق مع صندوق النقد الدولي من خلال إعادة جدولة ديونها الرسمية على أساس التقيد بما يلي:

1.4. **مقايضة الديون بأصول الملكية:** وتشمل هده الوسيلة العديد من النماذج والمتمثلة فيما يلي:

1.1.4 **مقايضة الدين بالأسهم** (Dept- Equity swaps): يسمح المدين بموجب هده الترتيبات للبنوك الدائنة ببيع مطالباتها بالعملة بخصم، شريطة استخدام الحصيلة في استثمارات أسهم في مشروعات بالبلد المدين، وبمعنى آخر فان هده المنهجية تشمل قيام المقرض الأصلي بخص في سوق التداول بتحمل دين البلد ويحصل في المقابل على عملة محلية بقيمته الاسمية الكاملة بسعر الصرف الاسمي ويستخدم هده العملة في شراء أسهم محلية وإعادة الإقراض. تتبع غالبية عمليات مقايضة الدين بالأسهم نمطا أساسيا يتمثل فيمكا يلي:

- يقوم أحد البنوك التجارية ببيع دين قائم مقدم الى أي منشأة في بلد المدين
- يقوم المستثمر بشراء ورقة الدين بالسعر بعد الخصم ويقدمها للبنك المركزي في البلد المدين الدي يسدد الدين بقيمته الاسمية أو بخصم بسيط بالعملة المحلية
- يحصل المستثمر على أسهم في البلد المدين باستخدام العملة المحلية.

يجدر الإشارة أن مقايضة الدين بالأسهم أثر سلبيا على السياسات النقدية والمالية التي تنتهجها الدولة المدينة والدي يتوقف على تمويل الجانب المحلي من عملية المبادلة. ومن أسباب أيضا عن احجام الدول عن هدا الأسلوب حرصها على عدم التنازل عن أي قدر من السيادة على اقتصاداتها المحلية.

2.4. مقايضة الديون ببعض عناصر التنمية:

غالبا ما تقوم البنوك التجارية بالمساهمة في التنمية من خلال إعطائها قروضا للمؤسسات الخيرية بحيث تؤثر على عناصر الانفاق في البلد المدين من خلال:

- **أولا**: إعادة شراء الديون بواسطة مؤسسات خيرية ومن ثم المساهمة في تمويل مشروع تنموي معين.
- **ثانيا**: النفقات المتكررة والدورية التي قد يتطلبها المشروع في البلد المدين والتي تحول من قبل البنوك وكمثال عن دلك مساهمة البنك الأمريكي بمنح 02 مليون دولار سنويا لمدة 03 سنوات لصندوق الحياة البرية البرية بهدف المحافظة على الغابات في أمريكا اللاتينية.

3.4. مشاركة الدول أو المؤسسات الدائنة في ملكية الأصول الإنتاجية في الدول المدينة:

لقد نادي بهذا النموذج الاقتصادي ملتزر والدي من خلاله تستطيع الدول أن تخفض قيمة أعباء ديونها الخارجية من خلال السماح للدائنين بمشاركتهم ملكية المشروعات الإنتاجية التي يمتلكونها ضمن قطاع عام كبير الحجم. ولعل من بين الدول التي انتهجت هدا الأسلوب: تركيا، الشيلي، المكسيك والبرازيل من خلال قيامها ببيع بعض من أصولها الإنتاجية للجهات الدائنة كوسيلة لتخفيض حجم ديونها الخارجية

4.4. مقايضة دين بدين آخر (Dept for debt swap)

يتمثل هدا النموذج في قيام صغار الدائنين باستبدال دين بلد ما بدين بلد آخر عنده قدرة أفضل على السداد وتهدف مثل هده المقايضة الى تنويع الديون لبلد معين مما يقلل المخاطرة بشكل أو أخر.

المحور الخامس:

الدولة الضابطة

تمهيد:

أدت الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها المشرع الجزائري إلى انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي، وتعويض القرارات الإدارية بأدوات الضبط الاقتصادي. فتم فتح العديد من النشاطات أمام المبادرة الخاصة وإخضاعها إلى قانون السوق، ويقع على عاتق السلطة العامة أن تتدخل من أجل تأطير آليات السوق وذلك قصد مراعاة مقتضيات المرفق العام ومصالح المرتفقين والزبائن وكذا المصلحة العامة الاقتصادية.

غير أن الدولة لا تمارس هذه الوظائف الضبطية عن طريق الهياكل الادارية التقليدية، إنما تقوم بإنشاء هيئات من نوع جديد تتمثل في سلطات الضبط الاقتصادي والتي تشرف على العديد من المجالات والنشاطات: البنوك والمؤسسات المالية، نشاطات البورصة، التأمينات، البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، المناجم، الكهرباء والغاز، النقل، المحروقات، وكذا قطاع المنافسة[61].

لقد أثارت نشأة فكرة سلطة الضبط المستقلة العديد من التساؤلات تدور اساسا حول استقلاليتها وإدراجها ضمن المنظومة المؤسساتية، وكذا الاختصاصات القمعية التي تمارسها.

I. ماهية سلطات الضبط الاقتصادي

1.1. نبذة تاريخية عن السلطات الإدارية المستقلة:

لقد كان لتغير النظرة إلى الدولة وتدخلها في كل المجالات الحياتية، وخاصة المجالين الاقتصادي والمالي بإعادة النظر في دورها، كان له أثره الفعال في بروز مفاهيم وأنماط جديدة في التسيير الإداري الاقتصادي والمالي، وكذا كيفيات التعاطي مع الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

لقد نشأت السلطات الإدارية المستقلة وترعرعت في النظام الإداري الفرنسي نهاية السبعينيات، وإن كان البعض يعتبرها ذات أصول أنجلوسكسونية، في إشارة إلى "الوكالات المستقلة" في الولايات المتحدة الأمريكية، ونظام ال "gangos" في بريطانيا. فكان أن لجأت فرنسا إلى إنشاء هذه السلطات لتنظيم ثلاث قطاعات حساسة وهي: قطاع الاتصالات، قطاع اقتصاد السوق، قطاع الإدارة اليومية.

وبهذا يمكن القول أن تاريخ ظهور السلطات الإدارية المستقلة يعود إلى أواسط القرن الماضي. وقد تتابع ظهور هذه السلطات في فرنسا، وتزايد عددها تحت تأثير التجارب الأجنبية والضغوط الأوربية؛ حيث أنشأت هيئة وسيط

[61] **مختاري عبد الكريم: سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي**، ملتقى وطني جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ،23 / 24 ماي 2007، ص 02.

الجمهورية سنة 1973 متأثرة في ذلك بتجربة ombudsman ’السويدي، وصنفت كسلطة مستقلة سنة 1989، كما أنشئت سلطة ضبط المواصلات سنة 1996، والكهرباء سنة 2000.وكان التقرير العام لمجلس الدولة الفرنسي لسنة 2001 قد جرّد 34 هيئة إدارية صنفت كسلطات إدارية مستقلة، معتمدا في تصنيفه على معايير تشريعية وقضائية، ومعايير مجلس الدولة.

2.1. تعريف سلطات الضبط الاقتصادي:

يمكن تعريف السلطات الإدارية المستقلة على أنها سلطات مكلفة بمهمة ضبط النشاط الاقتصادي، فهي لا تكتفي بالتسيير وإنما تراقب نشاط معين في المجال الاقتصادي، لتحقيق التوازن. [62]وحتى يتسنى لهذه الهيئات أداء مهامها في ضبط السوق خولت إليها الاختصاصات التي كانت عائدة سابقا للإدارة التقليدية، فبعد انسحاب الدولة من تسيير الشؤون الاقتصادية والمالية، خُوِلَ هذا الاختصاص للسلطات الضبط المستقلة، التي لها سلطة اتخاذ القرارات.

3.1.أسباب ظهور السلطات الإدارية المستقلة:

لقد ظهرت السلطات الإدارية المستقلة في أجواء مشحونة بالشك والريبة، والحذر وسوء الظن في أجهزة الدولة التقليدية، ومخافة طغيان السياسة على السلطة الإدارية. ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى ثلاثة أنواع:

1.3.1. أسباب سياسية

- الحذر أو عدم الثقة في الدولة، والرغبة في خلق تعبير أوسع من التعبير الذي يقدمه التمثيل السياسي.
- تقديم ضمانات قوية لحياد تدخلات الدولة.
- تطبيق سياسة إصلاح الدولة من منتجة للضوابط والمقاييس إلى دولة ضابطة (état régulateur).
- المتطلبات الأوربية بالنسبة لدول الاتحاد، حيث يفرض هذا الأخير فتح قطاعات معينة على المنافسة كالمواصلات والطاقة، وإقامة نظام ضبط خاص بكل قطاع.

2.3.1. أسباب قانونية: وتتمثل هذه الأسباب في متطلبات حماية الحريات العامة للأفراد، لذلك تم تكليف السلطات الإدارية المستقلة بضبط قطاعات حساسة ذات علاقة مباشرة بحريات الأفراد .

3.3.1. أسباب تقنية: وأذكر من بينها:

- عدم تكيف الوسائل التقليدية للتعبير عن السلطة السياسية (القرارات النافذة، السلطات القامعة) مع متطلبات هذه القطاعات.

---

62 - Frison-Roche (M.A) , **Le droit de la régulation** , Dalloz , N° 07 , 2001, p 614.

- تطبيق أسس الضبط الاقتصادي للقطاعات الهامة في الدولة، وتكريس نظام تسيير تكييف مع التحولات الاقتصادية المعاصرة.
- السماح بمشاركة واسعة للأشخاص من أصول واختصاصات مختلفة، وخاصة المهنيين في ضبط قطاع نشاطهم.

4.1. خصائص السلطات الإدارية المستقلة:

من خلال التعريفات الفقهية السابقة يمكن استنباط خصائص السلطات الإدارية المستقلة وهي:

- **الاستقلالية:** تعتبر الاستقلالية إحدى أهم الخصائص التي تميز السلطات الإدارية، ذلك أنها الصفة البارزة في تنميتها، كما أنها تمثل المحرك الرئيسي في أداء هذه السلطات لوظائفها.
- **التمتع بالشخصية المعنوية:** حيث أنها ضرورية من أجل ممارسة هذه السلطات لوظائفها تعد استكمالا لاستقلاليتها.
- **التعددية:** يمكن ملاحظة خاصية التعدد في السلطات المستقلة من عدة جوانب:
  - من خلال التنوع الموارد في المجالات المعنية بالضبط والحماية
  - من حيث معايير تحديد الهيئات وتصنيفها كسلطات مستقلة.
  - تعددية مهام الضبط في المجالين الاقتصادي والمالي
  - تباين الأنظمة القانونية التي تخضع لها هذه السلطات.
- **تنوع الصلاحيات:** إن تنوع صلاحيات السلطات المستقلة يعتبر جزءا هاما من ذاتيتها. وصلاحياتها تتنوع من إبداء الملاحظات والآراء والتوصيات التي تتيح لها وهي بعيدة عن أن تجعلها أجهزة استشارية

II. سلطات الضبط المستقلة في الجزائر وآلية للانتقال من الدولة المتدخلة إلى الدولة الضابط

فرضت الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ سنوات الثمانينيات، بعد انخفاض عائداتها من البترول، وانخفاض المستوى المعيشي، وتدهور الأوضاع الاجتماعية، حُدوث تحولات جذرية مست النشاط الاقتصادي، والدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها تحرير النشاط الاقتصادي، وتبني إصلاحات اقتصادية عديدة، بفتح المجال أمام المبادرة الخاصة، واعتماد مبدأ المنافسة الحرة كمبدأ أساسي لتنظيم الحياة الاقتصادية، والتخلي عن فكرة التسيير الإداري المركزي للسوق، والانسحاب تدريجيا من الحقل الاقتصادي، والتفكير في وضع ميكانيزمات وقواعد جديدة ذات طابع ليبرالي لضبط النشاط الاقتصادي.

1.2. مراحل انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي:

1.1.2. خوصصة الحقل الاقتصادي: يتطلب بناء اقتصاد السوق من الدولة أن تنسحب من المجال الاقتصادي، وفتح المجال أمام المبادرة الخاصة، وذلك بتكريس مجموعة من المبادئ الليبرالية، وهي:

أولا. مبدأ حرية التجارة والصناعة: إن الجزائر حتى وإن انتهجت سابقا نظاما اشتراكيا، هيمنت من خلاله ولفترة معتبرة من الزمن على الحقل الاقتصادي، إلا أن ظاهرة العولمة فرضت عليها تحولات جذرية، أرغمتها على فتح المجال للمبادرة الخاصة، بتكريسها مبدأ حرية التجارة والصناعة ودلك ابتداءا من سنة 1996[63]، وبدلك أصبحت هده النشاطات مخصصة أولا للأشخاص الخاصة (سواء كانت طبيعية أو معنوية)، دون الأشخاص العامة.

ثانيا. خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية: يقصد بالخوصصة تحويل ملكية المؤسسات العمومية إلى الخواص. وتعتبر هذه العملية نتيجة منطقية للانتقال من النظام الاقتصادي الاشتراكي المسير إدارياً في إطار التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق.

ظهرت فكرة الخوصصة لأول مرة في قانون المالية التكميلي لسنة 1994' الذي نص على إمكانية فتح رأسمال المؤسسة للمساهمين الخواص، بالإضافة إلى إمكانية التنازل عن أصول المؤسسات لفائدة الخواص.

وتجدر الملاحظة إلى أن خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية، لم يكن خيارا واردا في القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية[64]، فالتنازل عن أسهم المؤسسة أو أصولها لا يكون خارج القطاع العام، بمعنى أن التنازل يكون من مؤسسة عمومية اقتصادية إلى مؤسسة عمومية أخرى، لذلك لا يمكن فتح الرأسمال إلى الخواص سواء كانوا وطنيين أو أجانب، مع أن الهدف الأساسي من استقلالية المؤسسات وفقا لأحكام هذا القانون، هو إيجاد سبل لجذب المشاركة في رأسمال المؤسسة العمومية الاقتصادية. وبذلك انطلقت عملية الخوصصة منذ سنة 1996 بمجموعة من المؤسسات، وذلك بعد المصادقة على برنامج الخوصصة في سنة 1995. لكن عمليا لم يتم تنفيذ البرنامج بسبب تضارب الاختصاص بين عدة جهات تتدخل في العملية، إلى حين وضع قانون 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات الاقتصادية وسيرها وخوصصتها[65].

---

[63] ولد رابح صفية، **مبدأ حرية التجارة والصناعة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة 2000-2001، ص. 103

[64] – قانون رقم 88-01 مؤرخ في 12 يناير سنة 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد 02، لسنة 1988.

[65] – أمر رقم 01-04 مؤرخ في 20 غشت سنة 2001، **يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها**، الجريدة الرسمية، العدد 47، لسنة 2001.

ثالثا. إزالة الاحتكارات العمومية: هيمنت الدولة الجزائرية ولفترة معتبرة على الحقل الاقتصادي عن طريق تطبيق نظام الاحتكارات، أين كانت المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي هي المسيطرة على النشاط الاقتصادي. فنتج عن هذا الوضع هيمنة القطاع العام على الميدان الاقتصادي مقارنة بالقطاع الخاص.

ثم دخلت الجزائر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، في سبيل إزالة الاحتكارات العمومية بصفة تدريجية، وفتح معظم النشاطات التي كانت محفوظة للدولة أمام المبادرة الخاصة، وذلك بدخول دستور 1989 حيز التنفيذ، والذي لم ينص على الخيار الاشتراكي، ونص ولو بصفة ضمنية على أفكار ليبرالية. بهذا التكريس الدستوري، تمكن المشرع الجزائري بالقيام بمجموعة من الإصلاحات التي أدت إلى فتح نشاطات كانت ولوقت مضى من احتكار الدولة. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- قانون النقد والقرض في سنة 1990 الذي سمح للخواص بإنشاء بنوك أو مؤسسات مالية،
- قطاع التعليم العالي في سنة 1999[66]
- المواصلات السلكية واللاسلكية في سنة 2000[67]
- المناجم في سنة 2001[68].
- قطاع التعليم[69]وقطاع المياه[70]في سنة 2005

2.1.2. إزالة التنظيم: فرض النظام الاشتراكي على السلطة العامة سنّ نصوص قانونية غزيرة وصفت بالانفرادية والاستبدادية، بموجبها تتدخل الدولة لتنظيم مختلف النشاطات الاقتصادية. إلا أن التجربة أثبتت فشلها مما دفع بالدولة إلى الانسحاب من حقل التنظيم وتحرير النشاط الاقتصادي في إطار ما يعرف بإزالة التنظيم.[71] ودلك عن طريق:

- فتح التجارة الخارجية أمام المتعاملين الاقتصاديين.

---

[66] – قانون رقم 99-05 مؤرخ في 04 أبريل 1999، **يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي**، الجريدة الرسمية، العدد 24 لسنة 1999، معدل ومتمم بموجب القانون رقم 2000-04 مؤرخ في 06 ديسمبر 2000، الجريدة الرسمية، العدد 75، لسنة 2000.

[67] – قانون رقم 2000-03 مؤرخ في 05 غشت سنة 2000، **يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية**، ج ر عدد 48 لسنة 2000.

[68] – قانون رقم 01-10 مؤرخ في 03 يوليو سنة 2001، **يتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية**، العدد 35 لسنة 2001.معدل ومتمم

[69] – أمر رقم 05-07 مؤرخ في 23 غشت 2005، **يحدد القواعد العامة التي تحكم التعليم في مؤسسات التربية والتعليم**، الجريدة الرسمية، العدد 59 لسنة 2005.

[70] – قانون رقم 05-12 مؤرخ في 04 أوت 2005، **يتعلق بالمياه**، الجريدة الرسمية، العدد 60 لسنة 2005.

[71] – كتو محمد الشريف، الممارسات المنافية للمنافسة الحرة، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في القانون، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2003-2004، ص 264.

- إلغاء النصوص المقيدة للاستثمار.
- تكريس مبدأ حرية الأسعار.

2.2. إحصاء سلطات الضبط المستقلة في الجزائر:

بالنسبة للجزائر فقد بلغ عدد سلطات الضبط المستقلة، اثنا عشرة (12) سلطة تتمثل في:

- مجلس النقد والقرض
- اللجنة المصرفية
- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها
- مجلس المنافسة
- سلطة ضبط البريد والموصلات
- الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية
- الوكالة الوطنية للجيولوجية
- لجنة ضبط الكهرباء والغاز
- سلطة ضبط النقل
- لجنة الإشراف على التأمينات
- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته
- سلطة ضبط المياه

3.2. خصائص ومميزات سلطات الضبط الاقتصادي:

1.3.2. الاستقلالية العضوية: ودلك من خلال:

- تعدد الأعضاء واختلاف صفتهم ومراكزهم: يعتبر تعدّد أعضاء السلطات الإدارية المستقلة الفاصلة في المواد الاقتصادية والمالية واختلاف صفتهم ومراكزهم مظهرا يضمن الاستقلالية العضوية.
- تعدد واختلاف الجهات المقترحة للأعضاء: يعين الأعضاء حسب قدراتهم في المجالات القانونية والاقتصادية والمالية من طرف جهات مختلفة، تتمثل في كلّ من رئيس الجمهورية، والسّلطة التنفيذية، ومحافظ بنك الجزائر. وأعضاء ممثلين لأجهزة مهنية.

- تحديد مدة انتداب الرئيس والأعضاء: يعتبر تحديد مدة انتداب رئيس سلطة إدارية مستقلة ما وأعضائها من بين إحدى الركائز ومؤشر هام يجسد استقلالية السلطات الإدارية المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي من الناحية العضوية[72].

- مراعاة الأحكام الصادرة عن السلطات المستقلة لمبدأ الحياد: قصد ضمان استقلالية السلطات الإدارية المستقلة الفاصلة في المواد الاقتصادية والمالية، استوجب الأمر تكريس مبدأ الحياد الذي يتضمن بدوره نظام التنافي وإجراء الامتناع

2.3.2. الاستقلالية الوظيفية: من بين أهم المؤشرات التي تبين استقلالية السلطات الإدارية المستقلة الضابطة في المجال الاقتصادي والمالي، وفي الجانب الوظيفي:

- الاستقلال المالي: والدي يمثل من بين الركائز الأساسية للاستقلالية الوظيفية

- الاستقلال الإداري: يظهر استقلال السلطات الإدارية المستقلة الضابطة في المجال الاقتصادي والمالي من هذا الجانب، نتيجة كون البعض منها هي التي تقوم بتحديد مهام المستخدمين وتصنيفهم وتحديد رواتبهم، كما أنّ تنشيط وتنسيق المصالح الإدارية والتّقنية يكون تحت سلطة رئيس هيئة من الهيئات المستقلة.

- وضع السلطات المستقلة لنظامها الداخلي: إضافة إلى عنصر تمويل السلطات الإدارية المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي، يمكن الاعتماد كذلك على إمكانيتها في وضع نظامها الداخلي لتقدير مدى الاستقلالية الوظيفية.

- الشخصية المعنوية: تتمتع الهيئات الإدارية المستقلة بالشخصية المعنوية ودلك باعتباره عاملا حاسما وفعالا لقياس درجة الاستقلالية.

4.2. سلطات الهيئات الإدارية المستقلة:

تتمتّع الهيئات الإداريّة المستقلّة في مجال الضبط المالي والمصرفي بمجموعة من السلطات تتمحور في سلطات ذات طابع إداري تنظيميّة ورقابيّة واستشارية، وأخرى ذات طابع قمعي.

- **السلطات التنظيمية:** تمارس بعض السلطات الإدارية المستقلة دورًا هامًا في مجال التنظيم، وذلك في نطاق النشاطات الاقتصادية أو المجالات التقنية التي تتدخل فيها، منها مجلس النقد والقرض باعتباره جهاز الدولة المختص في تسيير سياسة

[72] - ZOUAIMIA Rachid, « **Les fonctions répressives des autorités administratives indépendantes statuant en matière économique** », Revue Idara, N°28, 2004,p25.

- **السلطات الرقابية:** كما خولت بعض سلطات الضبط الإداري اختصاص الرقابة. ونجد من بينها: اللجنة المصرفية وتنصبّ الرقابة التي تمارسها اللجنة المصرفية على البنوك والمؤسسات المالية باعتبارها مؤسسات تمارس عملية القرض لتمتد هذه الرقابة إلى أشخاص، خارج إطار البنوك والمؤسسات، كما تُمارس لجنة الإشراف على التأمينات الرقابّة على نشاط التأمين

– **السلطات الاستشارية:** تمارس أيضًا بعض السلطات الإدارية المستقلة دورًا فعالاً استشاريًا لدى السلطات التشريعية والتنفيذية فيما يخص تحضير مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية التي لها علاقة بمجال المنافسة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجلس المنافسة يرفع تقريرًا سنويًا إلى رئيس الجمهورية وإلى الهيئة التشريعية يحتوي على عناصر التحليل الخاصة بسيره، ومجمل قراراته المتعلقة بالقضايا المدروسة، كما يتضمن تقدير درجة المنافسة في السوق ونجاعة إجراءات الحماية المكرسة في مجال المنافسة.

– **سلطات ذات الطابع الجزائي:** تتمتع سلطات الضبط الإدارية المستقلة بصلاحيات ذات طابع جزائي، من بينها ما أقر به المشرع في إطار قانون النقد والقرض للجنة المصرفية التي تقوم بتوقيع الجزاء بعدة وسائل إجرائية.

المحور السادس:

الدولة المنتجة للخيارات العمومية

تمهيد:

ارتبط ظهور الدولة تاريخيا في شكلها الحديث بالتطور الحاصل في النظام السياسي في أوربا مند القرن 16 عندما رفضت الدولة سلطتها على أمراء الاقطاع وقلصت نفودهم، وقد ساعد دلك على نشوب الرأسمالية وتطورها وكان تدخلها في الشأن الاقتصادي واضحا حتى تحقق تكامل النظام الرأسمالي في ظل اقتصاد السوق فظهرت المناداة بتقليص دور الدولة وحصره في وظائف تقليدية معينة (الدفاع، الأمن والعدالة)حيث تبلور ما يسمى نموذج الدولة الحارسة في مقابل نموذج الدولة التدخلية .وبحدوث أزمت الكساد العظيم وبروز النموذج الكينيزي الدي نادى من خلال نظريته الى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وخلقها لوظائف. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت ثلاثة نماذج للدولة:

- **النموذج الأول**: دولة الرفاه.
- **النموذج الثاني**: الدولة الاشتراكية.
- **النموذج الثالث**: الدولة التنموية.

ان هده التطورات التي أدت الى تغير حاصل على الصعيدين الإقليمي والدولي أثارت نقاشا جديدا خول دور الدولة في الشأن الاقتصادي والاجتماعي، أو بالأحرى كيف يمكن للدولة أن تكون أكثر فعالية وكفاءة؟

I. مدخل تحليل السياسات العامة

1.1. مفهوم تحليل السياسات العامة:

- **تعريف وليام جنكز**: هي مجموعة من القرارات المترابطة فيما بينها تتخذها جهة أو مجموعة من جهات سياسية فيما يخص اختيار الأهداف ووسائل تحقيقها في حالات محددة[73].
- **تعريف جلبرت**: تحليل السياسات العامة كمصطلح شمولي متكامل يعني البحث الهادف لتحديد بدائل السياسات العامة التي يمكن أن تؤمن أقصى درجة من الأهداف المطلوبة في إطار الظروف والصعوبات البيئية الماثلة.

2.1. خصائص تحليل السياسات العامة:

من خلال هده التعاريف يمكن أن نستنتج بأن عملية تحليل السياسات العامة تقوم على الخصائص التالية:

- ذو بعد قيمي يشكل الركيزة الأساسية التي تبنى عليها السياسات (قيم المجتمع)

[73] تقرير الشركات مع المجتمع المدني **حول: دليل تحليل السياسات**، الشرق الأوسط، ديسمبر 2012، ص 09

- يستوعب الإمكانيات السياسية وما يتعلق بذلك من تحليل وتحديد للمتغيرات السياسية وأبعادها القيمية ومدلولاتها وتأثيراتها ومن ثم مقتضيات تقديرها في تفضيل البدائل المتاحة.
- ذو طبيعة معيارية في بيان قواعد وأسس المفاضلة والتقييم ما بين الخيارات الممكنة من خلال تحديد الأولويات والاعتبارات والأهمية والثقل النسبي لكل منها.
- يتسم بالإبداع والابتكار والتجريب في ضوء التقديرات للمعطيات المتحققة والاستفادة من المعلومات المسترجعة

II. تحليل السياسات في المجتمع الحديث كمدخل لتقييم برامج الحكومة

إن الدور المتعاظم الذي تقوم به الدولة لتأمين سيادتها وتحقيق التنمية بمختلف مجالاتها يستوجب من مؤسساتها النهوض بثلاث وظائف رئيسية:

- تأمين استقرار واستمرارية الخدمات ووسائل الانتاج

- التفاعل مع المتغيرات البيئية وذلك عن طريق إيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاجتماعية سواء كان ذلك بتعديل أو زيادة الخدمات المقترحة

- استكشاف المتطلبات المستقبلية: حيث ان المؤسسات الفعالة تحاول رسم صورة للمستقبل باستكشاف الاحتمالات المتعددة للمستقبل وما تنطوي عليه هذه الاحتمالات من فرص ينبغي استثمارها أو مشكلات ينبغي العمل على إيجاد البدائل الممكنة لها.

ان المفهوم الحديث للدولة يقوم على أساس تنويع خياراتها العامة ودلك من خلال تحليل سياساتها العامة مما يسمح لها من تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي[74]:

- معرفة كيفية التصرف بالأموال العامة.
- التأكد من أن الأجهزة التنفيذية تؤدي دورها.
- اكتشاف الانحرافات.
- معرفة النتائج الغير مستهدفة أو العرضية.
- معرفة مستوى الكفاءة أو الفاعلية.

[74] عباس حسين جواد، ايرزوقي عباس جواد، **تقييم البرامج والمشاريع العامة –ايطار نظري**، مجلة أهل البيت العدد 04، بغداد ،2006، ص 205

III. مجالات الاستفادة من تحليل السياسات العامة

1.3. تحديد الخيارات الاستراتيجية:

هي محاولة جادة لرسم صورة للمستقبل متوافقة مع المعطيات الحالية المتمثلة في هوية الدولة وسياستها المعبرة عن فكرها وفلسفتها في الحكم ووفقا لجهدها في محاولة الكشف عن الاحتمالات المتعددة للمستقبل.

إن هذا الجهد الهادف إلى تحديد الخيارات الاستراتيجية يعني البحث عن إجابات مقنعة لأسئلة ملحة:

- ماذا تريد الدولة ان تحدد مستقبلا؟
- ما هي النظم والوسائل التي تستعين بها لتحقيق ما تريد؟
- ما هي الأولويات الممكنة؟
- ما هي التكلفة المترتبة والمنفعة المتوقعة من الخيار أو الخيارات التي تم تحديدها؟
- ما هي المحددات البيئية أو محددات الإمكانات التي قد تحول دون تنفيذ بعض الخيارات؟

تستخدم الدول الناجحة السياقات والقيم والمعايير النظامية في رسم السياسات العامة الحكومية، وتعتمد في توجهاتها ورؤيتها، واعداد برامجها الحكومية على مؤسساتها وخبرائها ومستشاريها، وتشرك جمهورها في نواحي متعددة، وعندما يكون في الدولة قيادة إبداعية تهتم بالإنسان والمجتمع وتراعي الاستدامة وتعمل على تطبيق قيم الحوكمة فأنها تحقق مبدا السلطة الاقناعية وتضمن حقوق مواطنيها وفق العقد الاجتماعي بينهما، تبقى نظرية الدولة الانجع والأفضل في ترجمة تطلعات الافراد والمجتمعات وتصل لغايتها السامية عبر سياساتها العامة المدروسة.

2.3.التخطيط والبرمجة وإعداد الموازنة التقديرية:

هو تطلع مبدع لرسم صورة للمستقبل وفق الاحتياجات والظروف البيئية والقيم التي ينظر اليها المجتمع كعناصر مطلوب تأصيلها.

لهذا فإن التخطيط الفعال ينبغي أن يتسم بأربع سمات أساسية تتمثل في: الواقعية، الشمول، المرونة، التكامل والتنسيق. ولدلك يمكن اعتبارها عناصر اساسية ينبغي ان يتسم بها التخطيط المتميز بالكفاءة والفعالية وهي مجالات للبحث والتقصي والتحليل وتحديد الخيارات الممكنة في مجال تحليل السياسات العامة علاقة ذلك بتحليل السياسات العامة تتضح في أن تحليل السياسات العامة .

- يقوم بالبحث لمقارنة تكاليف وفوائد البرامج المقترحة

- يقوم بتحديد التكلفة التقديرية لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه من برامج وفقا لعلاقات من التمازج بين الخطة والبرامج والموازنة التقديرية كما هو الحال في نظام التخطيط والبرمجة والميزانية

– يمثل أداة منهجية لإعادة توزيع الاعتمادات وفقا لمراحل التنفيذ والمتغيرات في الامكانات والظروف البيئية.

3.3.زيادة الكفاءة والفعالية التشغيلية:

إن زيادة الكفاءة والفعالية التشغيلية لأي مؤسسة انتاجية أو خدمية تعني الحد من النفقات أو التكاليف بأكبر درجة ممكنة شريطة بقاء هذه العمليات الانتاجية أو الخدمية في أرفع درجة من الجودة والاتقان إن تحقيق هذه المعادلة الايجابية بين الكفاءة والفعالية في عمليات تشغيل المؤسسات الخدمية والانتاجية جانب يسهم فيه تحليل السياسات العامة بقدر كبير باستخدامه للطرق الكمية والتحليلية مثل البرمجة الخطية وبحوث العمليات ومايماثلها .إن هذه الأساليب الكمية هي عبارة عن أدوات بحثية وتحليلية هادفة لتقديم أفضل الخيارات الممكنة التي تتوافر فيها مقومات الكفاءة والفعالية في آن واحد

4.3. المتابعة والمراجعة وتقييم البرامج:

والمراجعة تتم للبرامج الحالية قيد التنفيذ بهدف إبراز مواطن القوة وجوانب الانحرافات والضعف بهدف إجراء التعديلات الضرورية سواء كانت حذفا أو تعديلا أو تبديلا إو إعادة لتوزيع الموارد بين البرامج. ومن الأساليب المنهجية التي يستخدمها تحليل السياسات في هذا الجانب: تحليل المنفعة والتكاليف، بحوث العمليات، تحليل النظم وأسلوب ومتابعة ومراجعة البرامج.

IV. أساليب تحليل السياسات العامة

1.4. أسلوب التنبؤ وتقدير الموقف والتوقعات

يقوم على الحدس والتخمين ورسم التوقعات والتنبؤات عن المستقبل استناداً على جمع واستقراء ما يمكن جمعه من المعلومات. ويبرز في إطار هذا الأسلوب أسلوبان فرعيان هما:

1.1.4. أسلوب دلفي: يشار إلى أسلوب دلفي بأنه "حجر الزاوية لبحوث المستقبليات، وبأنه الأسلوب الأكثر استخداماً في التوقع للمستقبل. واستخدم أسلوب دلفي أولاً في الخمسينيات من القرن الماضي، لأغراض عسكرية من قبل القوات الأمريكية، ولكن تطبيقاته انتشرت في مجالات أخرى عديدة، منها الصحة والتعليم والاقتصاد والتطور التقني والتسويق والسياحة والتخطيط الاستراتيجي في إدارة الأعمال[75].

يتيح تبادل الآراء وتعديلها ما بين مجموعة من الأفراد المختصين أو المعنيين بالمسألة محل التداول والدرس مع إخفاء شخصياتهم عن بعضهم البعض وفقاً لآلية محددة ومبادئ أساسية ليكون الحوار فيما بينهم محايداً.

[75] Godet, M. ***From Anticipation to Action***. Paris: UNESCO,1991,289

أولا. مبادئ أسلوب دلفي: يقوم على أربع مبادئ وهي:

– اخفاء هوية المشتركين لتخفيض تأثير الشخصيات ذات النفوذ.

– التكرار الذي يمكن كلاً من المشتركين اعادة النظر في موقفه في ضوء المعلومات المتجددة.

– التحكم في التغذية الاسترجاعية بمعنى أن المشارك يكون في موقف أفضل لتقدير الموقف .

– اجماع الخبراء وهي المحصلة النهائية للاتفاق حول البديل أو البدائل الأفضل للقضية المطروحة.

ثانيا. الخطوات الأساسية لأسلوب دلفي

– اختيار الخبراء وتوضيح الهدف ومبررات الدراسة.

– طلب قوائم من الأحكام والتنبؤات والآراء حول الموضوع

– تجميع الاستجابات واعداد استبيان الجولة الأولى واعادة الطلب من الخبراء (المنسق) ترتيب الفقرات حسب الأولويات والأهمية.

– استلام استبيان الجولة الأولى وتحليل الاجابات احصائيا ثم اعادة ترتيب الفقرات ووضعها في استبيان الجولة الثانية وتزويد الخبراء بملخص احصائي

– يوزع الاستبيان على نفس الخبراء لإعادة النظر في اجاباتهم حسب التحليل الاحصائي

– تكرار الخطوات (الجولة الثالثة) ثم تحديد الآراء المتفق عليها وتوضيح الفرق أو التحول في الآراء بين الجولات.

2.1.4. أسلوب بناء سيناريو: ظهر بصورة واضحة في أواسط السبعينيات من القرن الماضي، وأن تطبيقات هذا الأسلوب في الشركات والإدارة العامة أسهم في[76]:

- تحفيز التفكير الاستراتيجي داخل الشركات.
- تحسين مرونة الاستجابة للتغيرات البيئية التي تتم في إطار رؤية غير واضحة، والتهيؤ بشكل أفضل للأزمات التي قد تخل بالنظم.
- إعادة ترتيب خيارات السياسة بناءً على بيئة المستقبل.

أسلوب العصف الذهني او اسلوب بناء السيناريو في جوهره يعين في فحص واستقراء الاحتمالات البديلة للسياسات والتنبؤ في مجالات لا يتوافر فيها القدر الكبير من المعلومات أو التي لا يسهل فيها استعمال أدوات

[76] Heyneman, S. P. **The quality of education in The Middle East and Northern Africa** (MENA). International Journal of Educational Development, 17(4), 1997,449-466

البحث العلمي التي تعتمد على الطرق الكمية وما يماثلها. يتصف بسهوله تطبيقه وقلة تكلفته إذا قورن ببعض الأساليب الكمية التي تستوجب نماذج ومعالجات معقدة بالحاسب الآلي.

2.4. أسلوب تحليل النفقة والمنفعة:

يعتبر تحليل التكلفة والعائد مفيدًا في مقارنة التدخلات في مجالات غير مرتبطة ببعضها، ويوفر مثل هذا النوع من التحليلات المعلومات التي تساعد صانعي السياسات على اختيار اتجاه السياسة المحتملة وعلى تقييم البرنامج المنفذ بالفعل مقارنةً بالبرامج الأخرى. إن الإطار العام لتحليل النفقة والمنفعة يتكون من المراحل التالية:

- تحديد وتعريف بدائل السياسة العامة المراد تنفيذها.
- تحديد جميع الآثار المفضلة وغير المفضلة الحالية والمستقبلية لكل بديل.
- تخصيص القيم المالية للآثار على أن تحسب التأثيرات المرغوبة كعائدات والتأثيرات غير المرغوبة كتكاليف.
- يحسب العائد الصافي لكل بديل.
- اختيار البديل الأفضل وهو البديل الذي ينتج أكبر عائد صافي وذلك باحتساب كافة الجوانب.

3.4. بحوث العمليات:

تنطلق من توظيف المنهج العلمي لفهم وتقصي ظواهر التغير في مجال نظم التشغيل وصولا إلى استشراف الوسائل لتحسين كفاءة العمليات الجارية أو لتحقيق غايات مستقبلية. وتتمثل الخطوات العلمية لهده الطريقة فيما يلي[77]:

- تحديد المشكلة والمتغيرات التي تؤثر فيها.
- جمع المعلومات المتعلقة بمتغيرات المشكلة.
- معالجة المعلومات من خلال الأساليب الرياضية الإحصائية.
- الوصول الى نتائج لحل المشكلات.

V. إطار التدخل الحكومي الكفء:

مع التسليم بضرورة التدخل الحكومي، وفي إطار البحث عن أفضل حل توافقي بين التدخل الحكومي وآليات السوق، فإن هناك ثلاثة أسئلة رئيسية خاصة بالتدخل الحكومي، تمثل الإجابة عليها مسألة أساسية لخلق الإطار الكفء للتدخل الحكومي. هذه الأسئلة هي:

☜ ماذا يجب

---

[77] مبروك ساحلي، **دور الأساليب الكمية في تحليل السياسات العامة**، مقال مقدم بمجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد19، العدد 39،باتنة ، 2018، ص 119.

☜ ؟ (تحديد آليات على الدولة أن تفعل؟ (تحديد مواطن التدخل) .

☜ كيف تقوم بالتدخل التدخل).

☜ كيف تصنع قرارات التدخل؟ (البعد المؤسسي لآليات التدخل الحكومي) .

أشارت الأدبيات إلى أن أهم مواطن التدخل الحكومي تشمل توفير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل العديد من المجالات، مثل: التعليم والصحة والتكنولوجيا والمجال المالي ورأس المال المادي وحماية البيئة والحماية الاجتماعية إلى غير ذلك من العديد من المجالات. ونظرًا لأن الحجم الكبير لمثل هذه المشروعات كان حتى وقت قريب أكثر من قدرة أي منتج فرد، إلا أن التقدم التكنولوجي أدى إلى تراجع هذا التدخل، وبالتالي تراجع دور الدولة في مجال البنية الأساسية من تقديم الخدمة إلى الإشراف على تقديمها.

كما شملت محاور التدخل أيضًا توفير المؤسسات اللازمة لتقوية وتدعيم دور السوق ودعم القطاع الخاص. فوفقًا للأدبيات فإن الدولة مسؤولة عن توفير الدعم للقطاع الخاص بما يتماشى مع أهداف المجتمع التنموية. كما يتطلب دعم القطاع الخاص اتخاذ إجراءات خاصة ليؤتى ثمارًا إيجابية، وهو يتطلب قدرًا كبيرًا من الشفافية ووضع معايير لكفاءة الأداء للقطاع الخاص. كذلك فإن مسالة عدالة التوزيع تعد موطنًا من مواطن التدخل الحميد، إذ إن عدالة التوزيع تعد شرطًا ضروريًّا للنمو الاقتصادي. من المحاور الهامة أيضًا للتدخل الحكومي هي حماية الاقتصاد القومي من التعرض للصدمات الخارجية في ظل العولمة الاقتصادية. ومن أمثلة هذه الصدمات الأزمات المالية، وأزمات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، وأسعار النفط وما شابه. ففي ظل العولمة الاقتصادية يصبح الاقتصاد أكر عرضة للتأثيرات الخارجية؛ إذ إنه من الصعب السيطرة على حركة المعاملات الاقتصادية حاليًا مقارنة بذي قبل.

كذلك يؤكد هذا التيار التوافقي على أن الصورة التقليدية لدور الدولة أو التدخل الحكومي تعني قيام الدولة من خلالها قطاعها الإنتاجي بتقديم السلع والخدمات العامة يغفل التطور الذي طرأ على المجتمعات والسلع والخدمات المختلفة، بل ويتجاهل اختلاف الآلية باختلاف الدور الذي تلعبه الدولة. وهنا يمكن أن نميز بين خمسة أدوار أساسية لدور الدولة في الحياة الاقتصادية[78]:

- **المقدم المباشر للسلعة أو الخدمة** (direct provider): وهنا لا بد من سبب استراتيجي لقيام الدولة بتولي المسؤولية المباشرة عن العملية الإنتاجية؛ إذ تكون تكلفة الفشل مرتفعة بصورة معنوية.

[78] التقرير الصادر عن برنامج هي لدعم المرأة القيادية: **مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة**، مرجع سابق، ص 27.

- **الرقابة وإدارة توفير الخدمات العامة** (commissionner): في هذه الحالة فان الخدمة يمكن توفيرها بواسطة القطاع الخاص، ويتم تصحيح حالات الفشل السوقي من خلال آليات التدخل الحكومي، سواء من خلال الضرائب أو الدعم أو التقنين وغيرها من الأدوات.
- **توفير المعلومات** (information provider): وهنا تقوم الدولة بتوفير المعلومات للأفراد حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات المناسبة دون تدخل مباشر من قبل الدولة.
- **المنظم أو المراقب**(regulator) وهنا تقوم الدولة بتنظيم العملية التي يتم من خلالها توفير الخدمة، والتي عادة ما تكون الدولة مسؤولة عن توفيرها. وهنا تحدد الدولة المعايير المختلفة لأداء الخدمة وتراقب من يقدمها.
- **المشرع** (legislator): وهنا تقوم الدولة بسن التشريعات التي تحدد القواعد التي تؤسس عليها السياسيات المختلفة.

بصورة مختصرة، فإن ما يراه هذا التيار التوافقي هو أن القضية ليست أن السوق بديل للدولة أو أن الدولة بديل للسوق، ولكن الأجدى أن نبحث عن الوسائل التي تضمن معالجة الفشل السوقي ومعالجة صور الفشل الحكومي من خلال إدراك علاقات التشابك بين التدخل الحكومي وآليات السوق. إن الأصل هو علاقة مشاركة أكثر من كونها علاقة تنافس.

المحور السابع:

مدرسة الخيارات العمومية

تمهيد:

من المألوف والمعروف أن الاقتصاد يهتم بعلاقات التبادل بين الأفراد، وتهتم السياسة بقرارات السلطة فالأول يغلب عليه اعتبارات المصلحة الخاصّة، والثاني في خدمة المصلحة العامّة والنفع العام، وقد جاءت مدرسة الاختيار العام بمنهجٍ مختلف ومُحدَد، ألا وهو أخذ السياسة وتحليل قراراتها على أنها نوعٌ مِن النشاط الاقتصادي أو التُجاري إذ كان جديدًا أن يدخل السلوك السياسي في التحليل الاقتصادي، ويتم ذلك بالأخص في ظل النظم البيروقراطية والهرميَّة في الإدارة، إذ تدرس هذه النظرية سلوك رجال السياسة والإداريين من مُنطلق بحث بواعِث قراراتهم الإداريّة ودوافِعها، بوصفهم أفرادًا لا يختلفون عن غيرهم في سعيهم وراء تحقيق مصالحهم الخاصّة.

وعلى هدا الأساس يهدف هدا المحور الى عرض واحدة من أهم المداخل الحديثة في دراسة وتحليل السياسات العامة وهي نظرية الاختيار العام، التي اجتاحت أطروحتها كل فروع العلوم الاجتماعية التي تركز على السياسات العامة.

I. مدخل لنظرية الخيارات العمومية

1.1. نشأت نظرية الخيار العام:

نظرية الاختيار العام هي نظرية تم تطويرها في الستينات في الولايات المتحدة الامريكية، والتي تهتم بتحليل الظواهر السياسية باستخدام الاساليب الاقتصادية، والهدف من دلك هو فهم كيفية اتخاد القرارات السياسية وتفسير فشل الدولة. تدرس هده النظرية بشكل خاص التصويت، وعمل الدولة، والبيروقراطية، ومجموعات الضغط.

مدرسة الخيار العام مصدرها في عمل نيكولاس دي كوندور سيت، وهو مثقف اقترح بشكل خاص نظرية حول انظمة التصويت باستخدام الرياضيات، ويوضح صعوبة العثور على نظام تصويت حيث يتم تمثيل رغبات الناخبين بشكل صحيح.

في الخمسينات والستينات من القرن الماضي ساهم مؤلفون مثل انتوني داونز وجيمس بوكانان وجوردون تولوك في هدا المجال من الابحاث ووسعوا الاشكالية في عمل الدولة. وقد لقيت هده المدرسة رواجا واسعا في عام 1986 عندما نال أحد مهندسيها وهو جيمس بوكانان جائزة نوبل في الاقتصاد. أنشأ جيمس بوكانان مركز دراسات الخيار العام في جامعة جورج ماسون وقد أصبحت هذه الجامعة أحد المراكز المهمة لأبحاث نظرية الخيار العام.

2.1. تعريف نظرية الخيار العام:

الاختيار العام هو مصطلح توصف به مجموعة من النظريات والنماذج الاقتصادية التي تحاول تفسير دوافع وسلوكيات الناخبين والموظفين في اتخاد القرار الجماعي وتأثير تلك الدوافع في نوعية السياسات التي يتبنونها.

نظرية الاختيار العام هي دراسة الدوافع الاقتصادية وسلوكيات الناخبين في عملية صياغة القرار الجماعي في مقابل اتخاد القرارات الفردية في السوق الاقتصادي.

II. الأساس الفكري لنظرية الخيار العام

تأخذ نظرية الخيار العام نفس مبادئ علم الاقتصاد في تحليل رغبات الناس عند دخولهم الاسوق للشراء وتطبق ذلك على تحليل رغبات الناس عند اتخاذ القرار الجماعي. فالاقتصاديون الذين يدرسون سلوك الناس في الأسواق يفترضون أن دافع الانسان هو تحقيق رغباته الذاتية المحضة.

على الرغم من أن أكثر الناس يبنون افعالهم في الأسواق على أساس الاهتمام بالآخرين إلا أن أفعالهم في السوق، سواء ان كانوا أرباب عمل أو مستخدمين أو مستهلكين هي في النهاية لخدمة أغراضهم الذاتية. فنظرية الخيار العام تتبع نفس المنحنى عند تحليل تصرف الناس في سوق السياسة أو العمل العام، فالناس سواء كانوا سياسيين أو ناخبين أو مراكز ضغط يدعون أنهم يعملون من أجل الآخرين، لكن في النهاية مطمحهم الأساسي هو تحقيق رغباتهم الذاتية[79].

حسب كلمات جيمس بوكانان فان هذه النظرية " تزيل الأفكار الرومانتكية والاوهام عن أفعال الحكومات بأفكار تعزز الكثير من الشك فيها"[80]. ففي الماضي جادل الاقتصاديون بان خير وسيلة لكبح "فشل السوق" كالاحتكار مثلا هو ضرورة تدخل الحكومة. لكن اقتصاديو "الخيار العام" ارتأوا أن ذلك انما يقود إلى "الفشل الحكومي"، ودللوا على أن التدخل الحكومي كان أحد الأسباب في عدم الوصول إلى أي نتائج ايجابية لكبح الاحتكار. فالكنغرس الأمريكي على سبيل المثال أجاز كثير من القوانين التي من المفترض أن تؤدى إلى حماية الناس من التلوث البيئي، لكن دراسة قام بها روبرت كراندال من مركز "دراسات الخيار العام" ، أثبتت أن ممثلي الكونغرس في الولايات الشمالية الصناعية ، استخدموا تعديلات قانون الهواء النظيف لعام 1977 لضرب منافسيهم في منطقة حزام الشمس في الغرب الأوسط الأمريكي.

---

[79] أحمد مصطفى الحسين: **تحليل السياسات العامة**، مطبعة الجامعية الأردنية، الأردن، 2002، ص 130

[80] -Extrait de Jane S. Shaw: *Public Choice Theory*, in the Concise Encylopedia of Economics, site www.econlib.org

III. محاور نظرية الخيارات العمومية

تم تطوير ثلاثة محاور للبحث بشكل رئيسي من قبل مدرسة الخيارات العامة.

- **المحور الأول**: يتعامل مع تصويت، حيث يتم تجميع الخيارات الفردية في إطار ديمقراطي، الهدف هو تحليل انواع الاستطلاعات المختلفة وخصائصها وتأثيراتها على النظام السياسي.
- **المحور الثاني**: يتعامل مع التجمعات و البرلمانات، وامكانية اتخاد قرارات سياسة غير فعالة لا تفيد سوى عدد صغير.
- **اما المحور الثالث**: فيتعلق بالبيروقراطية والاستراتيجيات التي وضعها البيروقراطيون لزيادة فائدتهم الى اقصى حد، اي زيادة حجم وميزانية ادارتهم، منذ الثمانينات، تطورت الابحاث في مدرسة الخيارات العامة الى تحليلات أكثر معيارية، بحثا عن الظروف التي يرجح فيها تنفيذ القرارات السياسية الفعالة.

IV. الدولة ونظرية الخيار العام

يعتبر القطاع العام ذا تأثير كبير على الاقتصاد وخاصة في الاقتصاديات ذات النظام المختلط، في بريطانيا مثلا يشغل القطاع العام حوالي 25% من القوى العاملة لدلك من المهم عدم الاكتفاء بالنظر الى القطاع الخاص بل يجب أن نفحص حال القطاع العام أيضا من خلال ما يعرفه الاقتصاديون نظرية خيار القطاع العام.

وتقول هده النظرية بأن الدولة تتكون من مجموعة من الأفراد وأن أفعال الحكومة والدولة هي نتاج لعملية صناعة القرار من قبل الأفراد بصفاتهم وأدوارهم المختلفة سوآءا كانوا منتخبين من الشعب او موظفين.

لكي نفهم كيف تعمل الدولة علينا فهم دوافع العاملين في الدولة ودوافع مجموعات الضغط التي تدفع الدولة نحو قرارات معينة. ومن الأفراد والمجموعات والأحزاب وغيرهم يتشكل ما يسمى صناعة القرار الجماعي. وتفترض نظرية خيار القطاع العام أنهم يتصرفون بشكل فردي أو جماعي بهدف تحسين ظروفهم ومصالحهم الشخصية[81].

يتشابه القطاع العام والقطاع الخاص في القضايا المتعلقة بالندرة حيث أن أعمال الحكومة المختلفة لها جانب متعلق بتكلفة الفرص البديلة تماما مثل القطاع الخاص، كما أن المنافسة على الأموال الحكومية تكون واضحة بين الموظفين والمؤسسات وأعضاء البرلمان، كما أن الأفراد يحاولون كما في القطاع الخاص الحصول على رواتب أكثر وظروف عمل أفضل وهكذا.

[81] محمد اشتيه: **الاقتصاد لغير الاقتصاديين**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 105

من جانب آخر هناك فرق كبير بين السوق والقطاع العام، حيث ان البضائع العامة تكون دون سعر مباشر أو يكون سعرها صفرا لكن هدا لا يعني أن تكلفتها صفر، وتكوت تكلفة الفرص البديلة للمجتمع بقيمة البضائع المدخلة في عملية الإنتاج والتي تزودها الدولة للمواطنين. كما يجب الإشارة بان النظام الانتخابي له دور هام في جعل أصحاب القرارات صائبة، لاكن وبدون أدني شك هناك حالات تفشل فيها الدولة في الوصول الي اجماع في آلية وكيفية حل مشاكل الاقتصاد والمجتمع.

V. نظرية الخيارات العمومية والتحليل اقتصادي للظواهر السياسية

خلال سنوات الستينيات حاول كل من بوكانان وتولوك القاء نظرة جديدة على التحليل السياسي على أن يتعاملوا مع الظواهر التي درسها تقليديا العلوم السياسية (الدولة. التصويت. الانتخابات ...الخ.) باستخدام المناهج القادمة من الاقتصاد الفردية المنهجية ونظرية العمل العقلاني. ووفقا لهذه النظريات يمكن تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال السلوكيات الفردية للممثلين اد انهم يتصرفون بعقلانية اي عن طريق حساب تكاليف وفوائد عملهم وفقا لمصلحتهم الشخصية هذه هي الافتراضات الاساسية للاقتصاد الجزئي التي يقوم عليها الاقتصاد الكلاسيكي الجديد.

بالنسبة لمنظري الاختيار العام يتبع الفرد في المجال السياسي نفس المنطق الذي يطبقه في مجال السوق وهو السعي لتحقيق مصلحته الخاصة، وهكذا يوجه سلوكه وفقا لحسابات تسمح له بإعادة انتخابه من خلال اقتراح تدابير تعكس راي ناخبيه على سبيل المثال الموافقة على العمل من اجل حماية قطاع من الاقتصاد (على سبيل صناعة السيارات).

كما توضّح نظريّة الخيار العامّ: كيف يمكن للدولة حتّى في ظلّ الأنظمة الديمقراطيّة أن تتّخذ قرارات مضرّة بمصلحة الأغلبيّة؟ وكيف تؤدّي المساومات السياسيّة، وبروز جماعات الضغط المنظّمة واللوبيات إلى الاستفادة من امتيازات ووضعيّات ريعيّة إلى سنّ وفرض قرارات وقوانين وتشريعات مضرّة بمصلحة الأغلبيّة، وكيف تدفع اللوبيات الدولة دفعاً من أجل تحقيق مصالحها، بشكل يمكّنها من خصوصيّة الأرباح، وتأميم الخسائر على بقيّة الشعب .ولدلك تدعو هده النظرية الى مراجعة بعض المفاهيم كالمصلحة العامّة والإجماع السياسيّ وغيرها، والتفكير في عمل الدولة من منطلق مصلحة الفرد الحرّ.

1.5.نظرية الناخب الوسيطي والسياسة العامة :

تساعد نظرية الاختيار العام في تفسير السبب الذي يجعل الأحزاب السياسية والمرشحين يفشلون في عرض بدائل سياسات محددة في أوقات الانتخابات قي الدول الديمقراطية. فالأحزاب والمرشحون ليسوا مهتمين بتقديم

مبادئ سياسية ولكنهم يهتمون بالفوز في الانتخابات. فهم يصيغون برامجهم الانتخابية للفوز بالانتخابات، فهم لا يبحثون عن الفوز في الانتخابات حتى يصيغوا سياسات لحل المشاكل. ولذلك فإن إي حزب يبحث ويدافع عن قضايا السياسات التي تساعد في جذب أكبر عدد من الاصوات.

ومع وجود التوزيع الطبيعي للآراء المختلفة في المجتمع السياسي حول انواع السياسات فإن الاحزاب تتوجه عادة نحو المركز وذلك لتعظيم الاصوات. وهذا ما يسمى بنظرية الصوت الوسيطي[82].وهذا يعني أنه وبناء على التوزيع الطبيعي لآراء الناخبين حول السياسات في المجتمع، الآراء المحافظة جدا والآراء الراديكالية جدا تكون غالبا نادرة. وأن هناك مواقف وسطى تشكل غالبية الآراء في المجتمع.

هناك عدة استنتاجات يمكن استخلاصها من نظرية الناخب الوسيط[83]:

- السياسات العامة التي يتم اختيارها لا تعكس رغبات كل الفراد.
- يحاول المرشحون أن يفوزوا بالموقع الوسط أولا معلنين أنهم معتدلون، بينما ينعتون خصومهم بأنهم غير معتدلين في اليمين أو اليسار.
- يقوم المرشحون بمراقبة استطلاعات الرأي بصورة مستمرة ويقومون بتعديل مواقفهم في اتجاه

موقف الخصم في القضايا التي تلقى تأييدا قي استطلاعات الرأي.

- لا يعني كل ذلك أن مواقف الأحزاب في الانتخابات ستكون متطابقة، وذلك بسبب عدم قدرة

المستثمرين السياسيين من معرفة الموقف الوسيط، وذلك لن الرأي العام ورأي الناخب الوسيط هو هدف متحرك.

- يفضل المرشحون السياسيون أن يتحدثوا بصورة معممة وليس في صورة محددة، فالناخبون والمرشحون يميلون غالبا للاتفاق حول الهداف النهائية أكثر من ميلهم للاتفاق حول الوسائل لتحقيق تلك الهداف، أو في بعض الحيان إمكانية الوصول لتلك الهداف.

2.5. نظرية الخيار العام والسوق السياسي

يوجد السوق السياسي والسوق الاقتصادي في إطار نفس النظام وفي نفس الوقت. وتستخدم الحكومة نفس عوامل الانتاج التي يستخدمها المنتج في السوق الاقتصادي، وبذلك فإن نشاطاتها تعني تحويلا لموارد من السوق الاقتصادي إلى السوق السياسي. وكما أن السوق الاقتصادي تعمل من خلال قوى العرض والطلب كما يعبر عنها نظام السعار، فإن السوق السياسي يعمل من خلال قوى عرض وطلب لاسوقية يعبر عنها بطرق كثيرة منها نظام

---

[82] Jean-Dominique Lafay**, Les apports de la théorie des choix publics à l'analyse des problèmes de développement,** Revue d'économie de développement, 1e année N°3, 1993. P110.

[83] أحمد مصطفى الحسين: **تحليل السياسات العامة**، مرجعه سابق، ص 124

التصويت في الانتخابات. فإذا اعتبرنا السياسيين والبيروقراطيين كمنظمين سياسيين فإن الناخبين في النظام الديمقراطي هم المستهلكون الذين يبحثون عن مصالحهم الذاتية من خلال استخدام أصواتهم كما يستخدم المستهلك أمواله في التصويت النقدي في السوق الاقتصادي. وذلك من أجل التأثير على قرارات السياسيين بتبني سياسات عامة معينة. إن عملية التصويت تنطوي على تكاليف كما أن احتمال أن يؤثر ناخب واحد على عملية التصويت ضعيفة جدا، ولذلك فإن التكلفة الحدية للتعلم والإلمام بقضايا السياسات و موقف المرشح منها تجعل الفوائد الحدية الناتجة من التسجيل للتصويت و الذهاب لمكان التصويت أقل بكثير من التكاليف الحدية لهذه العملية.

كما أنه في حالة وجود مؤشرات بأن نتيجة التصويت ستكون متقاربة بين المرشحين الذين يتبنون سياسات متناقضة تماما فإن التكلفة الحدية للتصويت في هذه الحالة تقل وتزيد فوائده الحدية، وبذلك ستزيد نسبة التصويت.

إن الشعور بأن التكاليف الحدية كبيرة جدا يجد تفسيره في أن جمع المعلومات حول السياسات العامة أكثر تعقيدا من البحث عن معلومات السلع والخدمات في السوق الاقتصادي، وهناك أسباب لذلك:

- في السوق السياسي يجب أن يقيم الناخبون ويقوموا باختيار حزمة سياسات. وهذا يختلف عما يحدث في السوق الاقتصادي، حيث يستطيع أن تشتري سلعة واحدة، أو كميات أقل أو أكثر من عدة سلع وخدمات، فهنا يقوم المشتري بعمليات اتخاذ قرارات على أساس التكاليف والمنافع الحدية للسلع.
- تحدث عملية التصويت بصورة غير مستمرة وغير منتظمة مقارنة مع عملية الشراء في السوق الاقتصادي حيث تكون خيارات المستهلك مستمرة ومتكررة.
- لا يوجد حافز حقيقي لدى الناخب ليكون ملما بقضايا السياسات، فواقع السوق السياسي يجعل من الصعب على الناخب أن يقوم بتقييم المرشحين وسياساتهم بدرجة كبيرة من الثقة، فتكلفة جمع المعلومات عالية جدا. لذلك يقرر العديد من الناخبين أن يكونوا جاهليين عقلانيين ويقرر البعض الآخر أن يكون راكبا مجانيا.

VI. الانتقادات الخاصة بالنظرية:

غالبًا ما تم انتقاد نظرية الاختيار العام باعتبارها نظرية محافظة وتعارض أي تدخل من الدولة في الاقتصاد لأنها تسلط الضوء على عيوب الدولة وعدم فعاليتها في تصحيح عيوب السوق. لذلك فهم يعارضون وجهة نظر أكثر تدخلاً، دعا إليها الكينيون على وجه الخصوص. لكن بعض منظري الخيار العام يدعون إلى تدخل الحكومة، وليس كل منهم "اقتصاديات أيديولوجية". يعتمد بعضها على نماذج موضوعية، على سبيل المثال بناء نماذج رياضية على استراتيجيات التصويت (التي تذكرنا إلى حد ما بنظرية اللعبة). وهكذا أكد معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا على أهمية إعداد التقويمات الانتخابية أو إجراء استفتاءات بطريقة تؤثر على سلوك السياسيين وإجبارهم على النظر في جميع

الخيارات. من هذا الحساب لنظرية الخيارات العامة ولدت نظرية الخيارات الاجتماعية مع الكتاب لا سيما بواسطة (Arrow)في عام 1951: الاختيار الاجتماعي والقيم الفردية .أدى كتاب بوكانان وتولوك The Calculus of Consent (1962) وعلى وجه الخصوص تفكيره في عمليات صنع القرار إلى إنشاء فرع فرعي لنظرية الاختيار العام: "الاقتصاد الدستوري" (الاقتصاد الدستوري) الذي يشكك في القواعد التي تسبق اتخاذ القرار على المستوى البرلماني[84].

[84] Jane S. Shaw: *Public Choice Theory*, in the Concise Encylopedia of Economics, Op cit.

المحور الثامن:

المقاربة النظرية لتقييم السياسات الاقتصادية العمومية

تمهيد

بعد أن كان المتخصصون في العلوم الاقتصادية أو السياسية أو القانون يناقشون فيما مضى الطريقة المثلى للقيام بعمليات تقييم عالية الجودة ومفيدة بالنسبة للمسؤولين السياسيين والاداريين. أصبح الكل اليوم يجمع على أن تقييم السياسات العمومية هو مجال متعدد التخصصات باعتباره يتطلب أولا فهم جيد للقضايا السياسية والسلطة المعنية بوضع وتفيد السياسة العمومية، كما أن عملية التقييم تتطلب فعالية مسألة التدابير المتخذة.

I. ماهية تقييم السياسة الاقتصادية العمومية

1.1.مفهوم تقييم السياسة العمومية: هو الدراسة المنجزة بهدف تقدير قيمة هذه السياسة من حيث أهدافها وطرق تنزيلها على أرض الواقع ونتائجها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، وقياس مستوى الأداء، وذلك كله من أجل تقدير مدى وجاهة هذه السياسة. ومن هذا المنطلق، أصبح تقييم السياسة العمومية يكتسي مزيدا من الأهمية داخل النقاش العمومي، خاصة وأن الرأي العام والسياسة أصبحوا تواقين إلى الاعتماد في قراراتهم على معطيات ملموسة ومضبوطة. غير أنه يبقى أساسيا، بالنسبة للمقيم، عدم الذهاب في وصفته إلى حد توجيه السياسات. وتفاديا لذلك يتعين:

-أن تستحضر الهيئات المكلفة بالتقييم ضرورة مراعاة مبدأ الاستقلالية؛

-أن تشكل التوصيات الناتجة عن خلاصات التقرير النهائي توجيهات مؤسسة على وقائع وملاحظات وألا يستشف منها الطابع الإلزامي بالنسبة للسلطتين التنفيذية والتشريعية.

2.1. الأهداف: يتميز تقييم السياسات العمومية بكونه ذا نطاق أوسع، إذ يروم تقديم مساهمة خاصة بشأن مجال من مجالات السياسة العمومية المعنية. وتتمثل الأهداف الأكثر تداولا في هذا السياق فيما يلي:

- **التخطيط والنجاعة:** التأكد من وجود ما يبرر اعتماد سياسة عمومية ومن أن الموارد يتم توظيفها بشكل ناجع.
- **المساءلة وتقديم الحساب:** إظهار إلى أي حد استطاعت السياسة العمومية المعنية تحقيق أهدافها وما هو مستوى جودة استعمال الموارد وكيف كانت النتائج.
- **التنفيذ:** تحسين أداء السياسة وتحسين فعالية تنزيلها وتدبيرها.
- **إنتاج المعرفة:** فهم ما يسير على نحو جيد ولماذا وفي أي سياق.
- **التدعيم المؤسساتي:** تحسين وتطوير الكفاءات لدى الفاعلين في السياسة العمومية وعلى مستوى شبكاتهم ومؤسساتهم.

وإجمالا، يمكن القول بأن تقييم السياسات العمومية لا ينبغي أن يتوقف عند الأهداف المحددة سلفا، فهي تتيح الذهاب إلى حد انتقاد الأهداف التي تحددها القوانين. لكن يبقى التحدي الأبرز هو الوصول إلى تقدير قيمة السياسة العمومية وفعالية الوسائل المسخرة لها.

II. المقتربات النظرية والمنهجية للسياسات العمومية

تتعدد الإطارات النظرية والمنهجية لتحليل السياسات العمومية، وتتوزع بين مقتربات مرتبطة بعلم الاجتماع (سوسيولوجيا التنظيمات، سوسيولوجيا القرار، سوسيولوجيا الفاعلين...الخ)، أو بالاقتصاد السياسي، أما من زاوية علم السياسية، فيمكن الوقوف سريعاً على المقتربات التالية[85]:

1.2. النظرية النسقية: تتعامل مع السياسات كإحدى مخرجات النظام السياسي، محاولة استثمار إمكانيات وأدوات هذا الإطار النظري، لتفسر طريقة اشتغال النظام السياسي في معالجته للمطالب العامة وتحويلها إلى قرارات، وتأثر المدخلات على طبيعة النظام، وأهمية البيئة العامة للقرار، وتأثير النظام نفسه على طبيعة السياسات.

2.2. نظرية الجماعات: التي تنطلق من جذورها الليبرالية، لتطوير فرضيتها الأساسية المتعلقة بكون التفاعل بين الجماعات كجوهر للحياة السياسية، وبالتالي كمحدد للسياسات العمومية، فكل
شرائح المجتمع قادرة على التأثر في مسلسل السياسات كلما نظمت نفسها أكثر، لذلك تقوم الحكومات عادة بتوجيه سياساتها وفقاً لمنطق التسوية والتحكيم بن الجماعات المتنافسة.

3.2. نظرية النخبة: حيث تبدو السياسات العمومية من خلال استثمار شبكة القراءة التي تمنحها هذه النظرية المعروفة في علم السياسة، كمنتوج خالص للقيم السائدة داخل النخبة، إذ يظل تأثر غالبية المواطنين على مسار السياسات العمومية جد محدود.

4.2. النظرية المؤسسية: التي تعطي دوراً كبيراً في التحليل لدور المؤسسات في صياغة السياسات، بهياكلها ومعاييرها القيمية، لذلك فالسياسات العمومية تتبنى وتنفذ وتفرض من طرف المؤسسات الي تمنحها طابع الشرعية والعمومية والإلزامية.

5.2. نظرية الاختيار العقلاني: التي تماثل بين القرار الاقتصادي الفردي للمواطنين وبين القرار السياسي للحكومات، من حيث طبيعته العقلانية في حساب الأثر والكلفة وبالتالي فمجال السياسات يصبح مرتبطاً بمنطق

---

[85] حسن طارق : **مباديء ومقاربات في تقييم السياسات العمومية**،الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان للنشر، أفريل 2014، ص 14
www.mediateurddh.org.ma

السوق، حيث تختار الحكومات في النهاية السياسة العمومية الرشيدة؛ أي التي تحقق أكبر المكاسب الاجتماعية مقارنة بما تكلفه من أعباء.

فضلاً عن هذه النظريات المستمدة من العلوم السياسية، تم تطوير العديد المقتربات الجديدة في مجال السياسات العمومية، مثل مقرب تحليل الخطاب، مقرب القيم المتنافسة...الخ، وأصبحت دراسة السياسات العمومية تجمع بين التحليل الكمي والنوعي، وتنفتح على القراءات المقارنة.

III. مراجع التقييم ومعاييره:

يعتمد المقيم على مجموعة من المراجع للقيام بالتحليل وإصدار الحكم ويخضع هده المراجع للقانون المحدد لأهداف السياسة العمومية. وفي حالة ما كانت هده الأهداف غير محددة من طرف القانون فان المقييم يستمدها من حالة مثالية صادق عليها صناع القرار .واستنادا الى معايير التقييم يمكن للمقييم أن يحلل الفرق بين الحالة و الواقعية والحالة المثالية وبين النتيجة الفعلية لاجراء معين والهدف المعياري المتبع وبين الحالة موضوع التحليل والنموذج المثالي.

1.3. المعايير الكلاسيكية للتقييم: وتتمثل هده المعايير فيما يلي[86]:

- **الملائمة**: يتعلق هدا المعيار بمدى ملائمة الأهداف ونظرية عمل السياسات العمومية أو البرامج أو خطة العمل من جهة والمشكلة التي يتعين حلها أو الحاجة المراد تلبيتها من جهة أخرى. وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتعلق الأمر بأجراء توافق بموجبه أهداف العمل التنموي مع انتظارات المستفيدين واحتياجات البلد والأولويات العالمية وسياسات الشركاء والمانحين.
- **التماسك أو التناسق**: يهدف هدا المعيار الى قياس مدى الملاءمة الموجودة بين الأهداف وتدابير التدخل والقواعد التنظيمية والموارد المتاحة لتحقيق الأهداف المنشودة.
- **التنفيذ**: يركز هدا المعيار على تنفيذ الإجراءات والتدابير المتخذة على أرض الواقع.
- **الفعالية**: وهو مؤشر لقياس أهداف العمل موضوع التقييم.
- **الكفاءة**: يحدد هدا المعيار العلاقة بين النتائج المحصل عليها والموارد المخصصة.

IV. مكانة التقييم في دورة السياسة العمومية:

1.4. الأطراف المعنية بالتقييم: تشمل عملية التقييم مجموعة من الأطراف التي يجب أخدها بعين الاعتبار والتي تتمثل فيما يلي:

---

[86] كاتيا هوربر بابا زيان: **دليل تقييم السياسات العمومية** ،دار أبي رقراق للطباعة ،المغرب ، 2015، ص 18

- **صناع القرار**: السلطات السياسية والإدارية التي تضع وتنفذ السياسات العمومية البرامج وخطط العمل.
- **الجمهور المستهدف**: أي الأشخاص المعنيون الدين يعتبر سلوكهم من الناحية السياسية السبب المباشر أو الغير المباشر للمشكلة الجماعية وهو السلوك الدي تستهدفه السياسة العمومية.
- **المستفيدون النهائيون**: الأشخاص الذاتيون أو المعنيون المتأثرون بشكل مباشر بالآثار السلبية للمشكلة الجماعية والتي يفترض أن يتم التخفيض منها من خلال تنفيذ السياسة العمومية.

لكن مع ذلك، يبقى الجهاز الأعلى للرقابة الفاعل الطبيعي بامتياز في مجال تقييم السياسات العمومية لما يحيط أعماله من ضمانات الاستقلالية والإلمام بالمعارف الضرورية الخاصة بمنهجية التقييم، إضافة إلى ما يراكمه من تجارب عبر المهام التقييمية التي يجريها على السياسات العمومية. فخلافا للمؤسسات الإدارية والأجهزة الخاصة، لا تحتاج الأجهزة العليا للرقابة إلى إثبات ما يميز عملها من موضوعية واستقلالية اتجاه الحكومة واتجاه أي نوع من أنواع المصالح الخاصة.

كما يتعين على الأجهزة العليا للرقابة الاعتماد على كل مصدر آخر للتقييم كالرجوع إلى عمليات التقييم التي تكون وحدات أخرى قد أجرتها بخصوص نفس الموضوع. وتسمى هذه العملية "التقييم الجامع" ، وتتم الاستعانة به من أجل تحديد مدى الوجاهة والمطابقة لمرجعية التقييم والطابع المنظم ودرجة الدقة بالنسبة لكل عملية أو عمليات تقييم.

2.4. حدود تقييم السياسات العمومية:

يمكن التساؤل عما إذا كانت الوحدات المكلفة بالمراقبة تتجاوز المهمة الموكولة إليها. لكن مبدئيا، وحتى الآن، وفي كل الدول التي تمكنت فيها الأجهزة العليا للرقابة والوحدات الأخرى من تطوير تقييم مستقل، ظل أمر الدخول في الجدال السياسي غير مطروح. فالأجهزة المكلفة بتقييم السياسات العمومية تقوم بتقييم مستقل للأهداف وللآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه السياسات. وهكذا، فإن هذه الأجهزة والوحدات الرقابية الأخرى تتيح لكل مواطن إمكانية تكوين رأيه الخاص بشأن الفعل العمومي، كما تساعد صناع القرار السياسي على متابعة أو تقويم أو التخلي عن سياسة عمومية.

3.4. اختيار الموضوع ووضع المشروع بمعية الأطراف المعنية

1.3.4. أهمية السياسة المراد تقييمها: تتحدد أهمية السياسة العمومية بما يلي[87]:

- حجم ميزانيتها، أي مبالغ الأموال العمومية المرصودة لها.
- عدد أو أهمية الأطراف المعنية أو درجة تعقد العلاقات بين هذه الأطراف.
- أهمية التأثير المتوقع على المستفيدين وعلى المجتمع.
- تعقد السياسة العمومية بسبب تعدد الأطراف المعنية وبالتالي صعوبة تقييم آثارها.
- الأهمية الرمزية للسياسة العمومية لدى الرأي العام.

2.3.4. إمكانية قياس مختلف "آثار" السياسة العمومية: إن قابلية قياس التأثير والآثار الاقتصادية والاجتماعية تبقى عنصرا مهما في تقييم السياسة العمومية. فالنظر في جدوى سياسة عمومية يتطلب قياس آثارها المباشرة وذلك في علاقة مع جوانب أخرى كتكاليف وتنظيم هذه السياسة: ويمكن تقييم الآثار بشكل(كمي أو نوعي)وهذا يعني أنه يمكن فحص قيمتها على أساس صحة المعطيات. ولهذه الغاية يتعين:

- التمييز بين "النتائج" و"الآثار".
- التمييز بين الآثار المتوقعة والآثار غير المتوقعة.

3.3.4. المدة الزمنية على إطلاق السياسة العمومية

- **تقييم قبلي:** يتم إنجازه قبل إطلاق السياسة العمومية أو قبل خلق الجهاز، وهو شيء نادر جدا بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة؛
- **تقييم مصاحب:** يتم إنجازه خلال تنفيذ السياسة موضوع التقييم. ويمكن اتخاذ قرار القيام بهذا النوع من التقييم عند إطلاق التشريع الذي يضفي الطابع الرسمي على السياسة العمومية؛
- **تقييم بعدي:** مبني على التحليل بأثر رجعي. ويتم في بعض الأحيان التنصيص بشكل صريح على هذا النوع من التقييم عند إطلاق السياسة.

وعلى الرغم من وجود ثلاثة أنواع من التقييمات، فإن الأجهزة العليا للرقابة وبعض الهيئات الأخرى هي التي يتم تكليفها في الغالب بالتقييمات البعدية أو المصاحبة، أي بعد بضع سنوات من إطلاق السياسة العمومية. ويكون

---

[87] التقرير الصادر عن الإنتوساي: **الخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية**، جانفي ،2016، ص07
http://fr.issai.org/principes-de-classification

من الأفضل انتظار سنتين أو ثلاث سنوات من إطلاق السياسة العمومية من أجل الحصول على معطيات كافية وتفادي مخاطر الاعتماد على النتائج المؤقتة.

4.4. مصاحبة الأطراف المعنية في انشاء المشروع:

يعد التحديد الدقيق للأطراف المعنية أيضا أمرا هاما مادام أن الهدف المتوخى لا ينحصر فقط في تصحيح الاختلالات الإدارية، بل يتعداه إلى تطوير السياسات العمومية ولدلك نجد من بين فاعلي السياسات العمومية الخاضعة للتقييم هناك[88]:

- **السلطات الإدارية**: التي ساهمت في بلورة هذه السياسات، حيث تعتبر على الدوام المسؤول المباشر عنها، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني .وعادة ما تدخل هذه السلطات ضمن مجال مراقبة الأجهزة العليا للرقابة أو مكاتب التفتيش والتدقيق .ويبقى مفيدا لفريق التقييم أن ينسق مع السلطات الإدارية المذكورة علاقة جديدة مختلفة عن تلك التي تتم في إطار العادي. كما يجب أن تبنى هذه العلاقة على الثقة المتبادلة والعمل المشترك.
- **المنتخبون المحليون**: يمكن اعتبارهم أطرافا معنية عندما تتطلب السياسة التي تم تقييمها مساهمة أجهزة مستقلة جهوية أو محلية.
- **المشرع**: ويمكن أحيانا اعتباره طرفا معنيا عندما يكون البرلمان قد صوت مثلا على مقتضيات تشكل أساس وإطار السياسة التي تم تقييمها، خاصة عندما تضع هذه المقتضيات آليات ملزمة لتقييم السياسات المنجزة.

وفي هدا الإطار فإن الأطراف المعنية مدعوة إلى:

- ✓ الانخراط في تقييم السياسات العمومية وأجندتها ومنهجيتها؛
- ✓ المشاركة الفعالة في التقييم؛
- ✓ الاطلاع على الاستنتاجات المؤقتة والنهائية؛
- ✓ القيام بدور رائد في عملية اتخاذ القرار بعد التقييم؛

ومع ذلك، فإن وجود حوار تفاعلي بين طالب التقييم والمؤسسة التي أنجزته يشكل أمرا أساسيا في عملية التقييم. فهذا التواصل لا يمس البتة باستقلالية وحياد الهيأة المشرفة على تقييم السياسات العمومية.

---

[88] التقرير الصادر عن الإنتوساي: **الخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية**، مرجع سابق، ص17

5.4. تخطيط التقييم: عندما يتم تحديد موضوع التقييم يمكن عندها الشروع في عملية التخطيط التي تنقسم إلى عدة مراحل:

1.5.4. دراسة الجدوى: وتنصب دراسة الجدوى على جميع الجوانب التي يتعين معالجتها قصد ضمان نجاح التقييم:

-تحديد موضوع ونطاق تقييم السياسات العمومية؛

-تحديد الأطراف المعنية؛

-تحديد الأسئلة التي يتعين الإجابة عنها؛

-مدى احتمال الوصول إلى المعلومات الضرورية لإنجاز عملية تقييم السياسات العمومية؛

-تنظيم عملية التقييم وضبط الجدولة الزمنية؛

-اختيار المنهجية والأدوات العلمية؛

-تحديد الموارد البشرية والمالية الواجب رصدها.

2.5.4. التنظيم: يجب أن تتوفر الهيئة المنجزة لتقييم السياسات العمومية على تنظيم يشمل:

- ✓ **فريق المقيمين:** ويضم فريق المقيمين هذا أعضاء دائمين للهيئة المكلفة بتقييم السياسات العمومية والخبراء الذين يتم اللجوء إليهم.
- ✓ **هيئة الاشراف:** تعمل هذه الهيئة تحت المسؤولية التامة للجهاز المكلف بإنجاز تقييم السياسات العمومية، وتشرف على ما يلي:

*الموافقة على دراسة الجدوى واتخاذ القرار بشأن ضرورة إنجاز التقييم

*تحديد الأسئلة التي يلزم وضعها خلال عملية التقييم؛

*برمجة التقييم وإدماجه في برنامج عمل الهيئة، مع رصد الموارد البشرية والمالية الضرورية لإنجازه؛

*مناقشة النتائج المؤقتة والتقرير النهائي للتقييم والمصادقة عليهما؛

*نشر النتائج والتعريف بها؛

- ✓ **مجموعة المواكبة:** يمكن إنشاؤها أيضا بغية جمع ممثلي هذه الأطراف وتمكينهم رسميا من تتبع أشغال فريق التقييم، مما يمكن من التأكد من تتبع الأطراف المعنية للأشغال من أجل تبادل الآراء ومناقشة سير الأشغال وفتح حوار حول التقارير المؤقتة والتقرير النهائي

- ✓ **الأدوات والمناهج المتوفرة:** ومن أجل القيام بمهامها على أحسن وجه، تلجأ الهيئات المكلفة بتقييم السياسات العمومية إلى استعمال أدوات ومناهج مهنية تمكن من ضمان موضوعية ومصداقية المعطيات المجمعة وكذا معالجتها وتحليلها. وتعتبر هذه العناصر أكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بمقاربة تقييمية.
- ✓ **اللجوء إلى خدمات الخبراء:** تقتض ي الطبيعة العلمية والمتعددة التخصصات لتقييم السياسات العمومية اللجوء إلى خدمات الخبراء من مختلف الميادين: اقتصاديين وإحصائيين وعلماء اجتماع وخبراء في المجال الخاضع للتقييم...إلخ.

6.4. وضع الصيغة النهائية للنتائج:

حالما تقوم الأطراف المعنية بالتعبير عن وجهات نظرها كتابيا أو شفويا، يقوم الجهاز المكلف بتقييم السياسات العمومية بالتعديل والمصادقة، عند الضرورة، على التقرير النهائي للتقييم وتبنيه، وذلك تحت مسؤوليته.

7.4. نشر تقرير التقييم:

يعتبر نشر المستنتجات أحد العناصر الأساسية لتقييم السياسات العمومية. وبهذا الخصوص، يتعين على الأجهزة العليا للرقابة نشر تقاريرها التقييمية وتوجيه التقرير النهائي إلى الأطراف المعنية بالسياسة العمومية التي تم تقييمها وإلى الجهات التي كانت وراء طلب التقييم وإلى الرأي العام بصفة عامة. يستثمر تقييم السياسات العمومية في عملية اتخاذ القرار العمومي ويكون موضوع تتبع بشكل أوسع مما عليه الحال بالنسبة للأنشطة الأخرى كرقابة الأداء والافتحاصات المالية.[89] :

[89] كاتيا هوربر بابا زيان : **دليل تقييم السياسات العمومية** ،مرجع سابق، ص 20.

الخاتمة:

قد تتّخذْ الحكومات قرارات خاطئة أو تُنفّذْ أفكاراً جيدة بشكلٍ غير ملائم، وتحدث أكثر اخفاقات الحكومات سوءاً عندما يؤدي التدخل الحكومي في الشأن الاقتصادي إلى إهدار هائل للمال العام والموارد الاقتصادية الأخرى. أو عندما تقوم الحكومات بإعادة توزيع الدخل بين المواطنين بطريقة غير عادلة.

إنّ هذه القضايا والموضوعات، تندرج في إطار ما يُسمى في الاقتصاد السياسي بنظرية الاختيار العام Public Choice Theory . وبموجب هذه النظرية تتم دراسة الأسلوب الذي تنتهجهُ الحكومات عندما تقوم برسم سياساتها العامة، أو اتّخاذ قراراتها، وتحليل أسباب فشل الإجراءات التي تحاول الدولة اتّخاذها في محاولةٍ منها لرفع كفاءة الأداء الاقتصادي.

قائمة المراجع:

○ المراجع باللغة العربية:

الكتـــب:

1. الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999.
2. على سعد الله، **نظريات نشأت الدولة في الفكر الخلدوني**، دار مجد للنشر، الأردن، 2003.
3. حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، الطبعة الأولى، مصر،1998.
4. قدي بد المجيد: **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
5. إسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد، موسي عريقات: **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
6. مدحت محمد العقاد، **مقدمة في علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية للنشر . القاهرة . مصر،1983.
7. محمد خليل برعي: **مقدمة في الاقتصاد الدولي** . مكتبة النهضة الشرق القاهرة ،2003.
8. عبد الحكيم رشيد: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن ،2012.
9. أحمد فارس مصطفي: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا 1982.
10. جودة عبد الخالق: **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة 1992.
11. حمدي زهير شامية، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر– عمان– الطبعة الأولى 1993.
12. مصطفى رشدي شيحة، **اقتصاديات النقود والمصرف والمال**، دار المعرفة الجامعية، الطبعة السادسة 1996.
13. كمال الغالي، **مبادئ الاقتصاد المالي**، دمشق مطبعة جامعة دمشق، الطبعة الثالثة 1968.
14. عبد المنعم السيد علي، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الأكاديمية للنشر الأردن 1999.
15. محمد خليل برعي، عبد الهادي سويفي، **النقود والبنوك**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة 1984.
16. محمد زكي شافعي، **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، القاهرة 1978.
17. ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
18. باري سيجل، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد: **النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين**، دار المريخ، 1987.
19. أحمد عبد العزيز الشرقاوي، **السياسة الضريبية والعدالة في مصر**، معهد التخطيط القومي، جوان 1981.
20. تشارلز وولف: الأسواق **أم الحكومات**، دار البشير للنشر، عمان، 1996.
21. سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى ليبيا، 1999.
22. سيد طه بدوي: مبادئ **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة،2010/2009.
23. أمحد مصطفى الحسين: **تحليل السياسات العامة**، مطبعة الجامعية الأردنية، الأردن، 2002.
24. محمد اشتيه: **الاقتصاد لغير الاقتصاديين**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
25. حسن طارق: **مباديء ومقاربات في تقييم السياسات العمومية**، الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان للنشر، أفريل 2014.
26. كاتيا هوربر بابا زيان: **دليل تقييم السياسات العمومية** ،دار أبي رقراق للطباعة ،المغرب ، 2015.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1. ورز الدين نوارة، **مفهوم الدولة لدى الشباب الجزائري**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والسياسية، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة سطيف2، 2015-2016.

2. عابد عبد الكريم غرسي، دور **الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، جامعة تلمسان ،2010-2011.
3. أحمد نصير، **أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ،2014.
4. بودخدخ كريم، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر ،2015/2014.
5. درواسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
6. سعيدان عمر، **دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، جامعة أم البواقي، 2009/2008.
7. خرشي مليكة، **الجهاز المصرفي الجزائري ومحاولة تقييم أداء السياسة النقدية في ظل نظام التثبيت الاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر 2003.
8. عبده مدهش صالح الشجري، **اتجاهات اصلاح السياسة المالية في الاقتصاد اليمني**، أطروحة، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2008.
9. سمية موري، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015/2014.
10. ولد رابح صفية، **مبدأ حرية التجارة والصناعة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، سنة 2000-2001.
11. كتو محمد الشريف، **الممارسات المنافية للمنافسة الحرة**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في القانون، فرع القانون العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2003-2004.

المجلات والمقالات والدوريات

1. محمد حسين نصر، **مفهوم الدولة**، مجلة جامعة سبها (العلوم الانسانية)، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، 2015.
2. العياطي جهيدة، **تأثير أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي**، مقال مقدم بمجلة مجاميع المعرفة، المجلد 03، العدد 01، تيندوف،2017.
3. محمد طرشي، نبيل بوفليح: **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي**، مقال مقدم بمجلة معارف، العدد 12، البويرة، جوان 2017.
4. أحمد الكواز، **إخفاقات آلية الأسواق وتدخل الدولة**، مجلة جسر التنمية العدد التاسع والستون، الكويت، 2008.
5. محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية** مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، جامعة ورقلة،2013.
6. حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 62، الكويت، نوفمبر 2006.
7. محمد راتول، معزوز لقمان، انعكاسات **تقلبات أسعار صرف– الدولار والأورو– على أسعار النفط العالمية، دراسة قياسية وتحليلية (1990–2010)**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ،المجلد 37، العدد139 ،الكويت،2011.
8. عباس حسين جواد، ايرزوقي عباس جواد، **تقييم البرامج والمشاريع العامة –ايطار نظري**، مجلة أهل البيت العدد 04، بغداد ،2006.
9. مبروك ساحلي، **دور الأساليب الكمية في تحليل السياسات العامة**، مقال مقدم بمجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد19، العدد 39، باتنة، 2018.

الملتقيات والمؤتمرات والندوات

1. ميراندا زغلول رزق، **التجارة الدولية**، ورقة بحثية، مركز التعليم المفتوح بكلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2010
2. مختاري عبد الكريم: **سلطات الضبط المستقلة في المجال الاقتصادي والمالي**، ملتقى وطني جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية ،23 / 24 ماي 2007.

تقارير الهيئات الوطنية والدولية

1. التقرير الصادر عن برنامج هي لدعم المرأة القيادية: **مقدمة في تحليل ورسم السياسات العامة**، الطبعة الأولى، لبنان 2015.
2. هبة عبد المنعم، **استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية**، تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، 2020.
3. تقرير الشركات مع المجتمع المدني **حول: دليل تحليل السياسات**، الشرق الأوسط، ديسمبر 2012.
4. التقرير الصادر عن الإنتوساي: **الخطوط التوجيهية لتقييم السياسات العمومية**، جانفي ،2016.

القوانين،المراسيم، الأوامر والتعليمات:

1. قانون رقم 88-01 مؤرخ في 12 يناير سنة 1988، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، العدد 02، لسنة 1988.
2. أمر رقم 01-04 مؤرخ في 20 غشت سنة 2001، **يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها**، الجريدة الرسمية، العدد 47، لسنة 2001.
3. قانون رقم 99-05 مؤرخ في 04 أبريل 1999، **يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي**، الجريدة الرسمية، العدد 24 لسنة 1999،معدل ومتمم بموجب القانون رقم 2000-04 مؤرخ في 06 ديسمبر 2000، الجريدة الرسمية، العدد 75، لسنة 2000.
4. قانون رقم 2000-03 مؤرخ في 05 غشت سنة 2000، **يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية**، ج ر عدد 48 لسنة 2000.
5. قانون رقم 01-10 مؤرخ في 03 يوليو سنة 2001، **يتضمن قانون المناجم، الجريدة الرسمية**، العدد 35 لسنة 2001.معدل ومتمم
6. أمر رقم 05-07 مؤرخ في 23 غشت 2005، **يحدد القواعد العامة التي تحكم التعليم في مؤسسات التربية والتعليم**، الجريدة الرسمية، العدد 59 لسنة 2005.
7. قانون رقم 05-12 مؤرخ في 04 أوت 2005، **يتعلق بالمياه**، الجريدة الرسمية، العدد 60 لسنة 2005.

المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages

1. Godet, M. ***From Anticipation to Action***. Paris : UNESCO,1991.

Périodiques, revue et études :

1. Jean François fortin, **analyse de politique commerciale ; Etat de travaux théorique étude internationale, Vol** 36, N03 ,200
2. Kamal, Mona, **The Theoretical Framework for the Coordination of Fiscal and Monetary Policies**, MPRA Paper, University of London,201
3. Frison-Roche (M.A), **Le droit de la régulation**, Dalloz, N° 07, 200
4. ZOUAIMIA Rachid, « **Les fonctions répressives des autorités administratives indépendantes statuant en matière économique** », Revue Idara, N°28, 200
5. Heyneman, S. P. **The quality of education in The Middle East and Northern Africa** (MENA). *International Journal of Educational Development*, 17(4), 199
6. Extrait de Jane S. Shaw: *Public Choice Theory*, in the Concise Encylopedia of Economics, site www.econlib.org.
7. Jean-Dominique Lafay**, Les apports de la théorie des choix publics à l'analyse des problèmes de développement,** Revue d'économie de développement 2016.